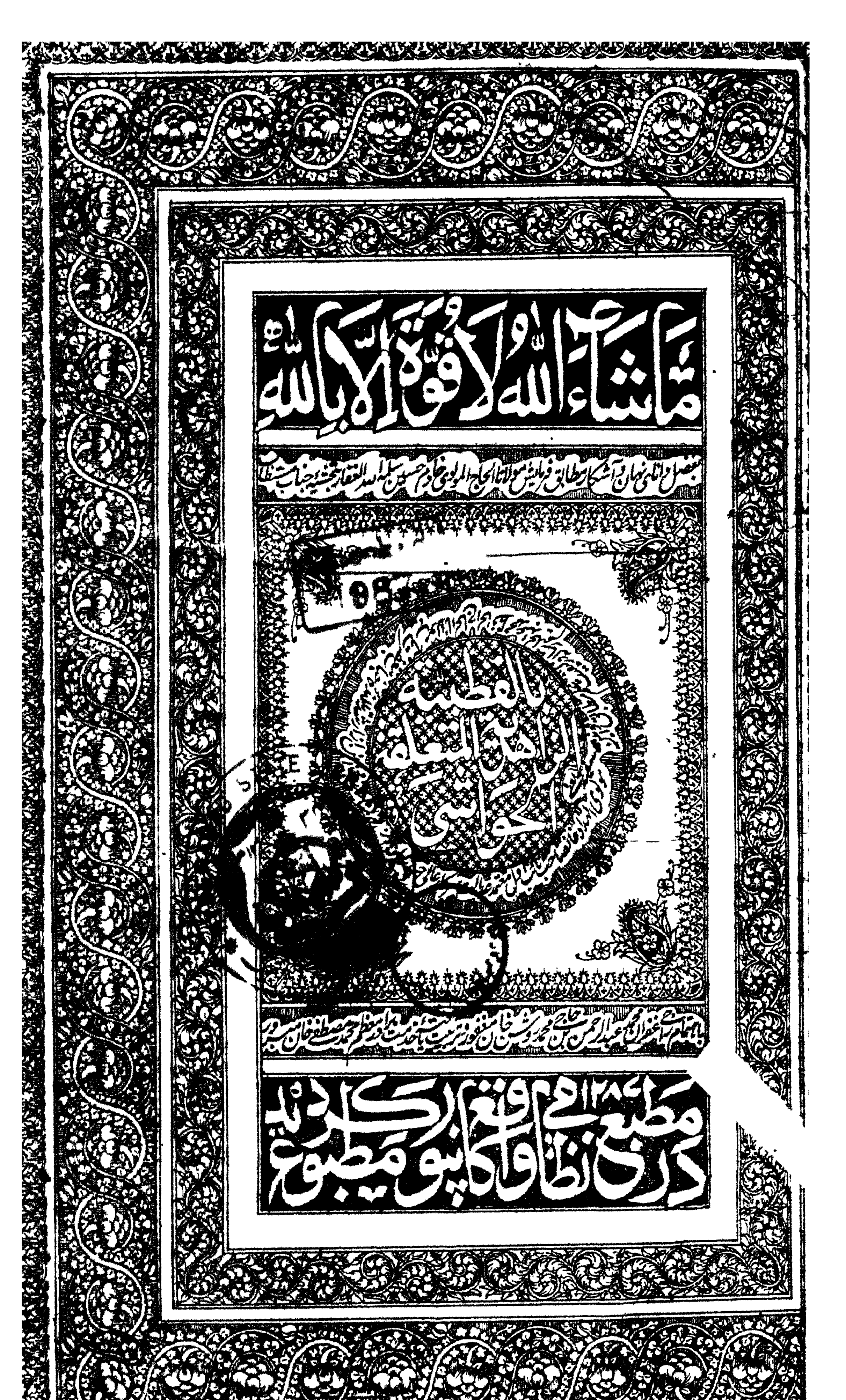
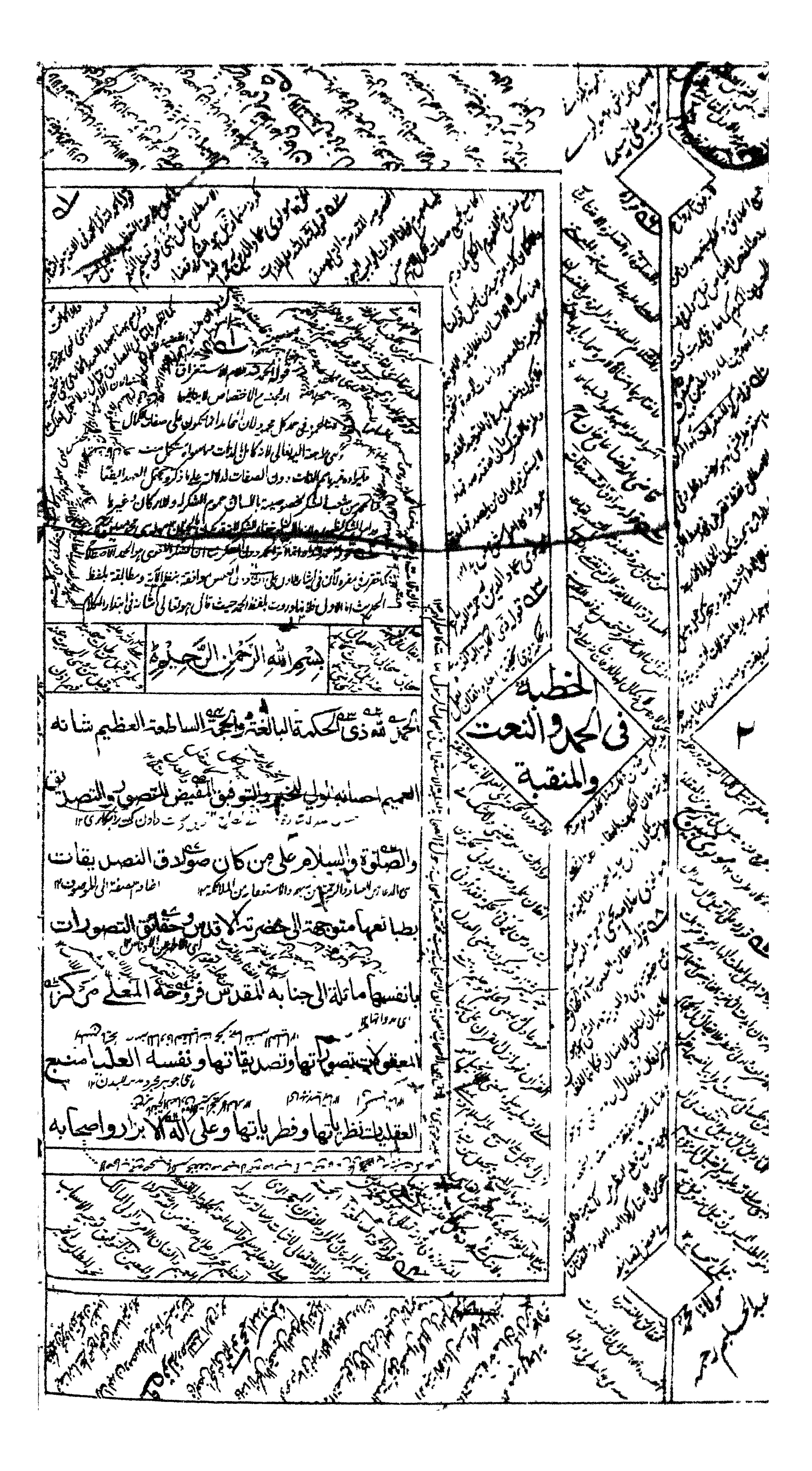

ماشاء الله لا قوة الا بالله
در مطبع نظامی واقع کانپور مطبوع گردید ۱۲۸۷ھ



الخطبة فی الحمد والنعت والمنقبة

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله ذی الحکمة البالغة والحجة الساطعة العظیم شانه
العمیم احسانه ولی الخیر والتوفیق المفیض للتصوب والتصدیق
والصلوة والسلام علی من کان صوادق النصل یفات
بطبائعها متوجهة الی حضرته الاقدس وحقائق التصورات
بانفسها مائلة الی جنابه المقدس فروحه المعلی مرکز
المعقولات تصوراتها وتصدیقاتها ونفسه العلیا منبع
العقلیات نظریاتها وفطریاتها وعلی آله الابرار واصحابه



هذه رسالة مشتملة على تحقيق معنى التصور والتصديق وتعريفهما
حررتها … متوكلا على ملهم الصدق والصواب

الأخيار عظماء مآنس القدس ورؤساء مجالس الأنس
هداة مراسم العلم واليقين حماة معالم الملة والدين
أما بعد فيقول العبد المستعين بعناية الله القوي محمد زاهد
أسلم الهروي صانهما الله عن شر كل غبي وغوي لما كان
مبحث التصور والتصديق من نفائس المطالب العلمية
ولطائف المآرب اليقينية وكانت الرسالة التي ألفها
الحبر العلامة والنحرير الفهامة المؤيد بتأييد السماوي
قطب الملة والدين الرازي في هذا المبحث الشريف المطلب
المنيف مشتملة على أمهاته ومحتوية على مهماته
فأردت شرح أسرارها وخفياتها وكشف أستارها
وخبيئاتها قاصدا الاتباع للمذهب الصحيح وإن خالف المشهور
آخذا بالحق الصريح وإن لم يساعده الجمهور
وها أنا أشرع في المقصود مستفيضا من ولي الخير والجود

الخطبة في المنقبة ووجه التأليف للشرح



اعلم ان العلم الذي هو مورد القسمة الى التصور والتصديق هو العلم المتجدد الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور

قوله اعلم ان العلم الذي هو مورد القسمة الخ اقول

يعني ان المراد بالعلم المتجدد علم يتحقق كل فرد منه بعد

تحقق الموصوف وهو ليس الا العلم الحصولي والعلم

الحضوري وان كان بعض افراده كالعلم المتعلق بالعرض

العلمية متحققا بعد تحقق الموصوف لكن جميع افراده

ليس كذلك وفيه اشارة الى ان المدرك في العلم الحصولي

لا يجوز تفسير العلم المتجدد بالعلم الحادث لان العلم الحادث

اعم من العلم الحصولي فيلزم التخصيص مرتين من غير ضرورة

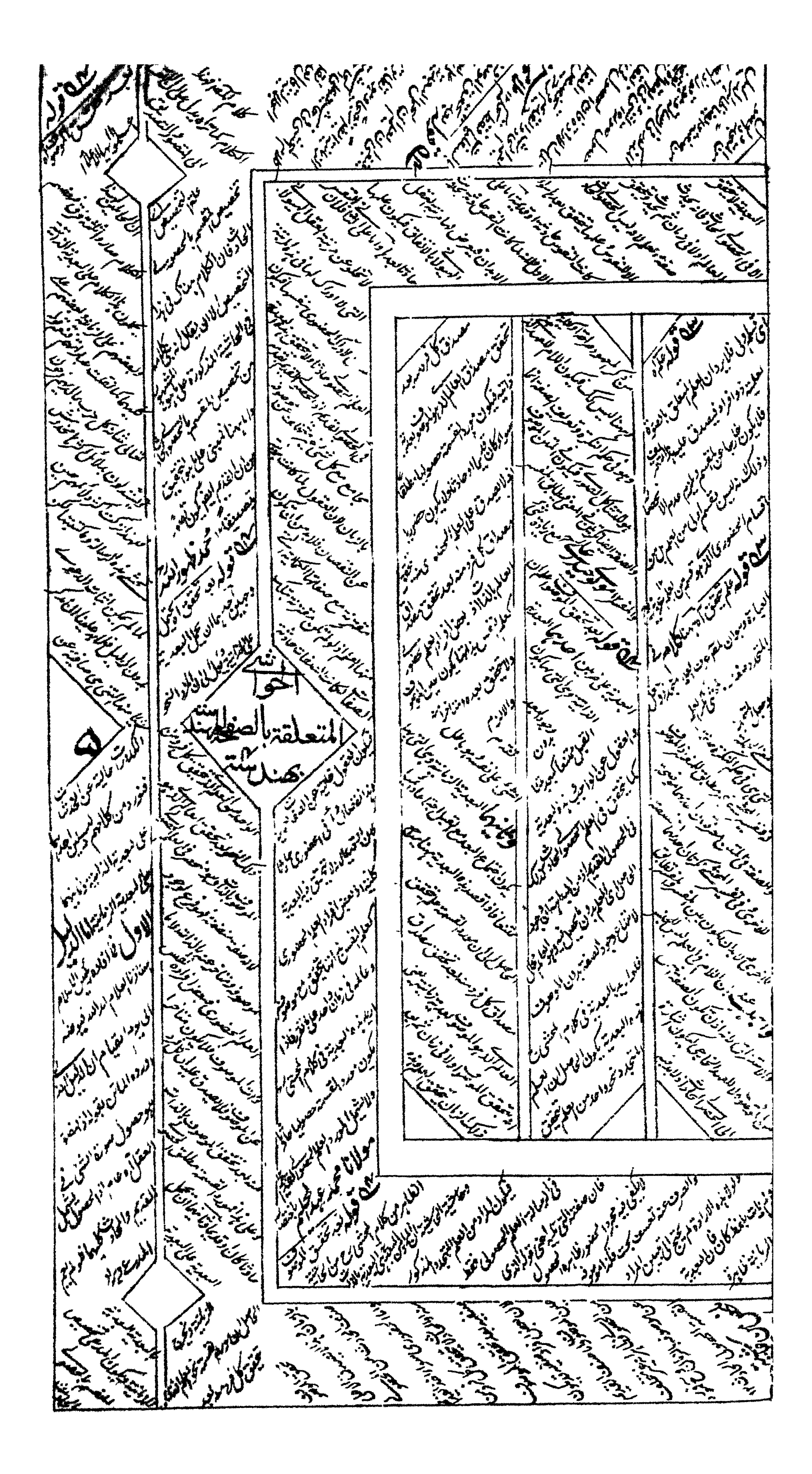
مع ان قوله الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور وقع

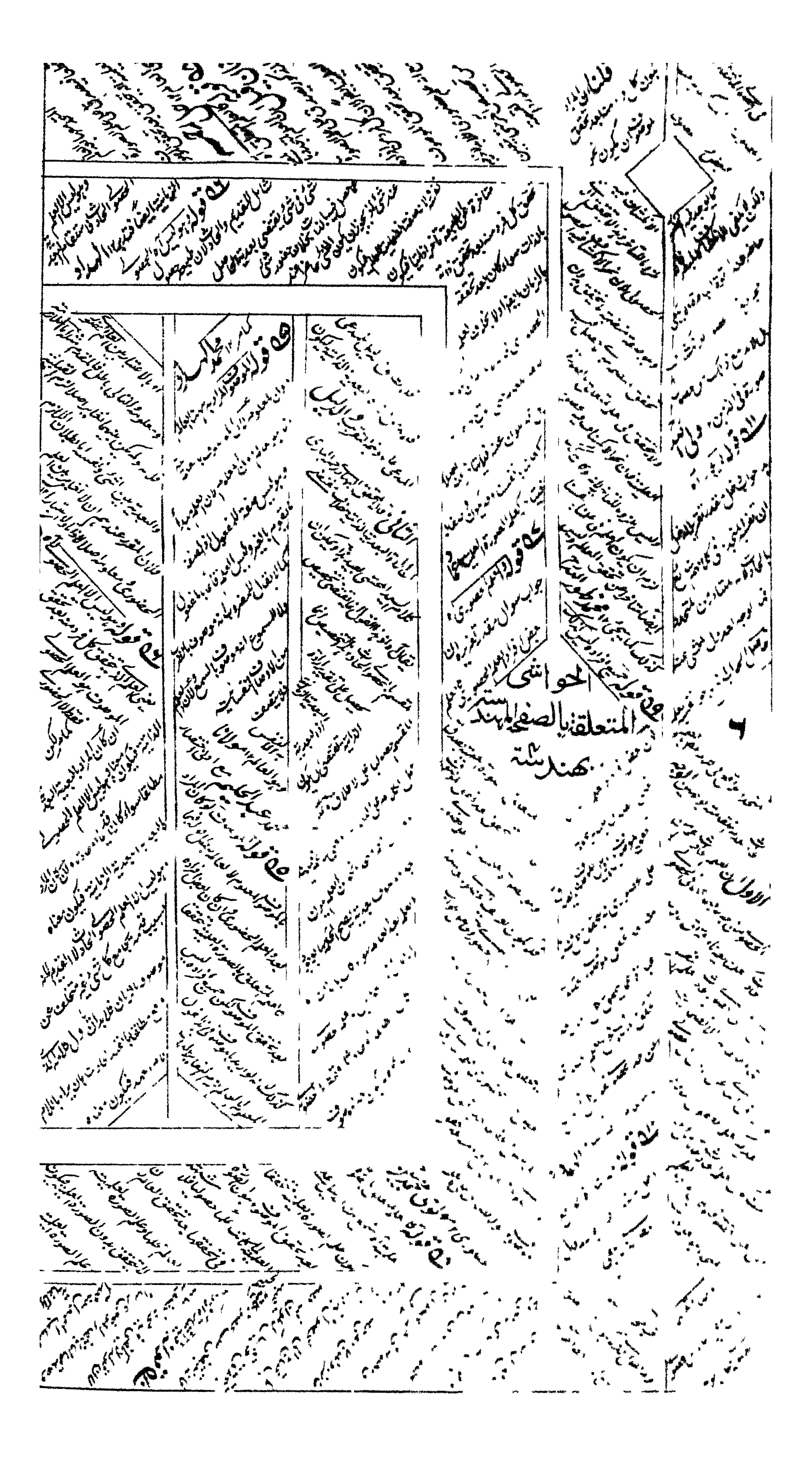
صفة لقوله العلم المتجدد وقد تقرر في موضعه

ان توصيف المعارف للتوضيح واوصافها مساوية لها

كما ان توصيف النكرات للتخصيص واوصافها مخصصة لها

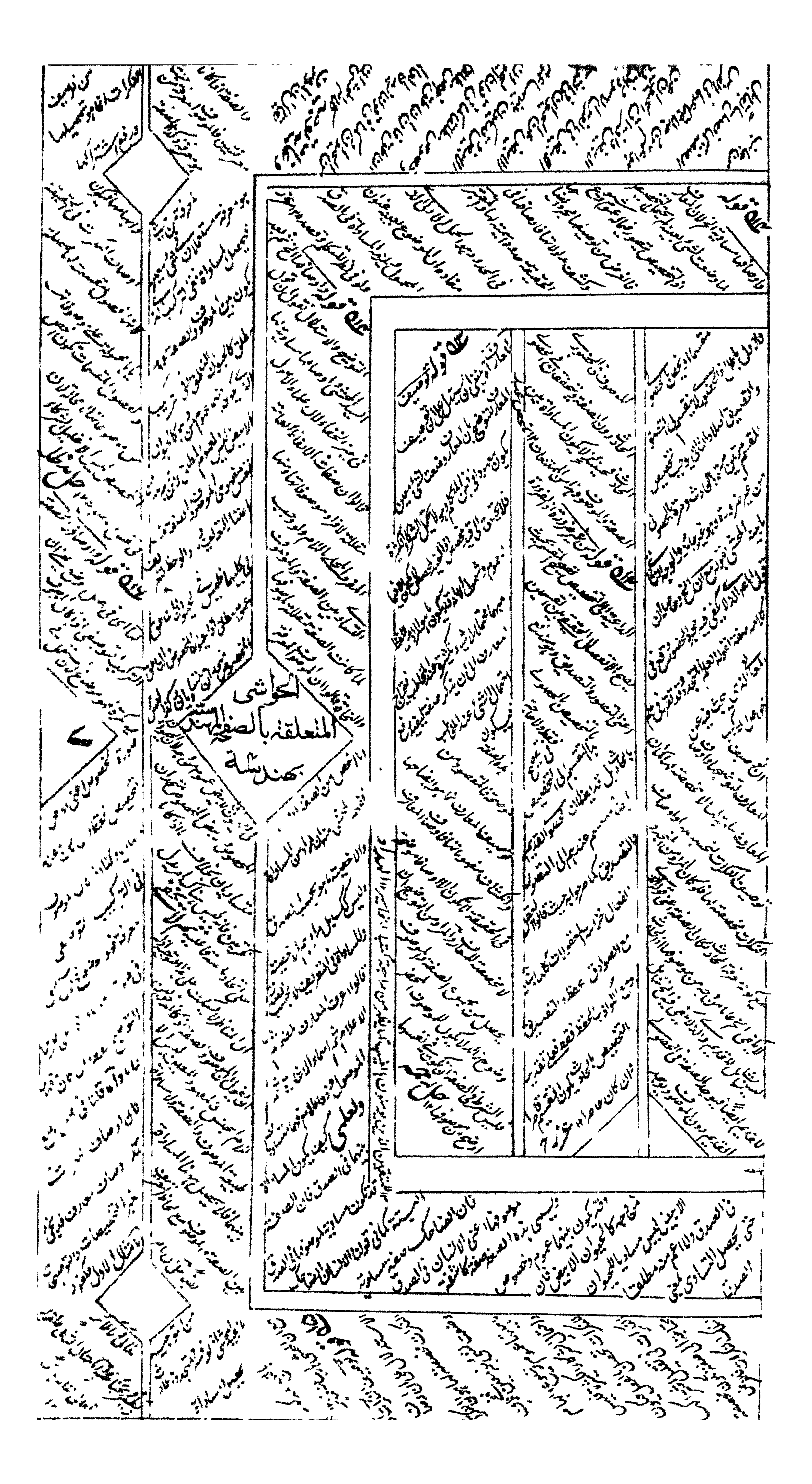
العلم الحصولي الذي هو مقسم التصور والتصديق


الحواشي
المتعلقة بالصفحة
5



الحواشي المتعلقة بالصفحة السادسة

٦

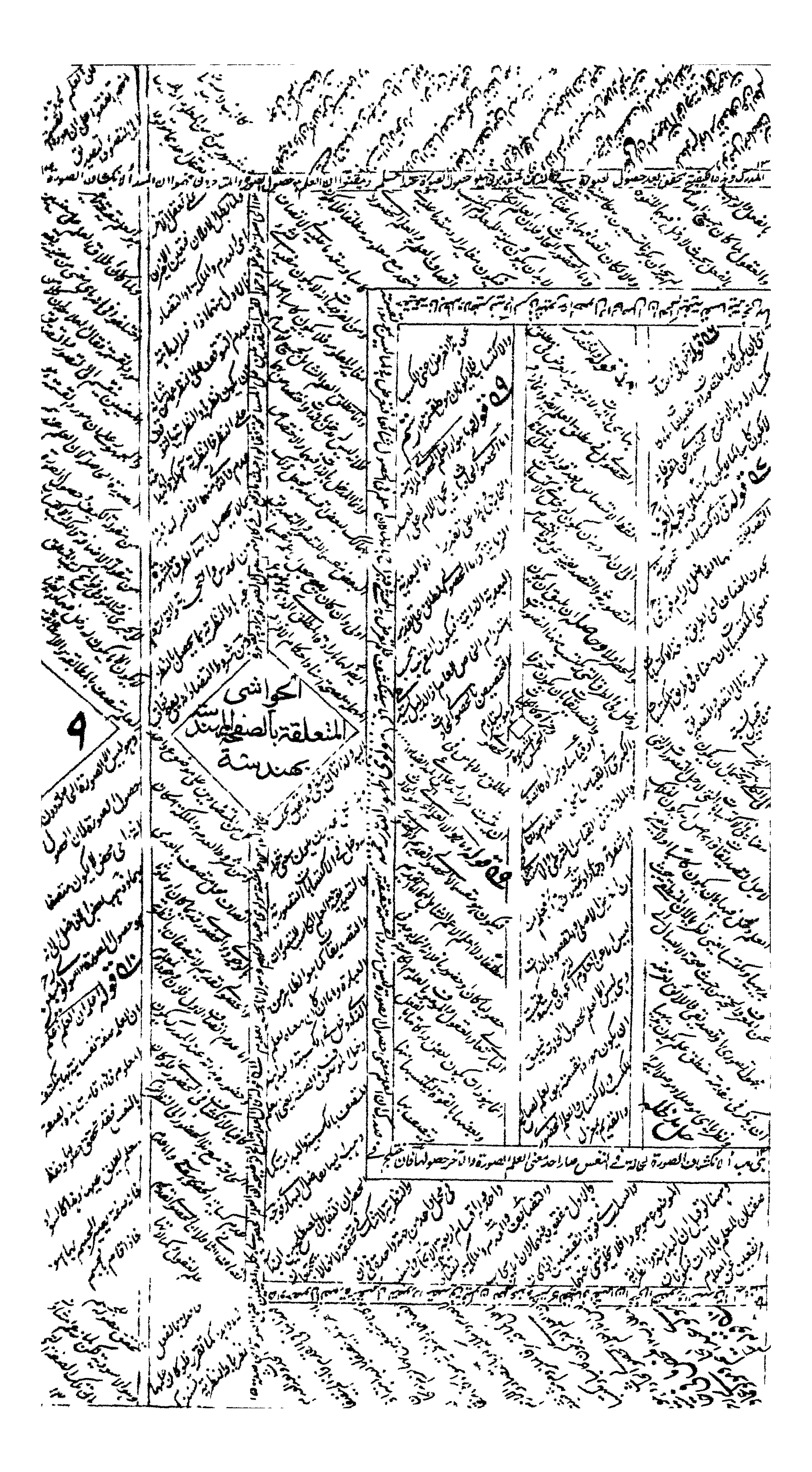

الحواشي
المتعلقة بالصفحة
بهندسة

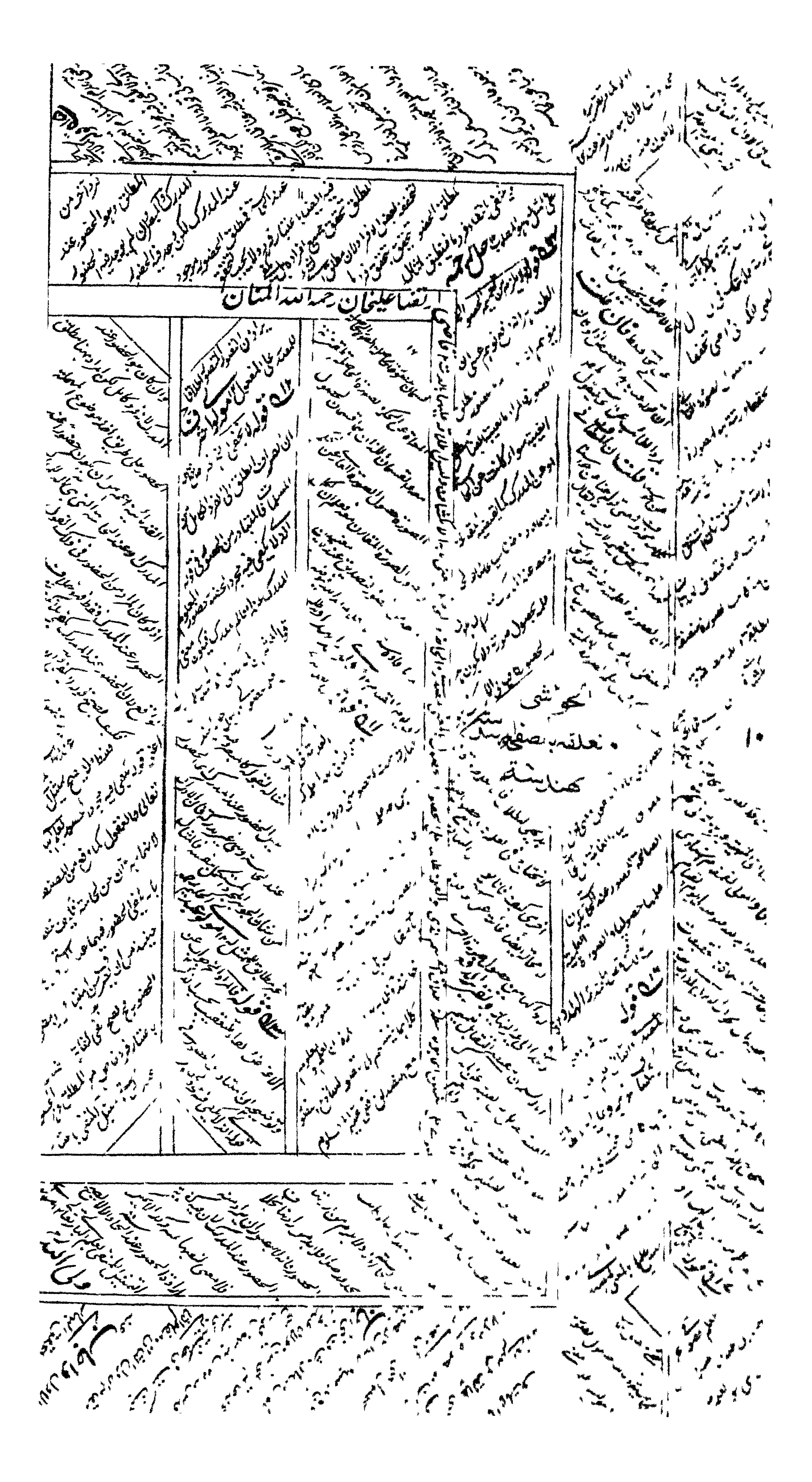


قد يكون حاضرا للمبصر فلا ابصار مثلا علم الحضوري لا حضوري
كما ذهب اليه صاحب الاشراق ويمكن ان يقال في هذا المقام العلم
الذي هو مورد القسمة في فواتح كتب المنطق ينبغي ان يكون له دخل
في الاكتسابات التصورية والتصديقية واختصاص بها وما
هو الا العلم الحصولي اعلم ان العلم الحصولي يطلق على معنيين
الصورة الحاصلة وحصول الصورة قال العلامة الشيرازي
في درة التاج ان كلا منهما ينقسم الى التصور والتصديق

لا يخفى ان حضور المبصر وغيره من المحسوسات بالنسبة الى الحاسة
التي بها الادراك لا بالنسبة الى المدرك فالمراد بالحضور في قوله الذي
لا يكفي فيه مجرد الحضور مطلق الحضور سواء كان بالنسبة الى الحاسة
او بالنسبة الى [illegible] الحضور ههنا تعميم لغاشية
في قوله [illegible] العلم [illegible] الغاشية عندك الا يخفى
المعنى الاول علم بمعنى المصدر والثاني علم بمعنى ما به الانكشاف فاطلاق اسم
[illegible] العلم على المعنى المصدري وما به الانكشاف

الدليل
على ان المقسم هو العلم
الحصولي

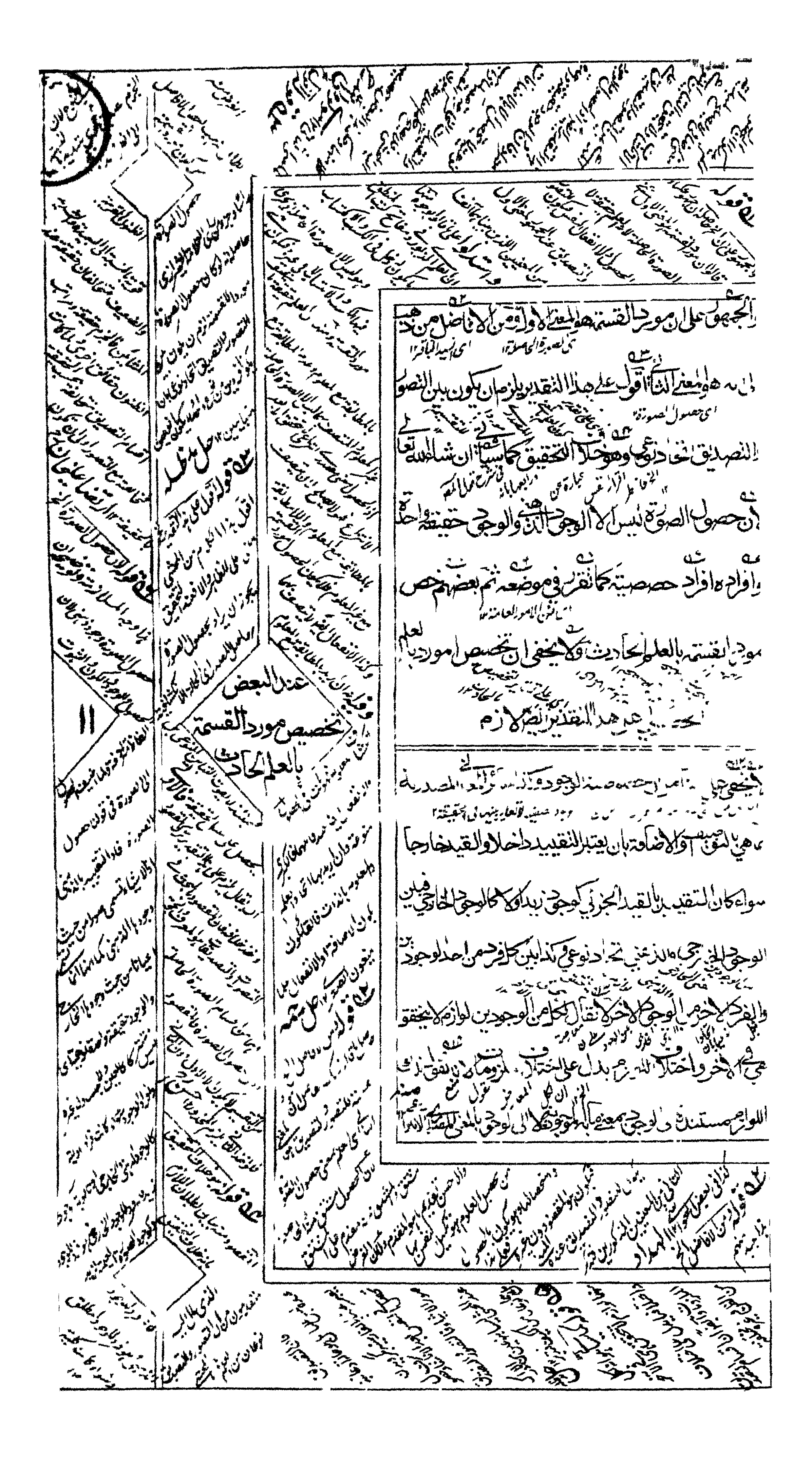

الحواشي
المتعلقة بالصفحة السادسة
٩



رضا علیخان رحمه الله المنان

تعلقه بصفحه ۶ حاشیه

۱۰



الجمهور على ان مورد القسمة هو المعنى الاول ومن الافاضل من ذهب

الى انه هو المعنى الثاني اقول على هذا التقدير يلزم ان يكون بين التصور

والتصديق تغاير نوعي وهو خلاف التحقيق كما سيأتي ان شاء الله تعالى

لان حصول الصورة ليس الا الوجود الذهني والوجود حقيقة واحدة

وافراده افراد حصصية كما تقرر في موضعه ثم بعضهم خص

مورد القسمة بالعلم الحادث ولا يخفى ان تخصيص مورد القسمة بالعلم

الحادث [illegible] على هذا التقدير ايضا لازم

عند البعض تخصيص مورد القسمة بالعلم الحادث

١١

لا يخفى [illegible] امر [illegible] حصصية الوجود [illegible] المصدرية

[illegible] هي [illegible] او الاضافة بان يعتبر التقييد داخلا والقيد خارجا

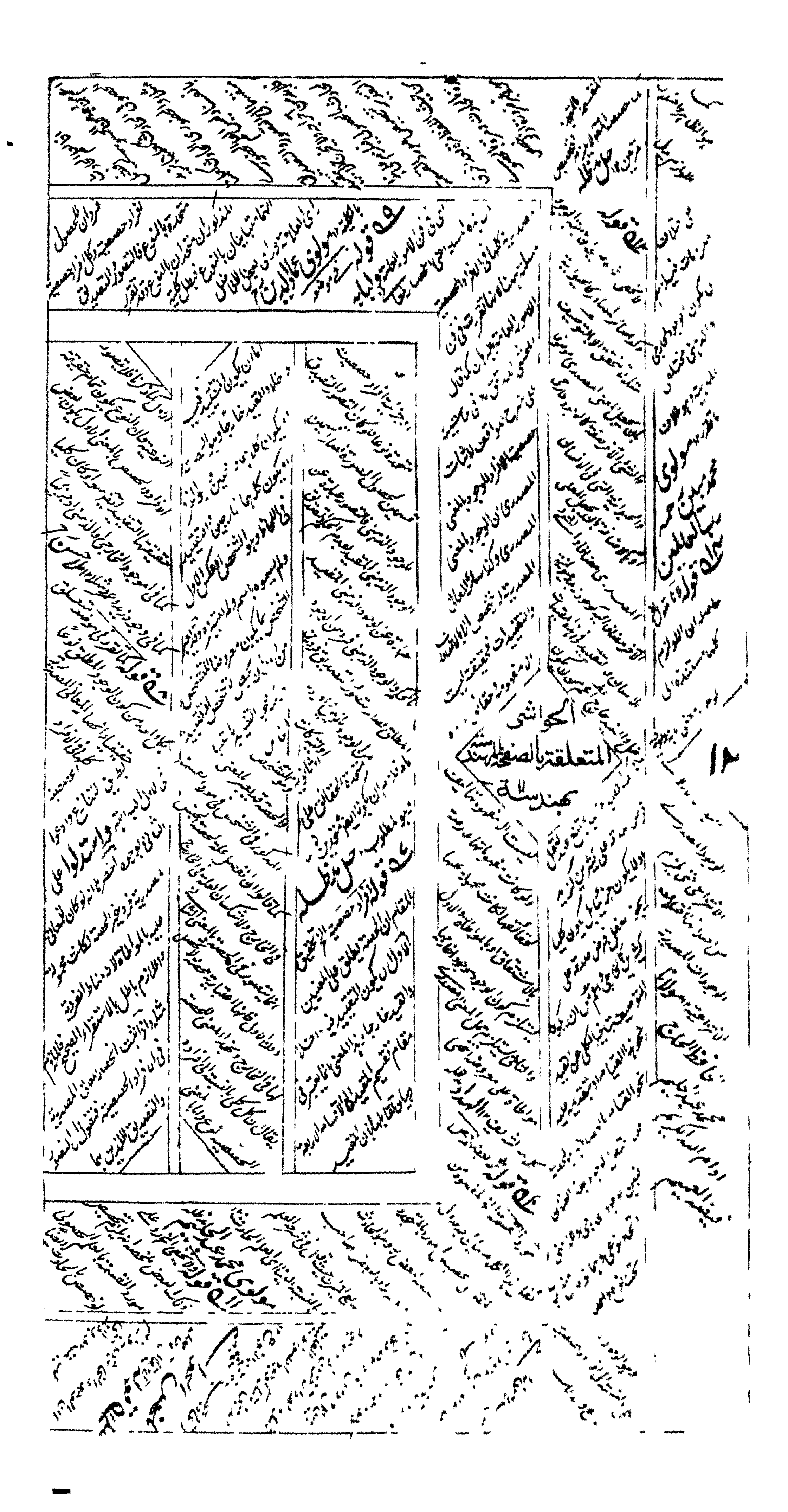
سواء كان التقييد بالقيد الجزئي كوجود زيد او الكلي كالوجود الخارجي فبين

الوجود الخارجي والذهني اتحاد نوعي وكذا بين كل فرد من احد الوجودين

والفرد الآخر من الوجود الآخر لانتقال الكلام من الوجودين لوازم لا تتخلف

عن الآخر واختلاف اللوازم يدل على اختلاف [illegible]

اللوازم مستند الى الوجود بمعنى [illegible] الى الوجود بالمعنى المصدري [illegible]





اذ العلم الحادث اعم من العلم الحصولى فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى من غير ضرورة

قوله كعلم البارى تعالى ولا يخفى عليك ان العلم فى العلم الحضورى نفس المعلوم

فيلزم على تقدير كون علم الواجب علما حضوريا عدم علمه تعالى قبل وجود المعلوم

واستكماله بالغير وزيادة صفة العلم عليه والتحقيق ان للعلم ثلثة معان الاول

المعنى المصدرى والثانى مبدأ الانكشاف والثالث الحاضر عند الذات المدركة

اما الاول فهو امر اضافى انتزاعى واما الثانى فهو نفس المعنى الثالث فى الممكنات

واما الثالث فهو فى العلم الحضورى عين المعلوم

هذه الاستحالة واردة على تقدير حدوث الزمان وانتهائه فى جانب الماضى كما هو مذهب

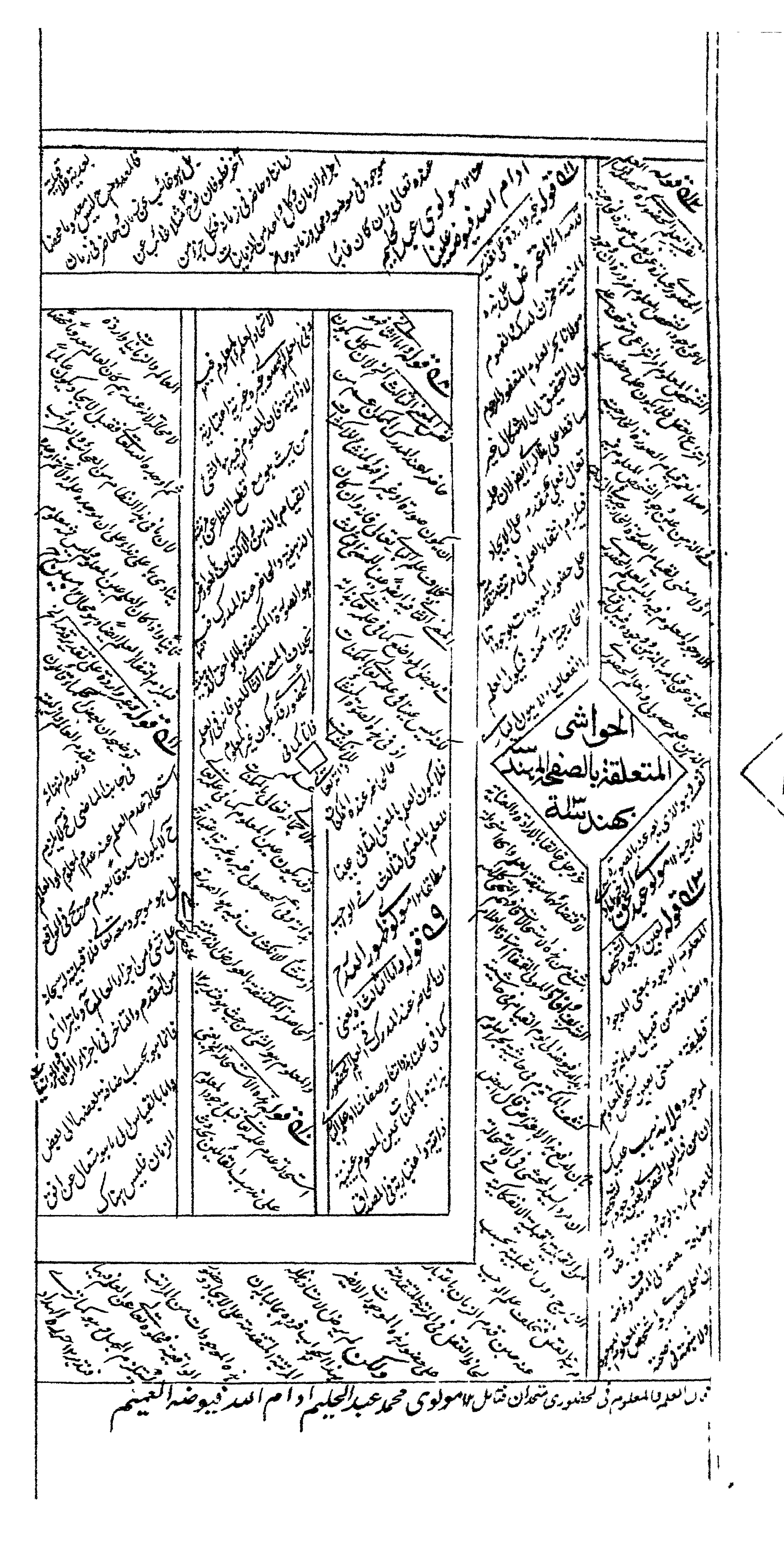
المحققين القائلين بحدوث العالم وغير واردة على تقدير قدمه وعدم انتهائه فى ذلك الجانب كما هو

مذهب القائلين بقدم العالم اذ المعدوم الزمانى عندهم غائب فى زمان وحاضر فى زمان آخر ليس معدوما

محضا فى كل جزء من الزمان وكل واحد من الزمانيات موجود فى موضعه من الزمان حاضر عنده تعالى وان كان غائبا عما هو منه

تفسير العلم الحضورى بعين وجود التشخص المعلوم واسكان العلم الحضورى ليس عين وجود

التشخص المعلوم بل هو عين الصورة الخارجية وهى قائمة بعين وجود التشخص المعلوم



الحواشي المتعلقة بالصفحة المسندة بهذه السلة

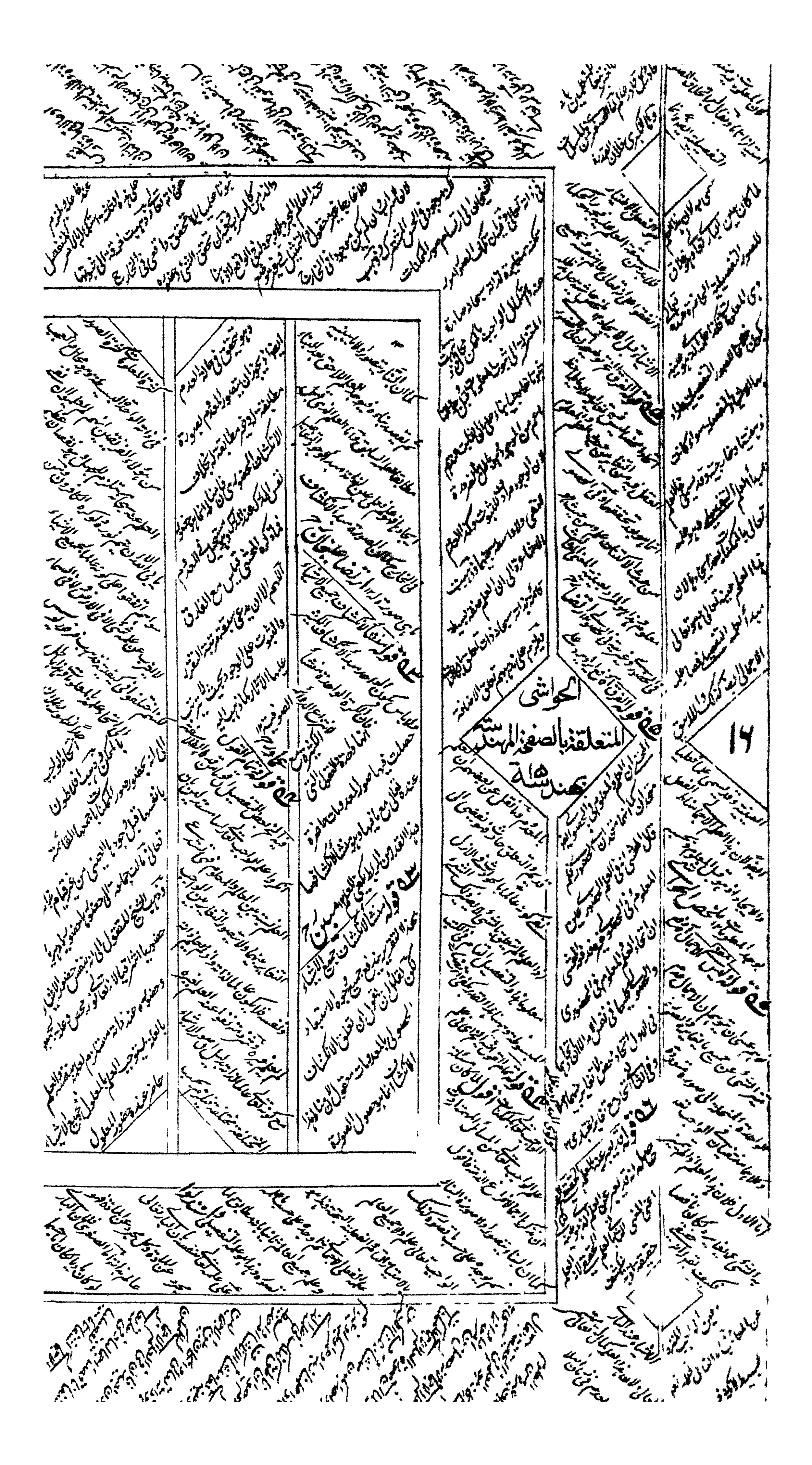
... المعلوم في لكهنؤ ... مولوي محمد عبد الحليم ادام الله فيوضه العميم

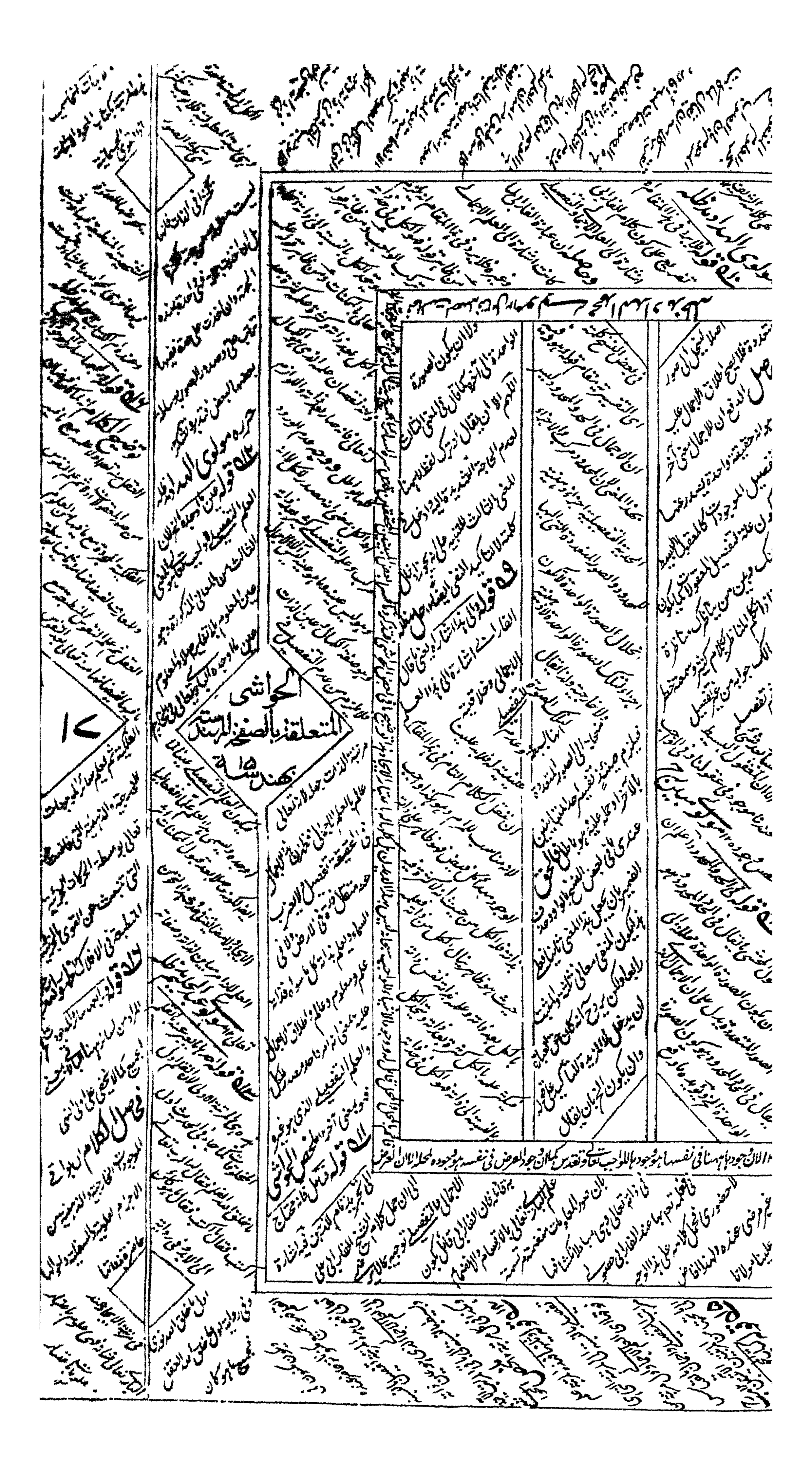
وفي العلم الحضوري غيره وقد تحقق في الواجب تعالى جميع تلك المعاني لكن ما هو عينه هو المعنى الثاني وهو مبدأ الانكشاف جميع الاشياء عنده فهو كالصورة العلمية المتعلقة بجميع الاشياء فكما ان الصورة العلمية منشأ الانكشاف لمن حصل له تلك الصورة والمدرك عنده منكشف سواء كان ذلك المدرك موجودا او معدوما فكذا هذا النحو من العلم للواجب تعالى منشأ لانكشاف جميع الاشياء عنده وجميع الاشياء معلومة له سواء كانت تلك الاشياء معدومة او موجودة وتمام القول فيه يقتضي بسطا في الكلام لا يسعه المقام

الفرق بين اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحصولي واتحادهما في العلم الحضوري ان في الاول اتحادا محضا وفي الثاني اتحادا مع تغاير اعتباري كما سيجيء بيانه في حاشية الحاشية ١٢ منه

وقد يعبر عنه بالعلم الحقيقي والعلم الاجمالي والخلاق للصور التفصيلية وليس معنى الاجمال ههنا ما يقال في الحد المحدود اي كون الصورة الواحدة محملة الى صور متعددة ولا ما يقال في غير ذلك اي عدم تمييز الشيء عند العقل عن جميع ما يغايره بل معناه ههنا هو ان يكون بينك وبين طرفك مناظرة فاذا تكلم بكلام طويل خطر ببالك جوابه ثم تفصله شيئا بعد شيء والى هذا اشار الشيخ الفاضل قدس سره في الفصوص حيث قال علمه بالكل بعد ذاته وعلمه بذاته نفس ذاته وكثرة علمه كثرة بعد ذاته ويتحد كلها بالنسبة الى ذاته فهو الكل في حد ذاته فلا يرد في هذا المقام انه يلزم على ما ذكر تركب الواجب واتحاده بالممكنات ونقصان علمه تعالى عن ذلك علوا كبيرا فتامل فانه يحتاج الى تحصيل تام الذهن ١٢ منه

اعلم ان العلم التفصيلي للواجب سبحانه على ما وجد في الخارج مراتب اربع احدها ما يعبر عنه بالقلم والنور والعقل في الشرع وبالعقل الكل عند الصوفية وبالعقول عند الحكماء فالقلم حاضر عنده تعالى مع ما يكون فيه وثانيها ما يعبر عنه في الشرع باللوح المحفوظ وبالنفس الكل عند الصوفية وبالنفوس الفلكية المجردة عند الحكماء فاللوح حاضر عنده تعالى مع ما فيه من صور الكليات وثالثها ما يعبر عنه بكتاب المحو والاثبات في الشرع وهو القوى الجسمانية التي ينتقش فيها صور الجزئيات المادية وهي القوة المنطبعة في الاجسام العلوية فهذه القوى مع ما فيها من النقوش المنطبعة حاضرة عنده تعالى ورابعها سائر الموجودات الخارجية والذهنية الحاضرة عنده تعالى ١٢ منه


16
الحواشي
المتعلقة بالصفحة



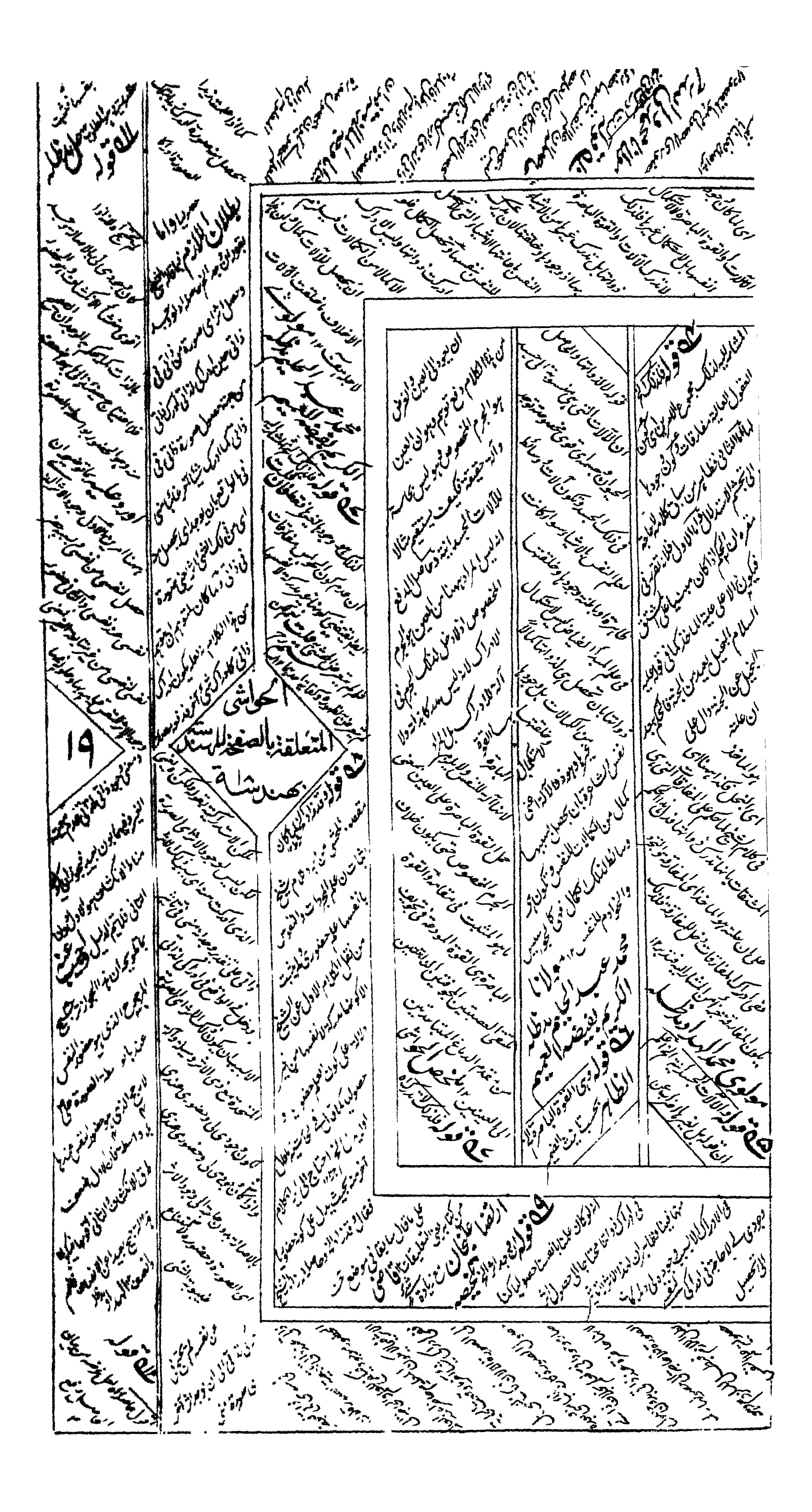
الحواشی المتعلقة بالصفحة الرشیدیة

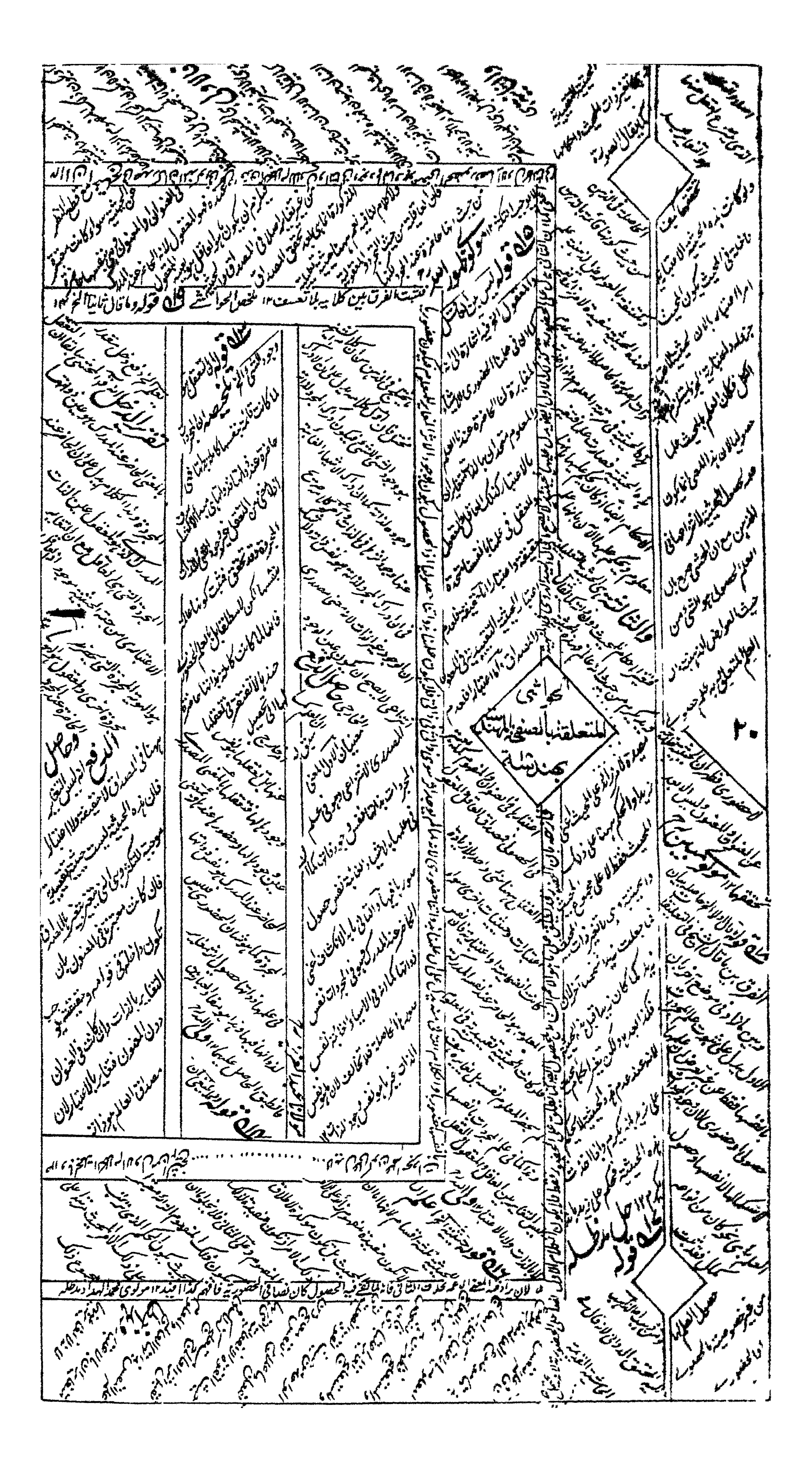
۱۷



قوله وعلم المجردات بانفسها وعلمنا بانفسنا اه قال الشيخ في التعليقات في بيان ذلك ان الاشياء
ان يكون وجودها لها او وجودها لغيرها فالمفارقات وجودها لها فلذلك تدرك ذواتها والنفس
لها فلذلك تشعر بذاتها وتدركها والا لان الجسد انيه وجودها لا ذواتها كالعين مثلا لغيرها
القوى الباصرة فلذلك لا تدرك ذواتها وليس كذلك النفس وقد زاد عليه في موضع اخر في ان
وجدت اثرا من ذاتي في ذاتي كنت ادركت ذاتي كما ادركت شيئا اخر بان يوجد منه اثر في ذاتي ولكن ليس لوجود الا
الذي ادركت منه ذاتي تاثير في ادراكي لذاتي الا بسبب وجوده لي واذا كان وجودي لي لم احتج في ادراكي
لذاتي الى ان يوجد اثر اخر في سوى ذاتي اقول حاصله ان التعقل هو وجود الشيء وحصوله للذات
المجردة فالمجردات لما كان وجودها لا نفسها يكون تعقلها ايضا بذواتها فتعقلها بالمعنى المصدري
هو عين وجودها لها وتعقلها بالمعنى الحاضر عند المدرك هو عين ذواتها المجردة ومما ينبغي ان يعلم
ان ليس بين العاقل والمعقول ههنا تغاير لا حقيقة ولا اعتبارا اذ النسبة ههنا حيثية تقييدية متوجهة
للتكثر ومن ذهب الى ذلك فقد اخطا كيف والذات الماخوذة مع الحيثية امر اعتباري يعتبرها العقل

ما قال اولا يدل على ثبوت علم المجردات بانفسها من غير تعرض لكيفية حصوله او حضوره [illegible] علمنا بانفسنا على [illegible]


الحواشي
١٩

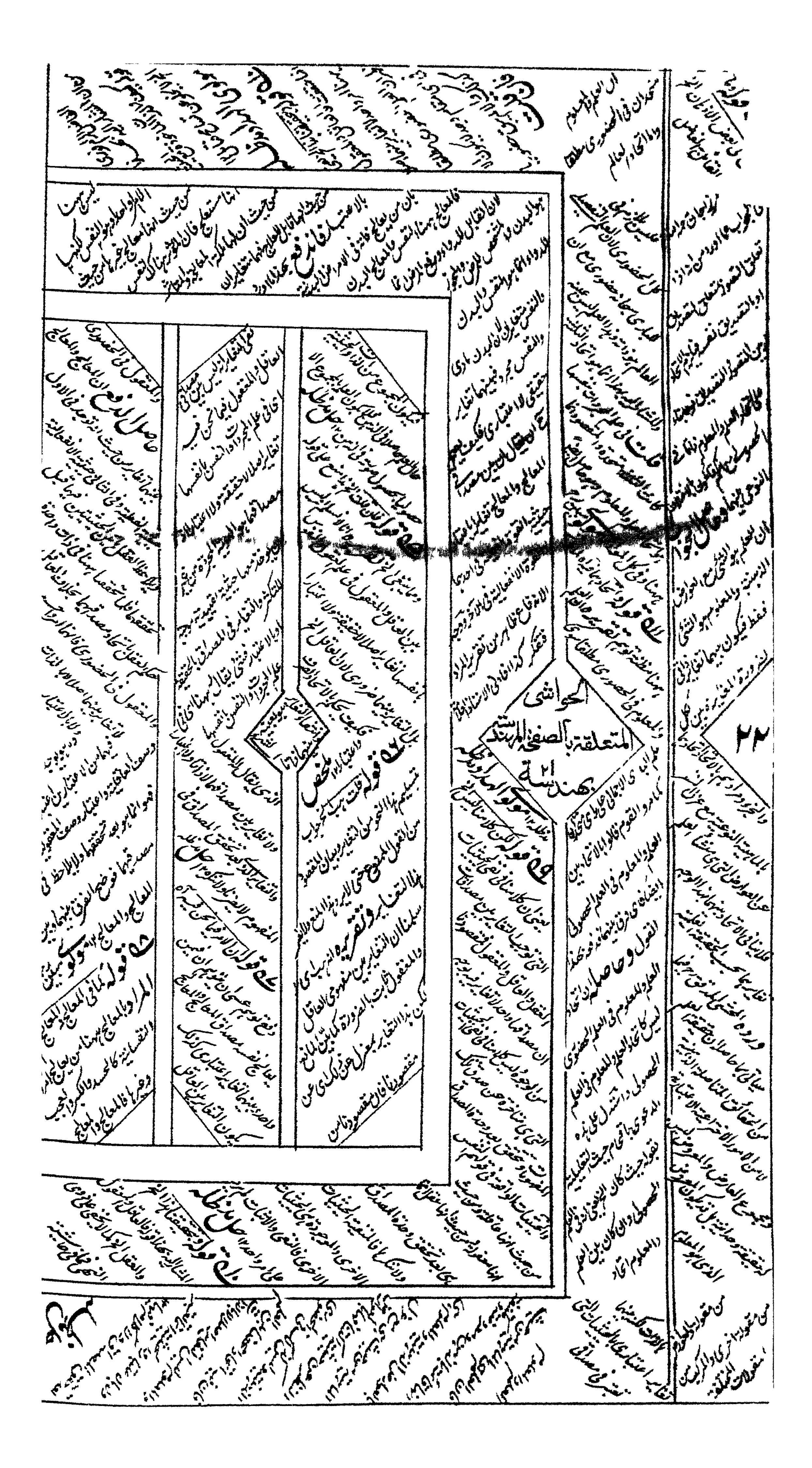




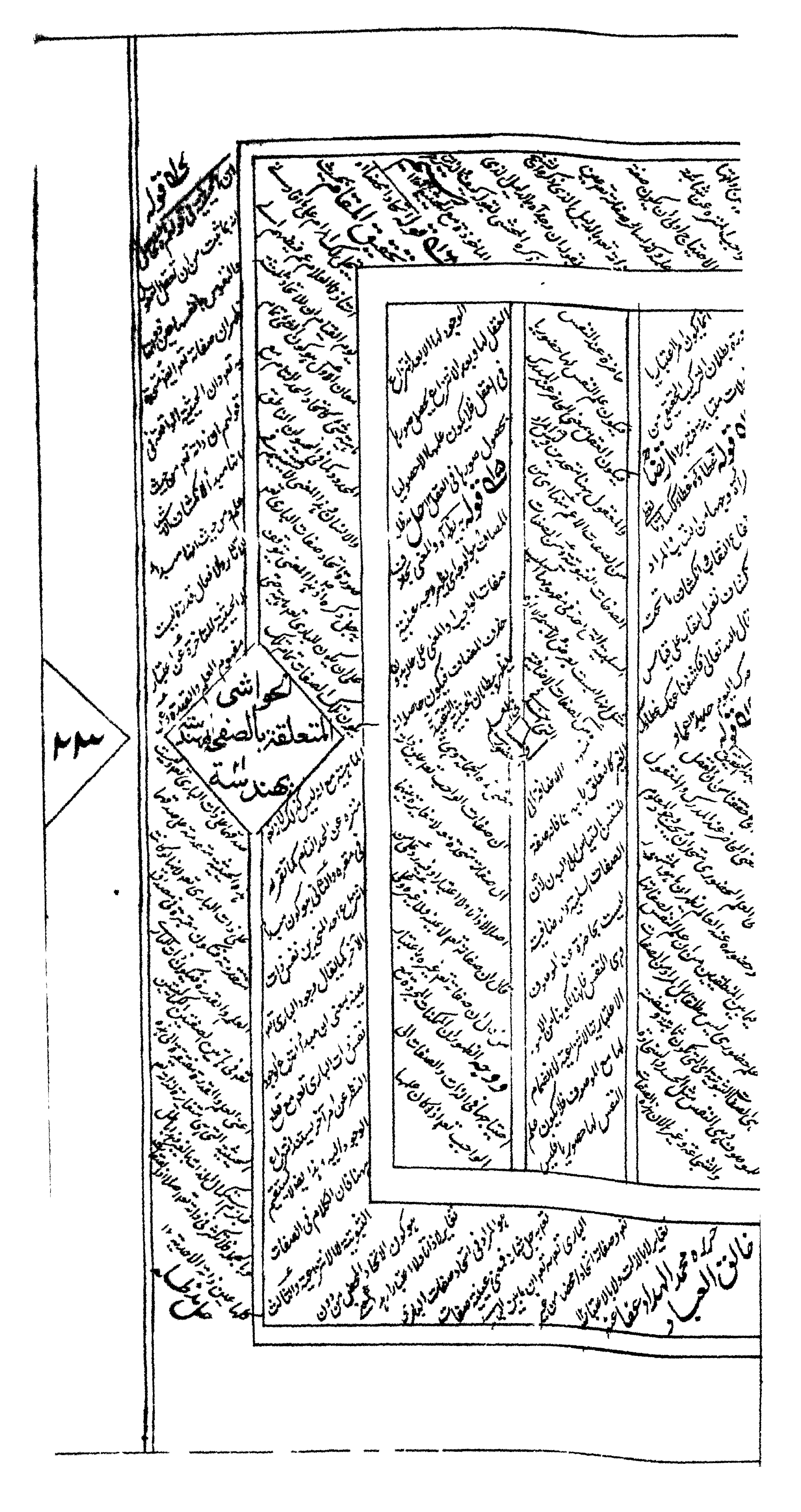
والعلم المتعلق بها علم حصولي فتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام

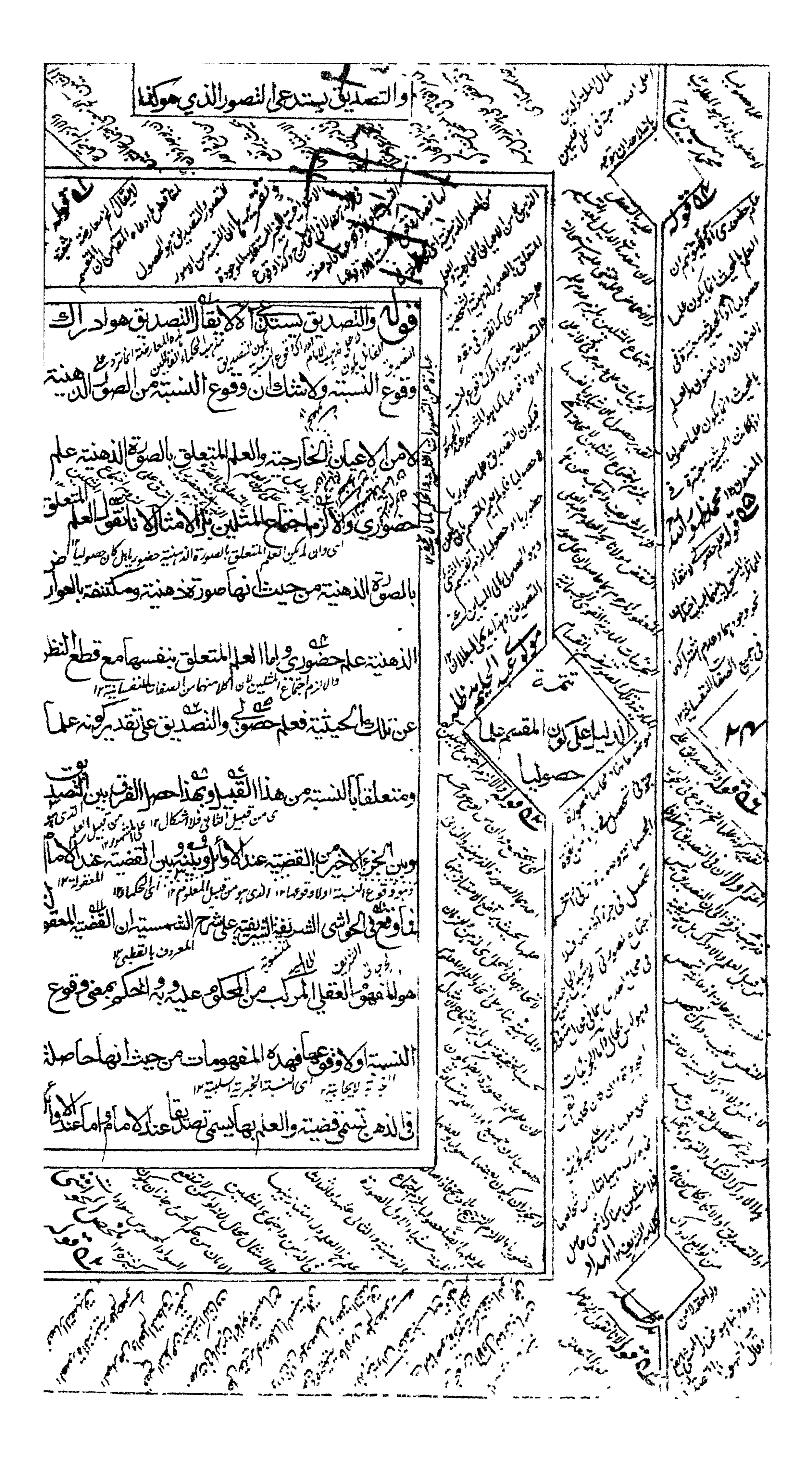
وضمها الى الذات المجردة المأخوذة مع الحيثية موجودة في الذهن وليست موجودة في الخارج وهذا ظاهر فيكون العلم بتلك
الذات المجردة علما حصوليا اذ حينئذ العلم بها لا يكون الا بحصولها في الذهن واعتبارها مع تلك الحيثية فان قلت العاقل
هو الهوية المجردة الحاضرة عندها الهوية المجردة والمعقول هو الهوية المجردة الحاضرة عند الهوية المجردة فيجب التغاير بينهما بالضرورة قلت
نعم ما قلت هو ان التغاير بين مفهوميهما ثابت بالضرورة لكنه بمعزل عن ذلك في المقصود ان مصداق العاقل والمعقول فيما نحن فيه هو الهوية
المجردة من غير ان يؤخذ معها حيثية تقييدية توضيحه للتنكير اي ما يقال له العاقل ههنا هو بعينه ما يقال له المعقول وان كان الامر فيما نحن فيه ليس كما
في المعالِج والمعالَج حيث يؤخذ في الاول حيثية القوة الفعلية وفي الثاني حيثية القوة الانفعالية فالعاقل والمعقول والعقل بمعنى كما
عند الذات المجردة ههنا امر واحد ليس بينها تغاير اصلا ولو بالاعتبار نعم يصح ان يقال ان تلك الهوية المجردة من حيث انها
عاقلة اي مع وصف العاقلية مغايرة لها من حيث انها معقولة اي مع وصف المعقولية لكن كلامنا ليس في نفيه وبتحقيقنا هذا
يظهر ان اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري مطلقا واتحادهما ليس كاتحادهما في العلم الحصولي حيث كان العلم فيه الماهية من حيث
انها مكتنفة بالعوارض الذهنية والمعلوم فيه هي مع قطع النظر عن تلك الحيثية وما سبق الى بعض الاذهان ان العلم في الحصولي مجموع العارض
والمعروض والمعلوم هو المعروض فقط فليس بشيء كما سينكشف لك غطاؤه ان شاء الله تعالى وبهذا التحقيق يظهر ان ما اشتهر عندهم ان علمه
بصفاته علم حضوري ليس على الاطلاق بل المراد من الصفات الصفات الثبوتية دون الاعم منها ومن الصفات السلبية والاضافية فيظهر ايضا ان
عينية صفات الواجب تعالى هنا الاتحاد محضا وان الحيثية في قولهم انه تعالى من حيث انها مبدأ الانكشاف علم ومن حيث انها مبدأ الاثار
قدرة هي الحيثية المتاخرة عن اعتبار مفهوم العلم والقدرة لا الحيثية المتقدمة على صدقهما حتى يثبت التكثر فيه بوجه ما

هذا ما حصل لي في هذا المقام بعون الملك المنعام ١٢ منه



الحواشي المتعلقة بالصفحة المرسومة بهندسة ٢١


الحواشي المتعلقة بالصفحة

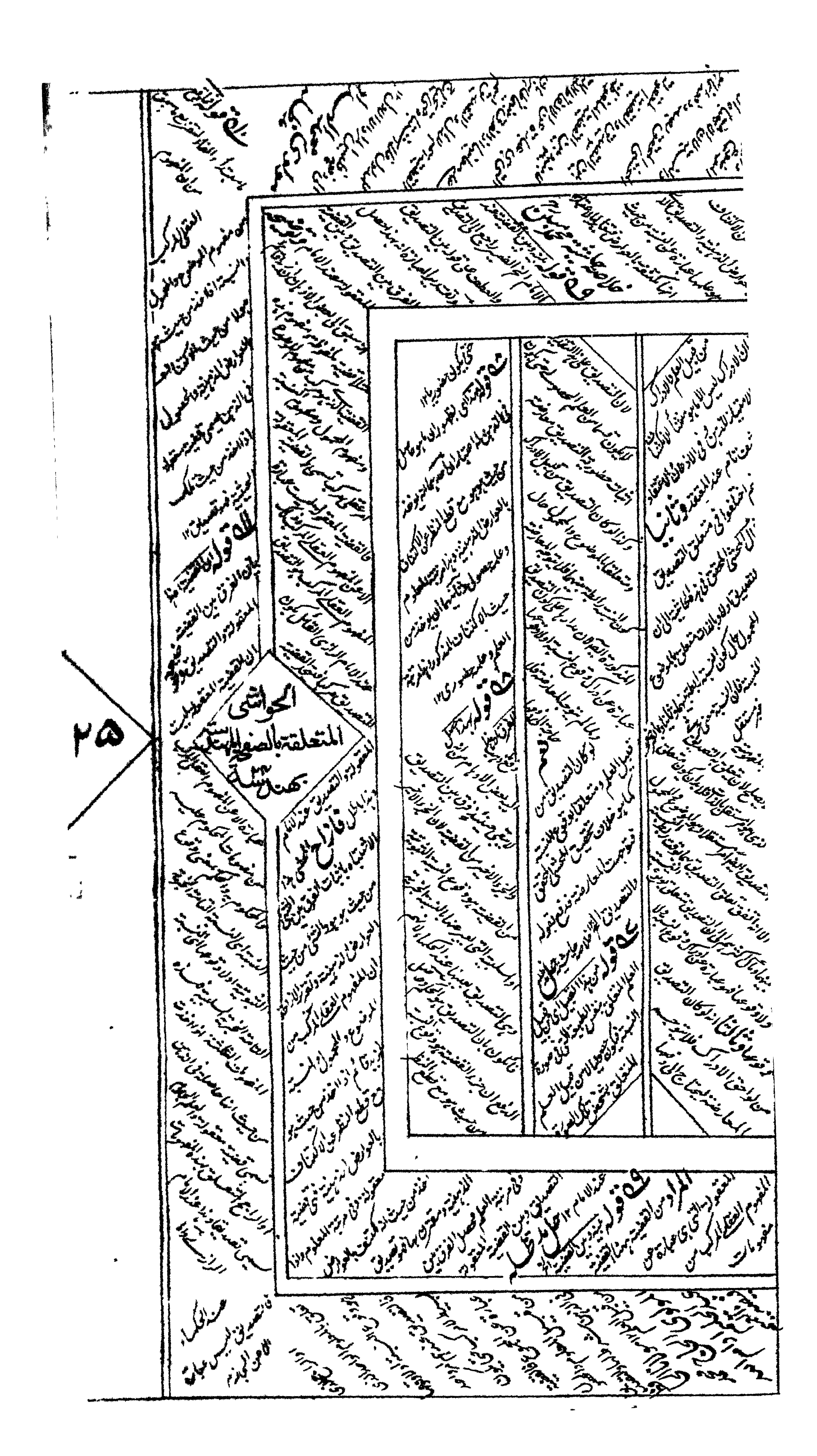


والتصديق يستدعي التصور الذي هو كذلك

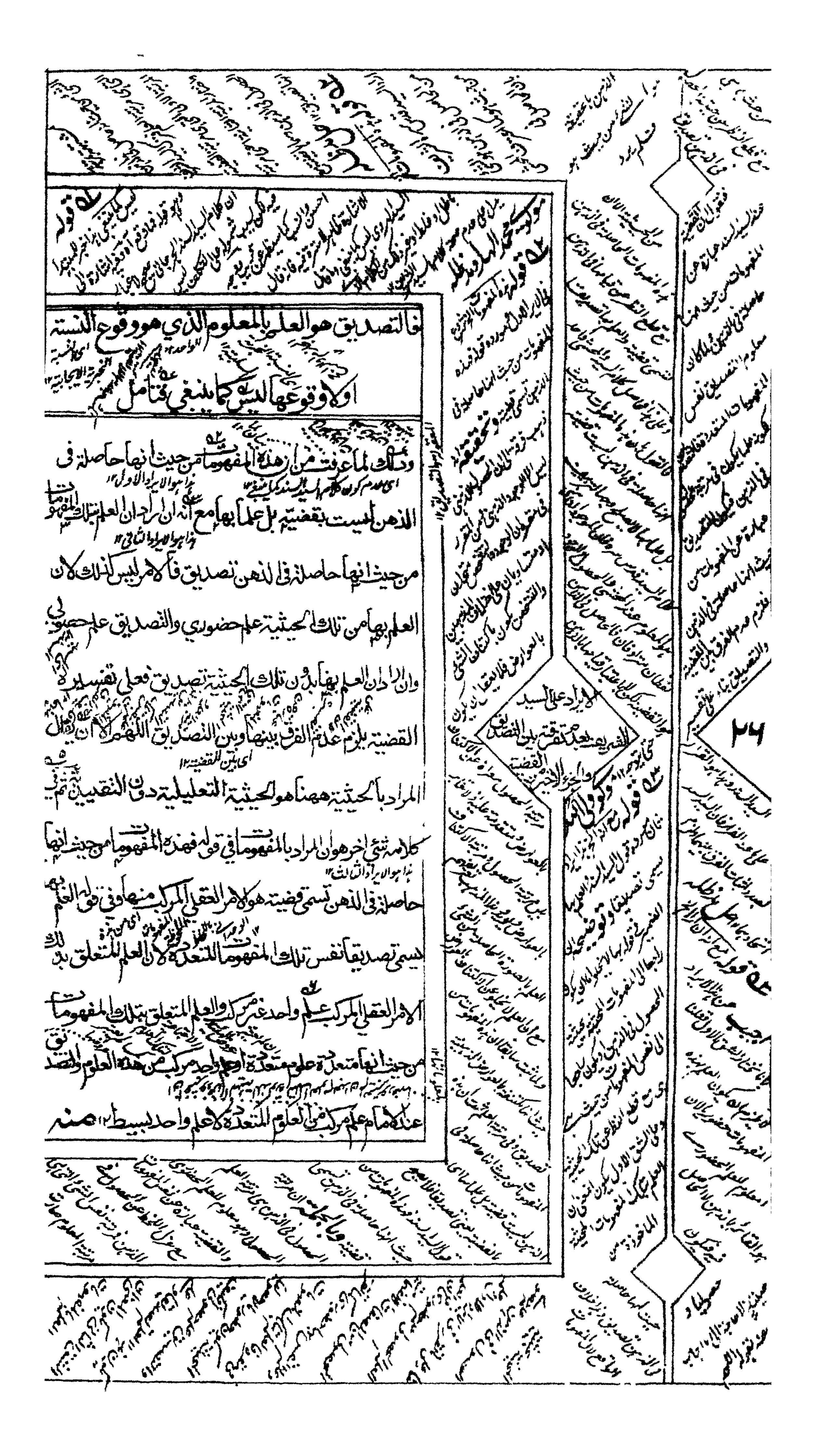
قوله والتصديق يستدعي الخ لا يقال التصديق هو ادراك وقوع النسبة ولا شك ان وقوع النسبة من الصور الذهنية لا من الاعيان الخارجية والعلم المتعلق بالصورة الذهنية علم حضوري والا لزم اجتماع المثلين ترالامثال لانا نقول العلم المتعلق بالصورة الذهنية من حيث انها صورة ذهنية ومكتنفة بالعوارض الذهنية علم حضوري واما العلم المتعلق بنفسها مع قطع النظر عن تلك الحيثية فعلم حصولي والتصديق على تقدير كونه علماً متعلقاً بالنسبة من هذا القبيل وبهذا احصل الفرق بين التصديق وبين الجزء الاخير من القضية عند الامام وبين القضية عند الامام كما وقع في الحواشي الشريفية الشريفية على شرح الشمسية ان القضية المعقولة هو المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها فهذه المفهومات من حيث انها حاصلة في الذهن تسمى قضية والعلم بها يسمى تصديقاً عند الامام واما عند الاوائل

تتمة

الدليل على كون المقسم علما حصوليا



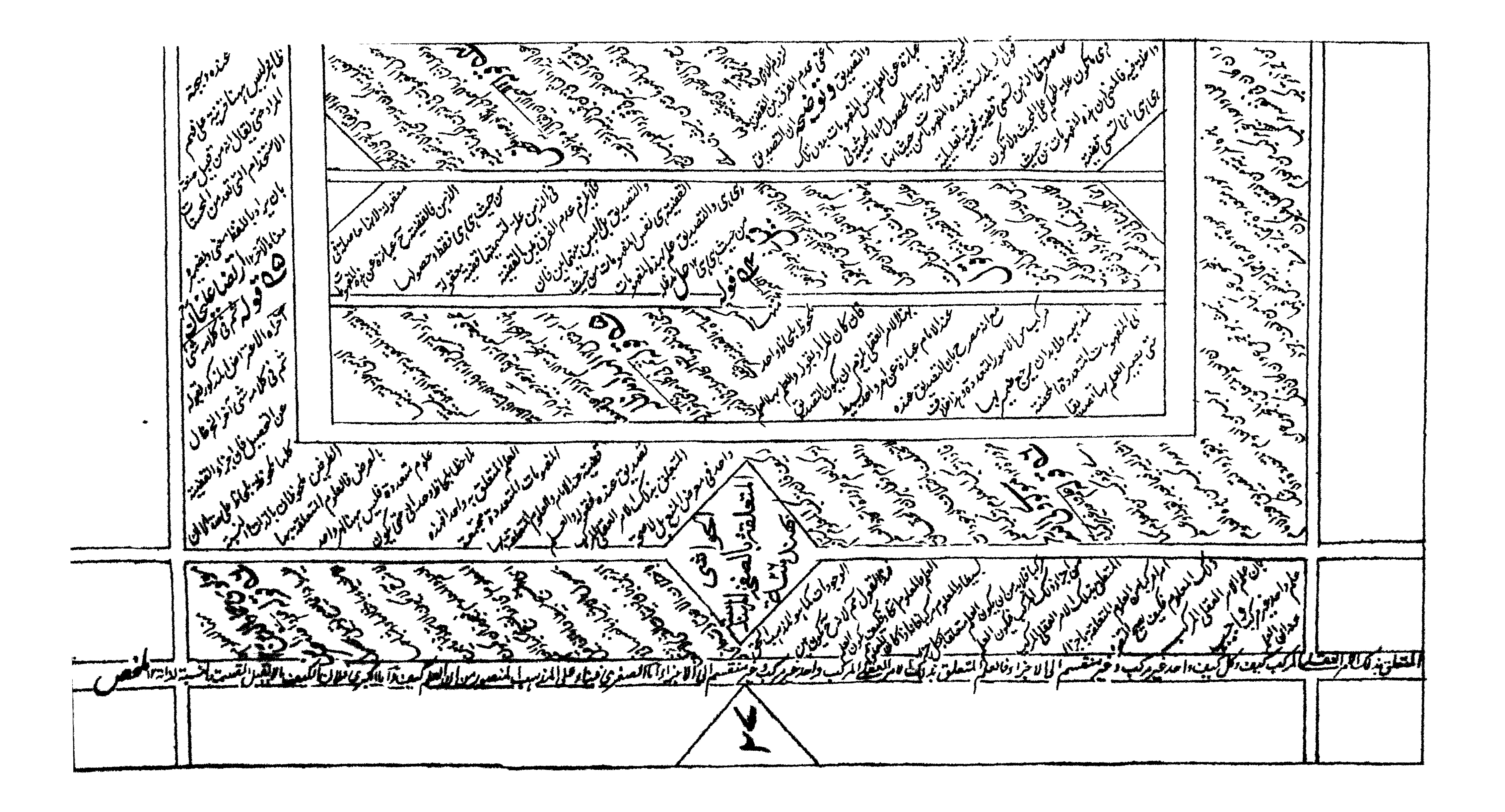
الحواشي
المتعلقة بالصفحة

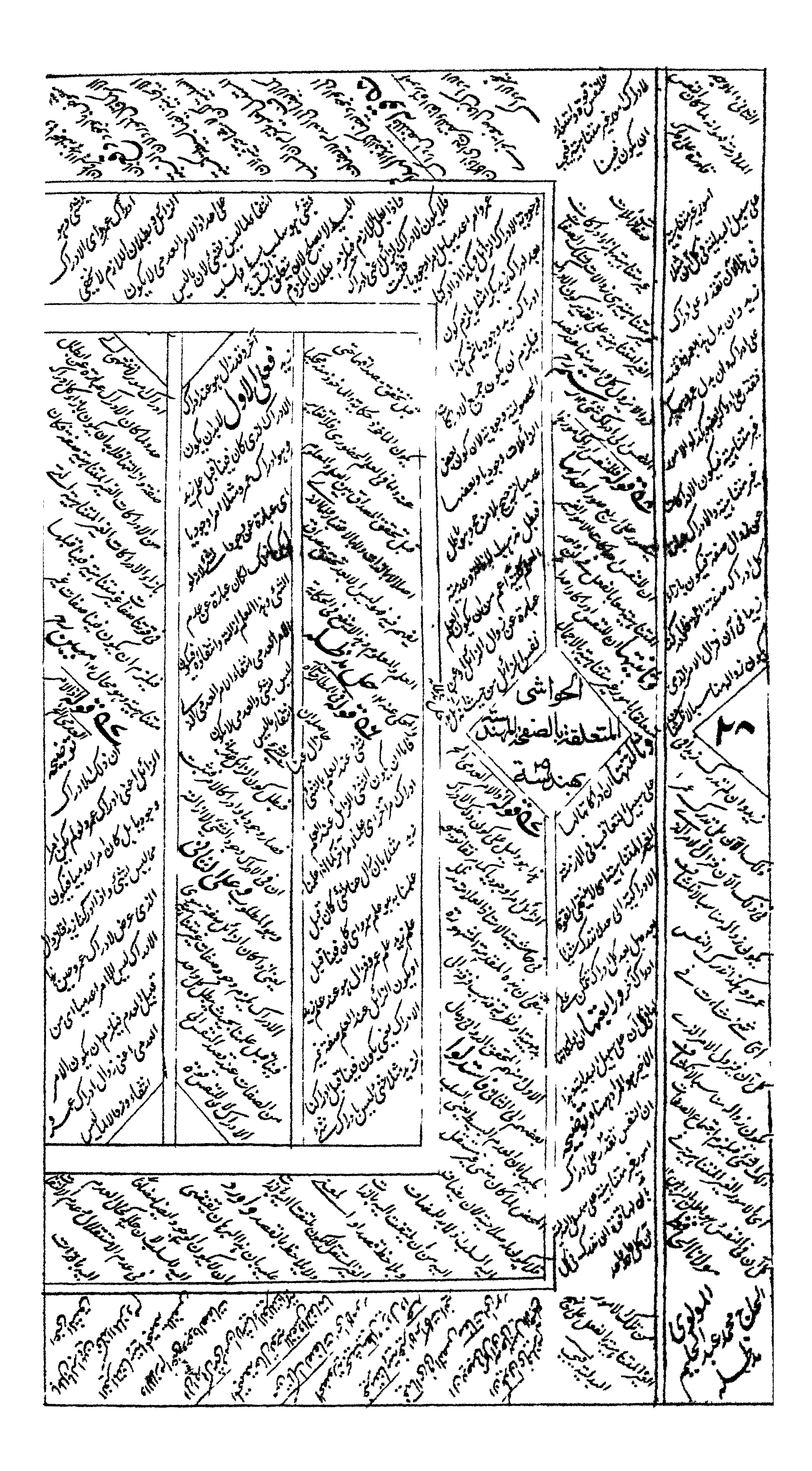


فالتصديق هو العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة اولا وقوعها ليس كما ينبغي فتامل

وذلك لما عرفت من ان هذه المفهومات من حيث انها حاصلة في الذهن ليست بقضية بل علما بها مع انه ان اراد ان العلم بتلك المفهومات من حيث انها حاصلة في الذهن تصديق فالامر ليس كذلك لان العلم بها من تلك الحيثية علم حضوري والتصديق علم حصولي وان اراد ان العلم بها بدون تلك الحيثية تصديق فعلى تقديره القضية يلزم عدم الفرق بينها وبين التصديق اللهم الا ان يقال المراد بالحيثية ههنا هو الحيثية التعليلية دون التقييدية ثم في كلامه شيء اخر هو ان المراد بالمفهومات في قوله فهذه المفهومات من حيث انها حاصلة في الذهن تسمى قضية هو الامر العقلي المركب منها وفي قوله العلم بها يسمى تصديقا نفس تلك المفهومات المتعددة لان العلم المتعلق بذلك الامر العقلي المركب علم واحد غير مركب والعلم المتعلق بتلك المفهومات من حيث انها متعددة علوم متعددة او علم واحد مركب من هذه العلوم والتصديق عند الامام علم مركب في العلوم المتعددة لا علم واحد بسيط ١٢ منه

الايراد على السيد الشريف بعدم تفرقته بين التصديق والقضية


الحواشي
المتعلقة بالصفحة المذكورة



الحواشي المتعلقة بالصفحة للهندسة

٢٨

المولوي الحاج محمد عبد الحليم



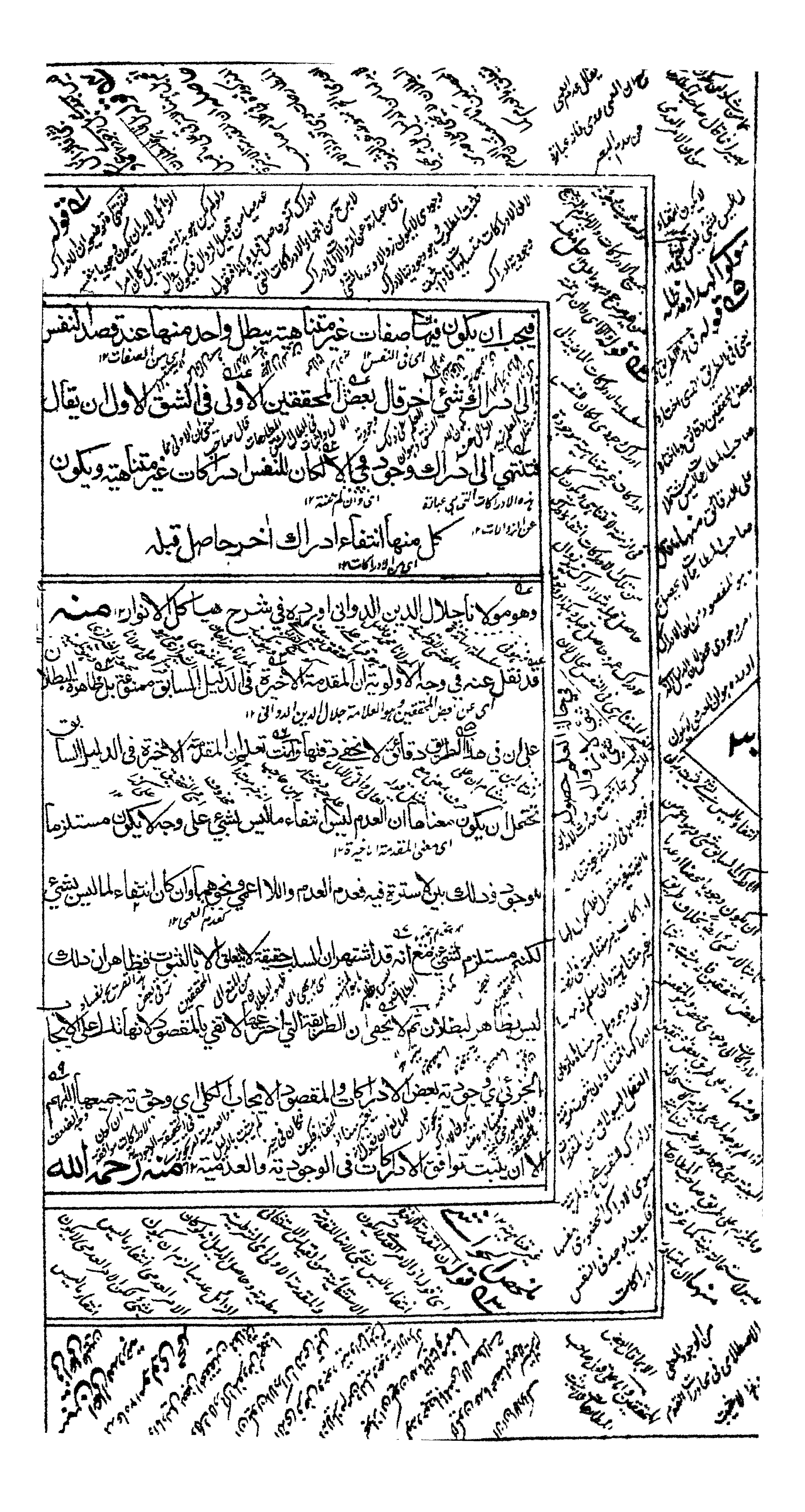
والعلم الحضوري لا يكون بحصول الصورة واما العلم المتجدد بالاشياء الغائبة عنا فلابد ان يكون بحصول صورها فينا اذ حالة العلم ان لم يحصل لنا ولا زال عنا امر فاستوى حال العلم وما قبله وهو محال وان زال امر فالزائل عند العلم بهذا غير الزائل عند العلم بذلك

قوله والعلم الحضوري ليس بحصول الصورة آه فان قلت قد وقع عن كثير من المحققين ان في تفسير التصور بحصول صورة الشيء في العقل تسامحا والمراد منه الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل وهي اعم من ان يكون غير المعلوم وهو في العلم الحصولي او عينه وهو في العلم الحضوري قلت من البين ان الصورة الحاصلة من الشيء حكاية عن ذلك الشيء واتحاد الحكاية مع المحكي عنه محال والتغاير الاعتباري لا ينفع ههنا فتدبر فان الحق احق بالاتباع

قوله ان زال امر آه في المطارحات ان زال عنا شيء فاما ان يكون ذلك الشيء ادراك امر آخر او صفة غير الادراك وعلى الاول فيكون ذلك الادراك امرا وجوديا اذ الامر العدمي لا يكون انتفاء ما ليس بشيء وعلى الثاني فللنفس ادراك امور لا ينتهي الى حد

وذلك لان التغاير المعتبر في العلم الحضوري ومعلومه هو التغاير المتاخر عن صدقهما على ما عرفت والمفهوم من الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل هو التغاير المتقدم على الصدق كما لا يخفى على من له ادنى مسكة ١٢ منه

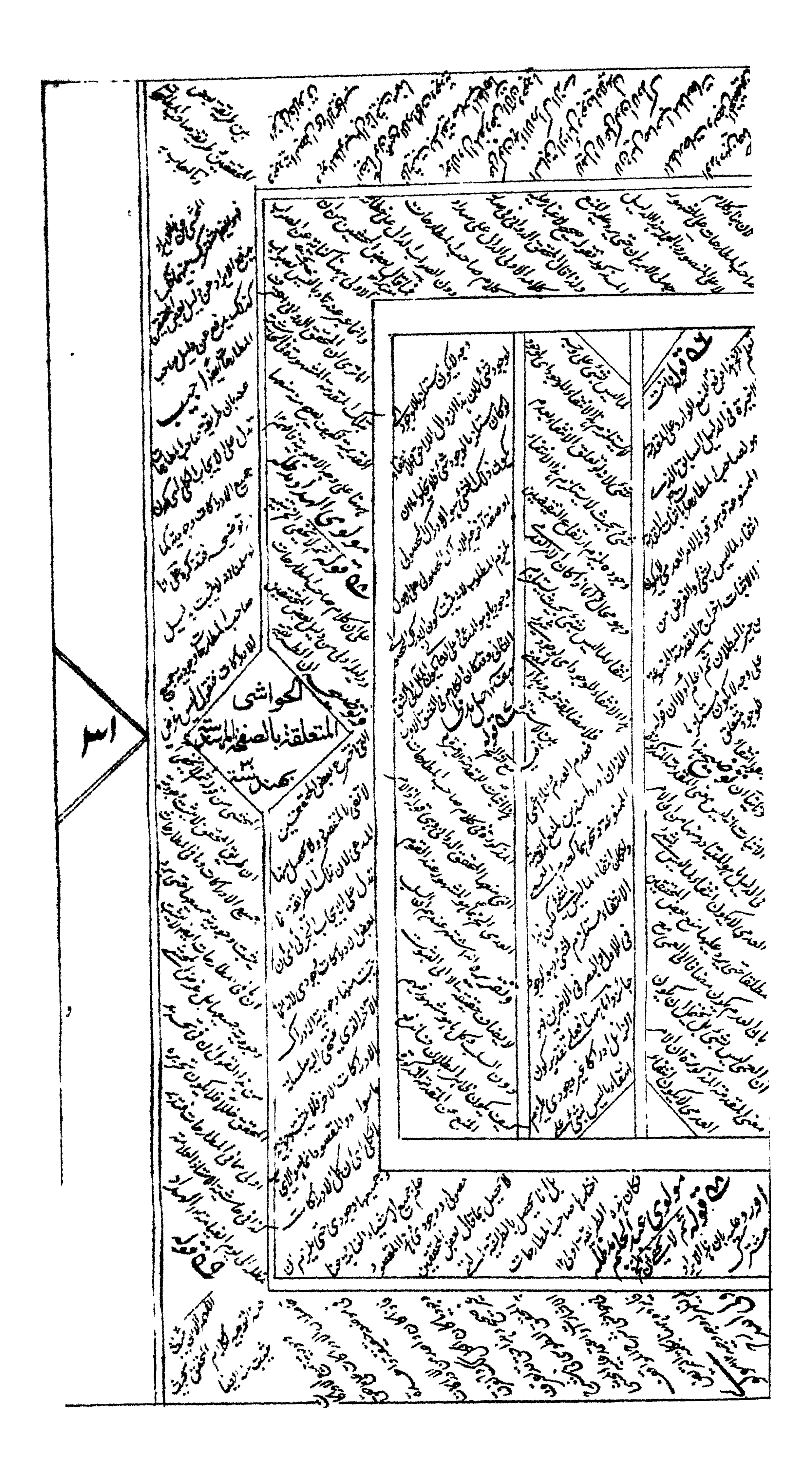
٢٩



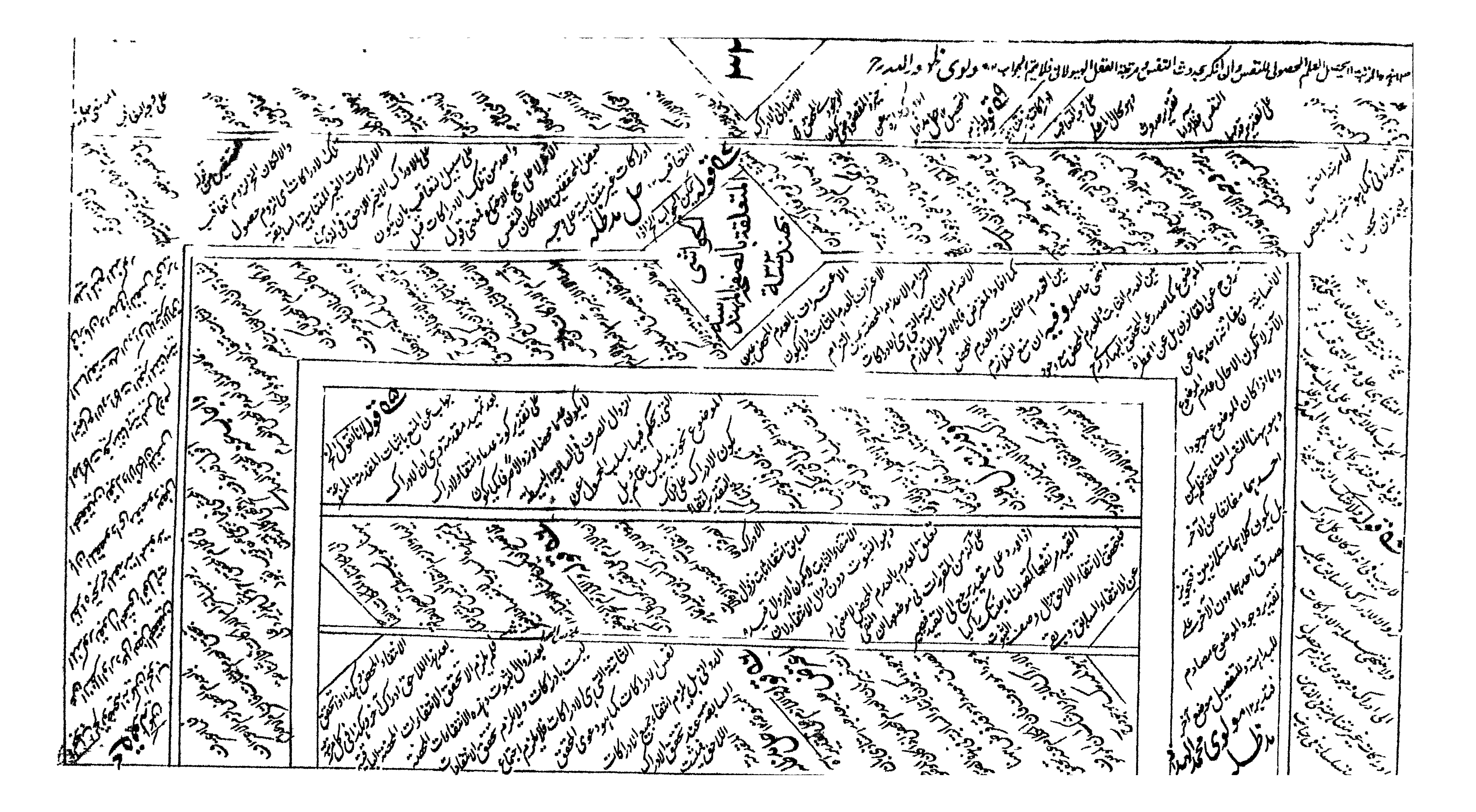
فيجب ان يكون فيها صفات غير متناهية يبطل واحد منها عند قصد النفس الى ادراك شيء آخر قال بعض المحققين الاولى في الشق الاول ان يقال فتنتهي الى ادراك وجودي والا لكان للنفس ادراكات غير متناهية ويكون كل منها انتفاء ادراك آخر حاصل قبله

وهو مولانا جلال الدين الدواني اورده في شرح هياكل الانوار منه

قد نقل عنه في وجه الاولوية ان المقدمة الاخيرة في الدليل السابق ممنوع بل ظاهرة البطلان على ان في هذا الطريق دقائق لا يخفى دقتها وانت تعلم ان المقدمة الاخيرة في الدليل السابق تحتمل ان يكون معناها ان العدم ليس الا انتفاء ما ليس لشيء على وجه لا يكون مستلزما لوجود ذلك بل لا سترة فيه فعدم العدم واللا اعمى ونحوهما وان كان انتفاء لما ليس لشيء لكنه مستلزم لشيء مع انه قد اشتهر ان السلب حقيقة لا يتعلق الا بالثبوت فظاهر ان ذلك ليس بظاهر البطلان ثم لا يخفى ان الطريقة التي اخترعها لا تفي بالمقصود لانها انما تدل على الايجاب الجزئي اي وجودية بعض الادراكات والمقصود الايجاب الكلي اي وجودية جميعها اللهم الا ان يثبت توافق الادراكات في الوجودية والعدمية ١٢ منه رحمه الله



الحواشي المتعلقة بالصفحة المستتبعة



الحواشي المتعلقة بالصفحة المهندسة بهندسة ٣٣

قوله فيه نظر اذ على هذا الشق لا يلزم ان يكون ادراكات غير متناهية

بل اعدام ادراكات غير متناهية اذ على هذا التقدير كل ادراك زوال

للادراك السابق عليه فيكون جميع تلك الادراكات منتفية فالاولى

في هذا الشق ان يقال فيلزم انتفاء جميع الادراكات السابقة عند تحقق

الادراك اللاحق لا يقال الادراكات على هذا التقدير ليس الا اعدام الادراكات

فلا يلزم ان يكون جميع الادراكات السابقة منتفية لانا نقول الادراك

على تقدير كونه انتفاء لا يكون انتفاء محضا بل يكون انتفاء ثابتا ضرورة

ان الادراك صفة قائمة بالمدرك والالازم على تقدير كون كل ادراك

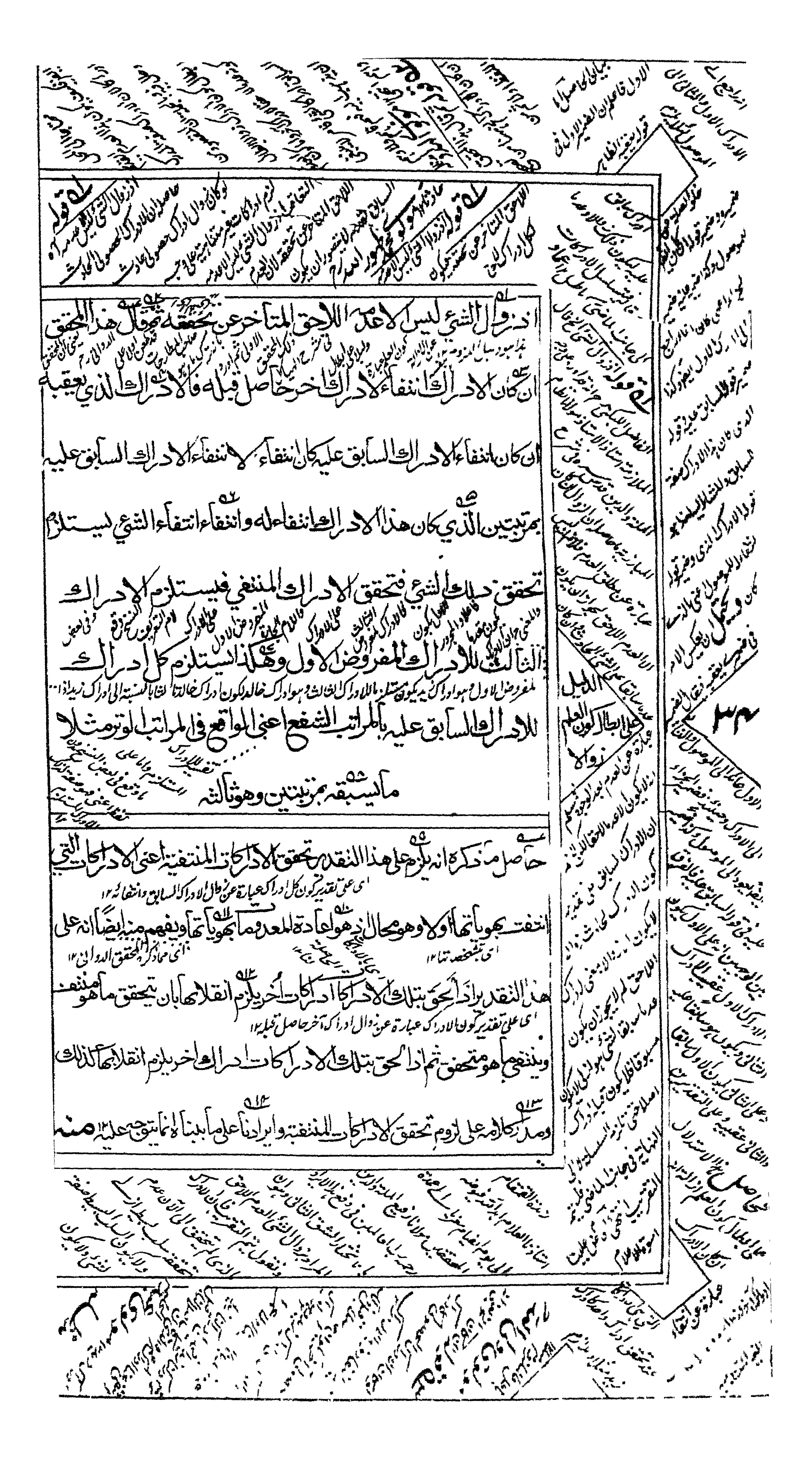
زوالا للادراك السابق عليه هو الانتفاءات السابقة المحضة لا

الانتفاءات الثابتة فيلزم انتفاء جميع الادراكات السابقة هذا

ويمكن الجواب عنه بان المقصود ليس لزوم اجتماع الادراكات الغير المتناهية

بل لزوم تعاقبها ولا شك انه على تقدير ان يكون كل ادراك زوالا للادراك

السابق عليه يلزم ادراكات غير متناهية على وجه التعاقب



اذ زوال الشيء ليس الا عدم اللاحق المتأخر عن تحققه ثم قال هذا المحقق

ان كان الادراك انتفاء لادراك آخر حاصل قبله فالادراك الذي يعقبه

ان كان انتفاء الادراك السابق عليه كان انتفاء لانتفاء الادراك السابق عليه

بمرتبتين الذي كان هذا الادراك انتفاء له وانتفاء انتفاء الشيء يستلزم

تحقق ذلك الشيء فتحقق الادراك المنتفي فيستلزم الادراك

الثالث للادراك المفروض الاول وهكذا يستلزم كل ادراك

للادراك السابق عليه بالمراتب الشفع اعني الواقع في المراتب لو ترمثلا

ما يسبقه بمرتبتين وهو ثالثه

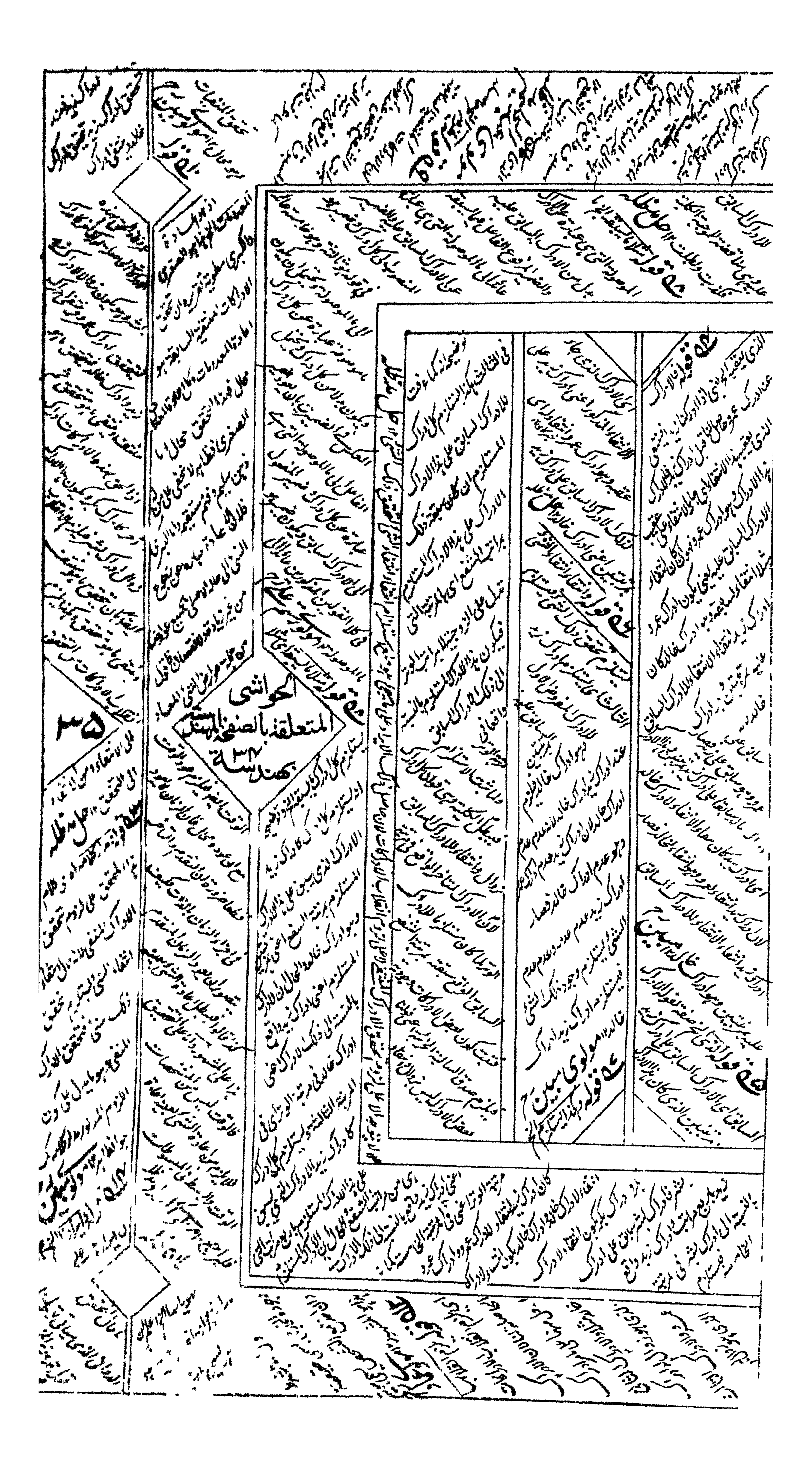
حاصل ما ذكره انه يلزم على هذا النقد تحقق الادراكات المنتفية اعني الادراكات التي

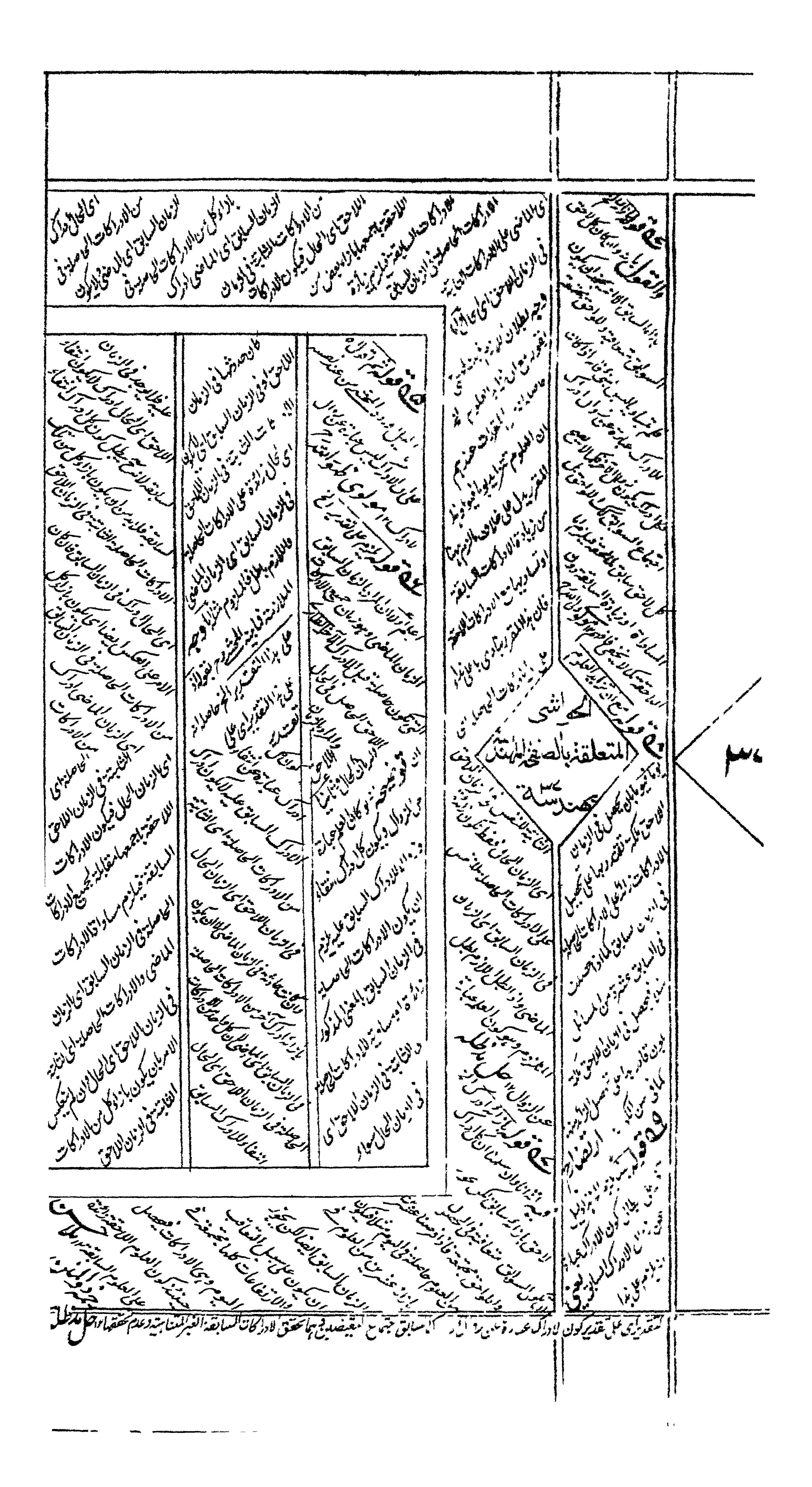
انتفت بعد ما ثبتت اولا وهو محال اذ هو اعادة المعدوم بعينها ويفهم منه ايضا انه على

هذا النقد اذا لحق بتلك الادراكات ادراكات اخر يلزم انقلابها بان يتحقق ما هو منتف

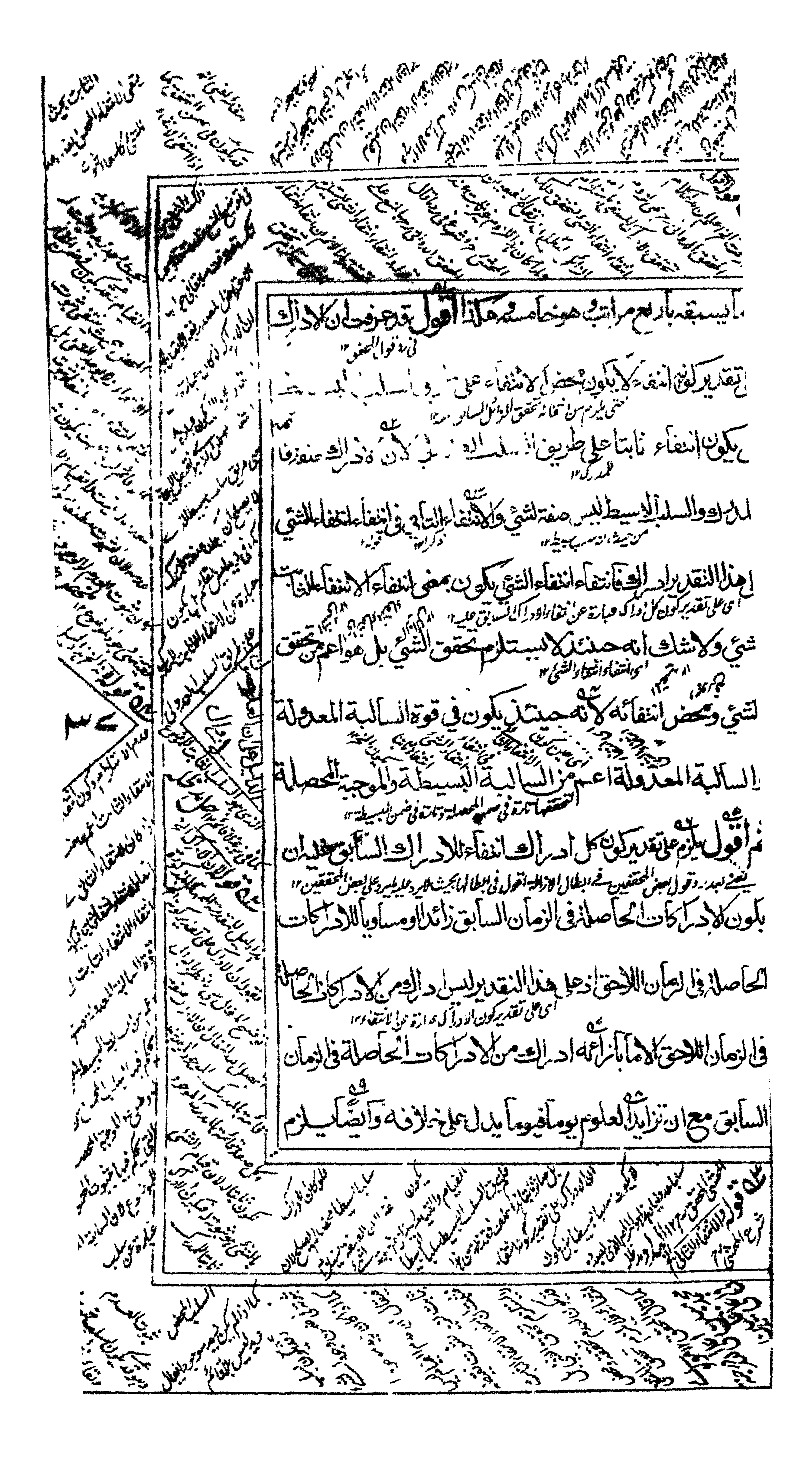
وينتفي ما هو متحقق ثم اذا لحق بتلك الادراكات ادراك آخر يلزم انقلابها كذلك

ومدار كلامه على لزوم تحقق الادراكات المنتفية وايرادنا على ما ابينا لا يتوجه عليه ١٢ منه


الحواشي
المتعلقة بالصفحة
٣٢
بهندسة
٣٥



الحواشي
المتعلقة بالصفحة الهندسة



ما يسبقه باربع مراتب وهو خامسة هذا اقول قد عرفت ان الادراك

على تقدير كونه انتفاء لا يكون محض الانتفاء على ... [illegible]

يكون انتفاء ثابتا على طريق ... [illegible] ... لان الادراك عند ...

المدرك والسلب البسيط ليس صفة للشيء والانتفاء الثابت في انتفاء الشيء

هذا النقد يراد ... فانتفاء انتفاء الشيء يكون بمعنى انتفاء الانتفاء الثابت

الشيء ولا شك انه حينئذ لا يستلزم تحقق الشيء بل هو اعم من تحقق

الشيء ومحض انتفائه لانه حينئذ يكون في قوة السالبة المعدولة

والسالبة المعدولة اعم من السالبة البسيطة والموجبة المحصلة

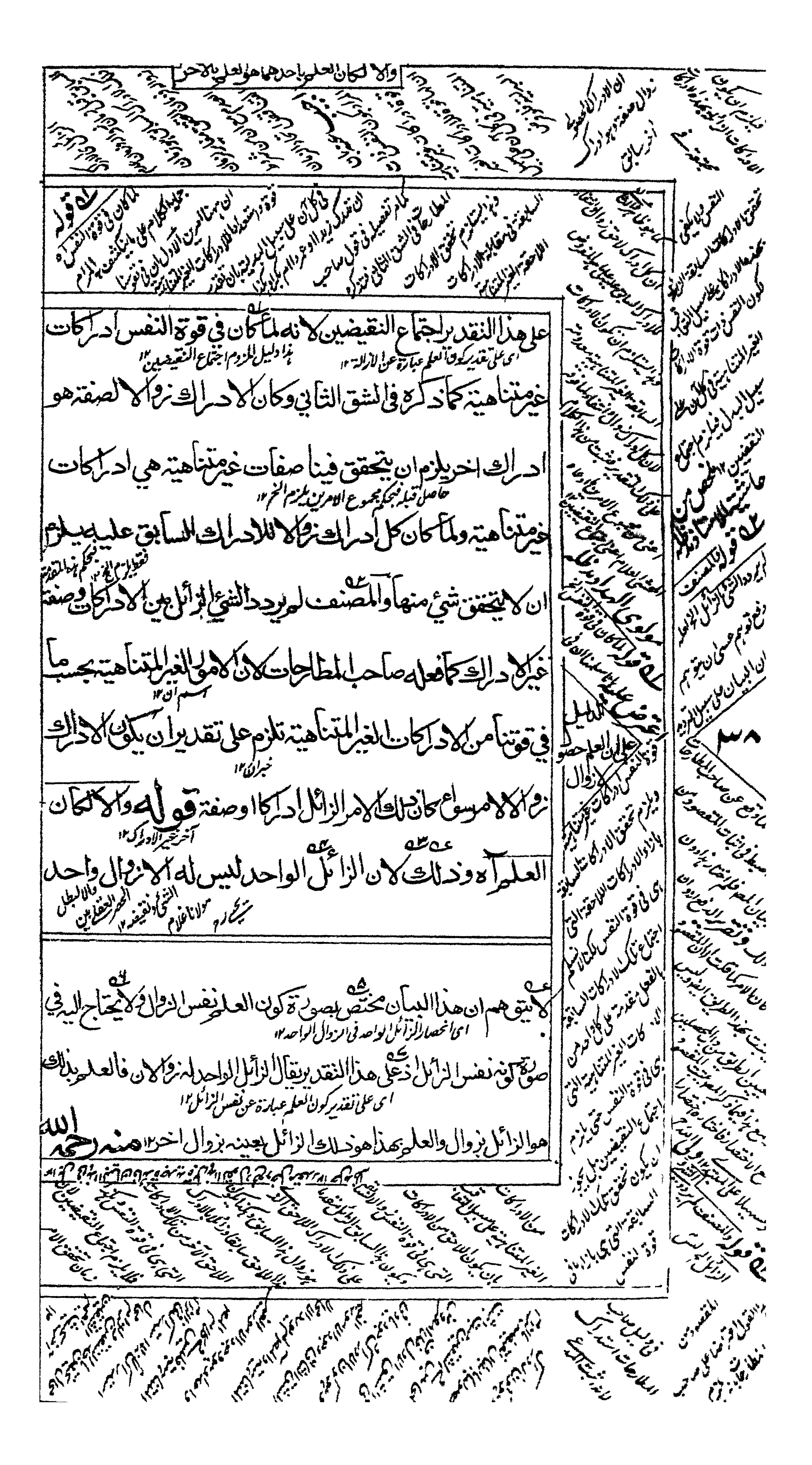
ثم اقول يلزم على تقدير كون كل ادراك انتفاء للادراك السابق عليه ان

يكون الادراكات الحاصلة في الزمان السابق زائدا او مساويا للادراكات

الحاصلة في الزمان اللاحق اذ على هذا التقدير ليس ادراك من الادراكات الحاصلة

في الزمان اللاحق الا بازائه ادراك من الادراكات الحاصلة في الزمان

السابق مع ان تزايد العلوم يوما فيوما يدل على خلافه وايضا يلزم



والا لكان العلم باحدهما هو العلم بالآخر

على هذا التقدير اجتماع النقيضين لانه لما كان في قوة النفس ادراكات

اي على تقدير كون العلم عبارة عن الازالة ١٢ — هذا دليل للزوم اجتماع النقيضين ١٢

غير متناهية كما ذكره في الشق الثاني وكان الادراك زوال الصفة هو

ادراك اخر يلزم ان يتحقق فينا صفات غير متناهية هي ادراكات

حاصل قبله محكم مجموع الامرين يلزم الخ ١٢

غير متناهية ولما كان كل ادراك زوالا للادراك السابق عليه يلزم

ان لا يتحقق شيء منها والمصنف لم يردد الشيء الزائل بين الادراكات وصفة

غير الادراك كما فعله صاحب المطارحات لان الامور الغير المتناهية بحسب ما

اسم ان ١٢

في قوتنا من الادراكات الغير المتناهية تلزم على تقدير ان يكون الادراك

خبر ان ١٢

زوالا لامر سواء كان ذلك الامر الزائل ادراكا او صفة قوله والا لكان

آخر غير الادراك ١٢

العلم آه وذلك لان الزائل الواحد ليس له الا زوال واحد

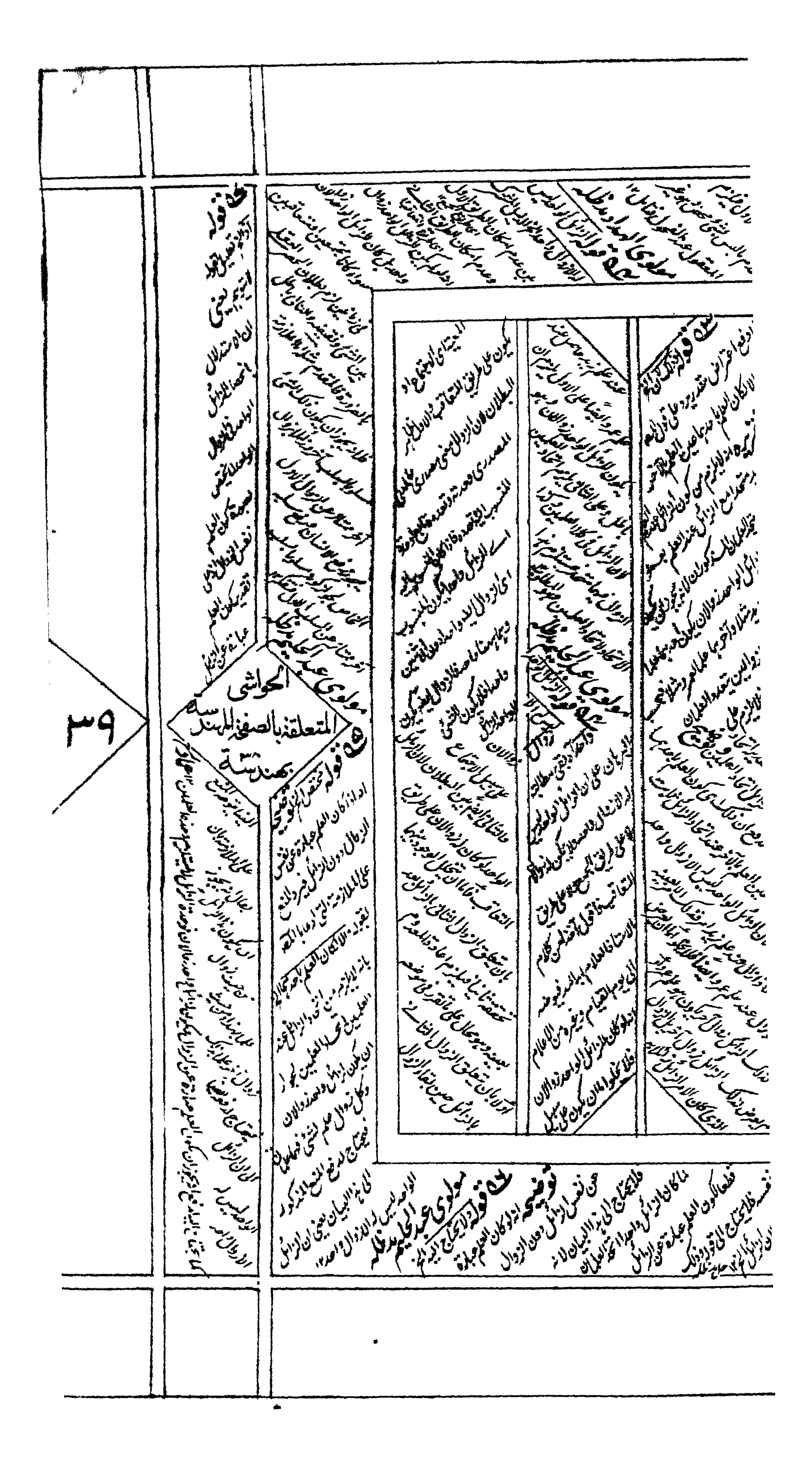
لا يتوهم ان هذا البيان مختص بصورة كون العلم نفس الزوال ولا يحتاج اليه في

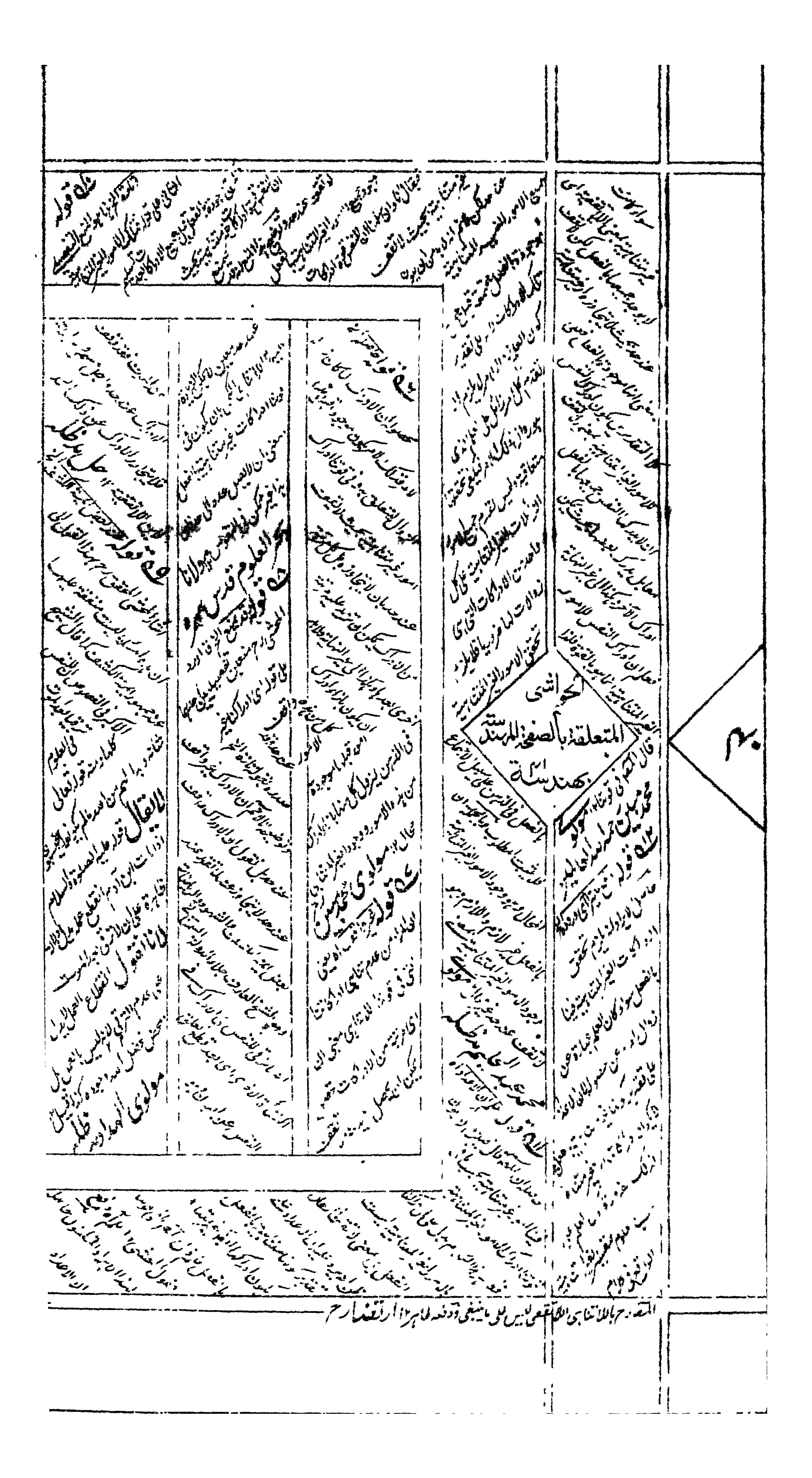
اي انحصار الزائل الواحد في الزوال الواحد ١٢

صورة كونه نفس الزائل اذ على هذا التقدير يقال الزائل الواحد له زوالان فالعلم بذلك

اي على تقدير كون العلم عبارة عن نفس الزائل ١٢

هو الزائل بزوال والعلم بهذا هو ذلك الزائل بعينه بزوال اخر ١٢ منه رحمه الله

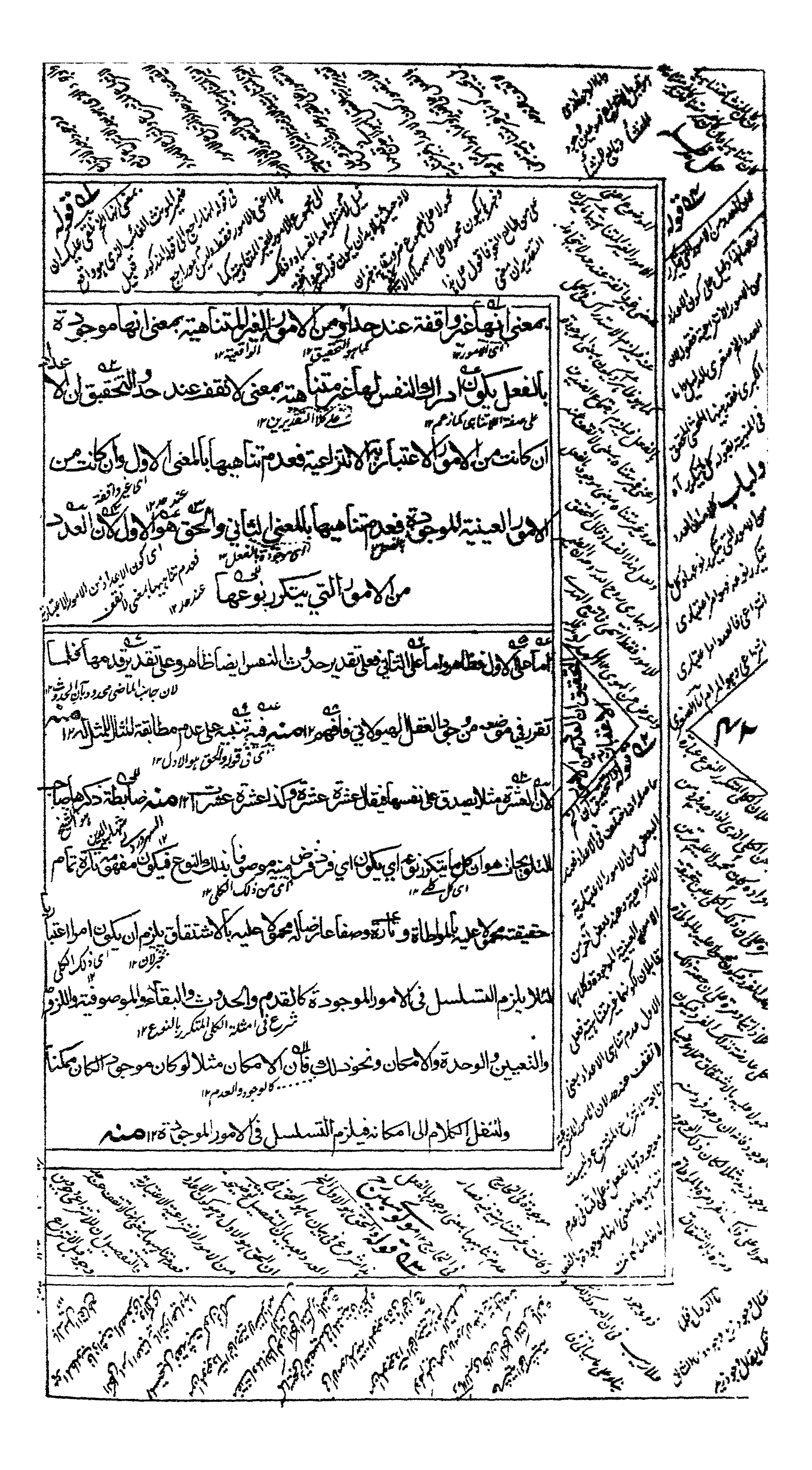

٣٩
الحواشي
المتعلقة بالصفحة


الحواشي
المتعلقة بالصفحة المهندسة
بهندسة

فيلزم ان يكون فينا امور غير متناهية بحسب ما في قوتنا من ادراك الامور الغير المتناهية كالاشكال

والاعداد المرتبة

اقول وايضا العلم بهذا الايجاب مع العلم بذلك حدوثا لما اشتهر ان النفس في آن واحد لا تتوجه الى شيئين فلو كان الزائل عند العلم بهذا عين الزائل عند العلم بذلك يلزم اعادة المعدوم بعينه او اعدام غير الاعدام الاول والا لاستوى حال العلم وما قبله **قوله** فيلزم ان يكون الحاصل ان الادراك لما كان بزوال امر فذلك الامر الزائل يكون قبله موجودا فلما كان في قوتنا ادراك الامور الغير المتناهية اي ادراكا غير واقف عند حد فتلك الامور الغير المتناهية تكون موجودة بالفعل قبل جميع تلك الادراكات وقد يمنع تارة كون الادراك غير واقف عند حد لما تقرر عند بعض ائمة الكشف والشهود ان لا ترقي للنفس في النشأة الآخرة وتارة وجود الامور الغير المتناهية بالفعل لان اللازم هو تقدم كل امر زائل على الادراك الذي هو زوال ذلك الامر لا تقدم جميع تلك الامور على كل واحد من الادراكات حتى يتحقق وجود الامور الغير المتناهية بالفعل **قوله** كالاشكال والاعداد المرتبة اه اعلم ان الاعداد سواء كانت من الامور الغير المتناهية المفصول منه جرم ما [illegible] من الاعداد على تقدير كونها غير متناهية بالفعل يمكن ان يكون امر العلم غير متناه لكن



بمعنى انها غير واقفة عند حد او من الامور الغير المتناهية بمعنى انها موجودة

بالفعل بكون ادراك النفس لها غير متناهية بمعنى لا تقف عند حد التحقيق ان الا

ان كانت من الامور الاعتبارية الانتزاعية فعدم تناهيها بالمعنى الاول وان كانت من

الامور العينية الموجودة فعدم تناهيها بالمعنى الثاني والحق هو الاول لان العدد

من الامور التي يتكرر نوعها

اما على الاول فظاهر واما على الثاني فعلى تقدير حدوث النفس ايضا ظاهر وعلى تقدير قدمها فلما

تقرر في موضعه من جواز العقل الهيولاني فافهم ۱۲ منه فيه تنبيه على عدم مطابقة للتمثيل له ۱۲ منه

لان العشرة مثلا يصدق على نفسها فيقال عشرة عشرة وكذا العشرة عشرات ۱۲ منه ضابطة ذكرها صاحب

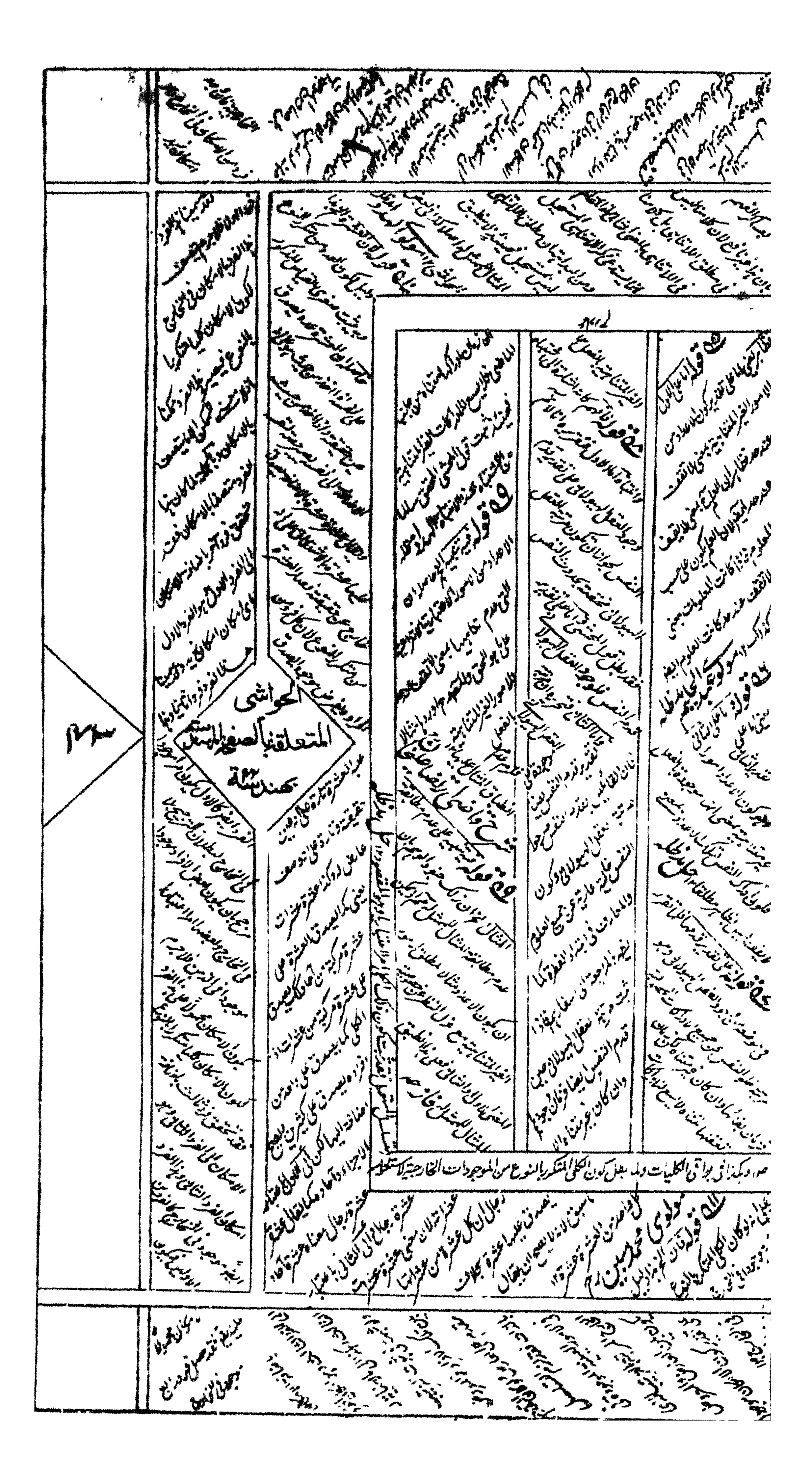
التلويحات هو ان كل ما يتكرر نوعه اي يكون اي فرد فرض منه موصوفا بذلك النوع فيكون مفهومه تارة تمام

حقيقته محمولا عليه بالمواطاة وتارة وصفا عارضا له محمولا عليه بالاشتقاق يلزم ان يكون امرا اعتباريا

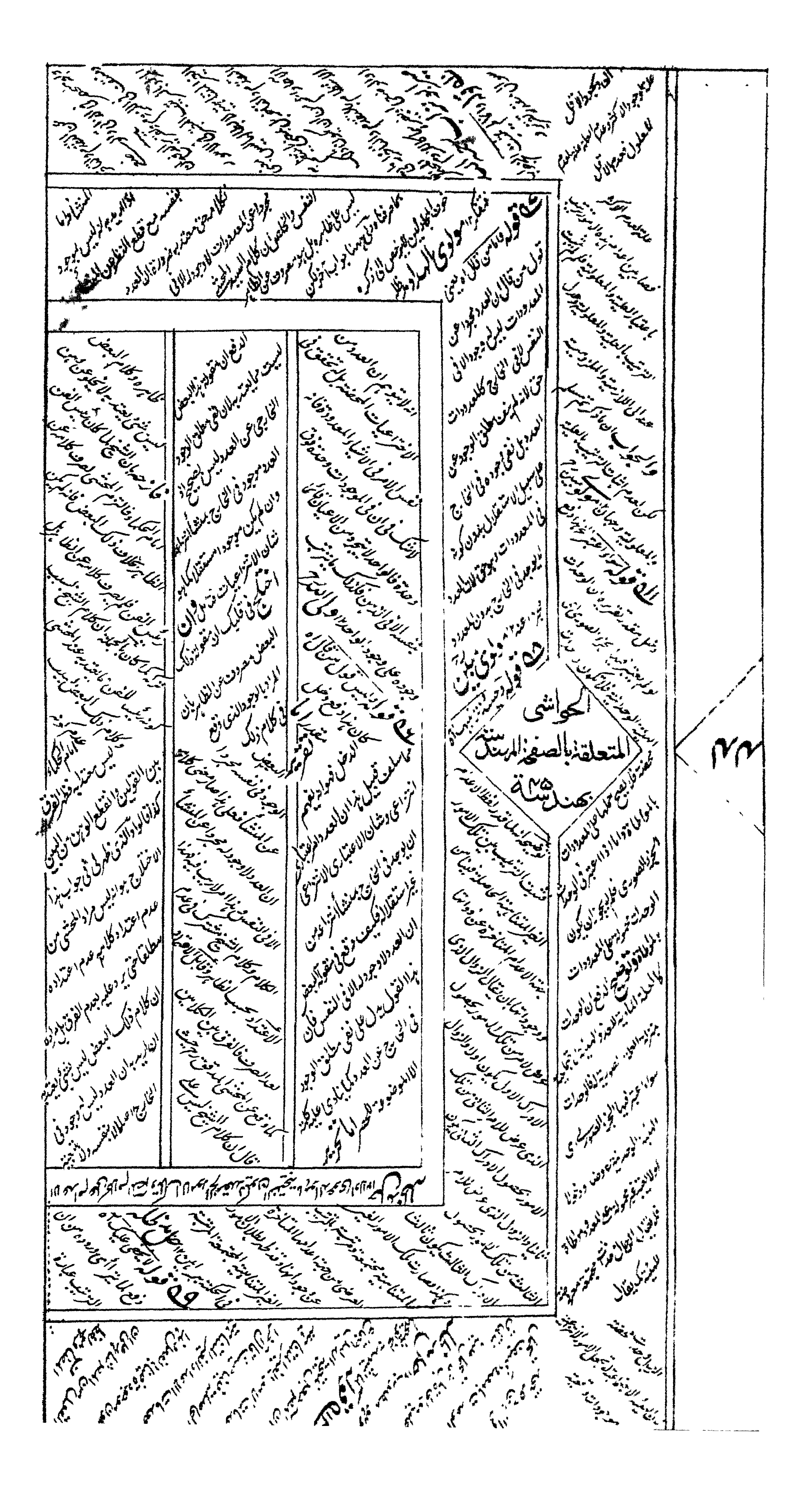
لئلا يلزم التسلسل في الامور الموجودة كالقدم والحدوث والبقاء والموصوفية واللزوم

والتعين والوحدة والامكان ونحو ذلك فان الامكان مثلا لو كان موجودا لكان ممكنا

ولنقل الكلام الى امكانه فيلزم التسلسل في الامور الموجودة ۱۲ منه



الحواشي
المتعلقة بالصفحة المستقلة



الحواشي

المتعلقة بالصفحة المرسلة

بهندسة ٢٥



وتلك الأمور الحاصلة فينا مرتبة موجودة معًا لأنه لما كان العدد الأكثر مثلاً مستلزمًا للعدد الأقل فعدم الأقل مستلزم لعدم الأكثر فإذا كان عدم الواحد والاثنين موجودة معًا

فينا بالفعل

ولأنه مركب من الآحاد وليست أقول مركب من الوحدات كما يوهم من ظاهر عبارته

والعدد يحمل على المعدود بالمواطاة والوحدات تحمل عليه بالاشتقاق والواحد من

حيث هو واحد ليس موجودًا في الخارج فكذا العدد المركب منه والكلام الواقع من الشيخ

في الشفاء ليس على ظاهره حيث قال العدد له وجود في الأشياء ووجود في النفس

وليس قول من قال إن العدد لا وجود له إلا في النفس بشيء يعتد به وأما من قال إن العدد لا وجود له

مجردًا عن المعدودات التي في الأعيان إلا في النفس فهو حق **قوله** وتلك الأمور أه

أي أعدام تلك الأمور وحينئذ ترتيبها من جهة الأعدام المتأخرة **قوله** لأنه لما كان

لا يخفى عليك أن الترتيب كما يحصل بالتقدم والتأخر الذاتي كما بين العلل والمعلولات

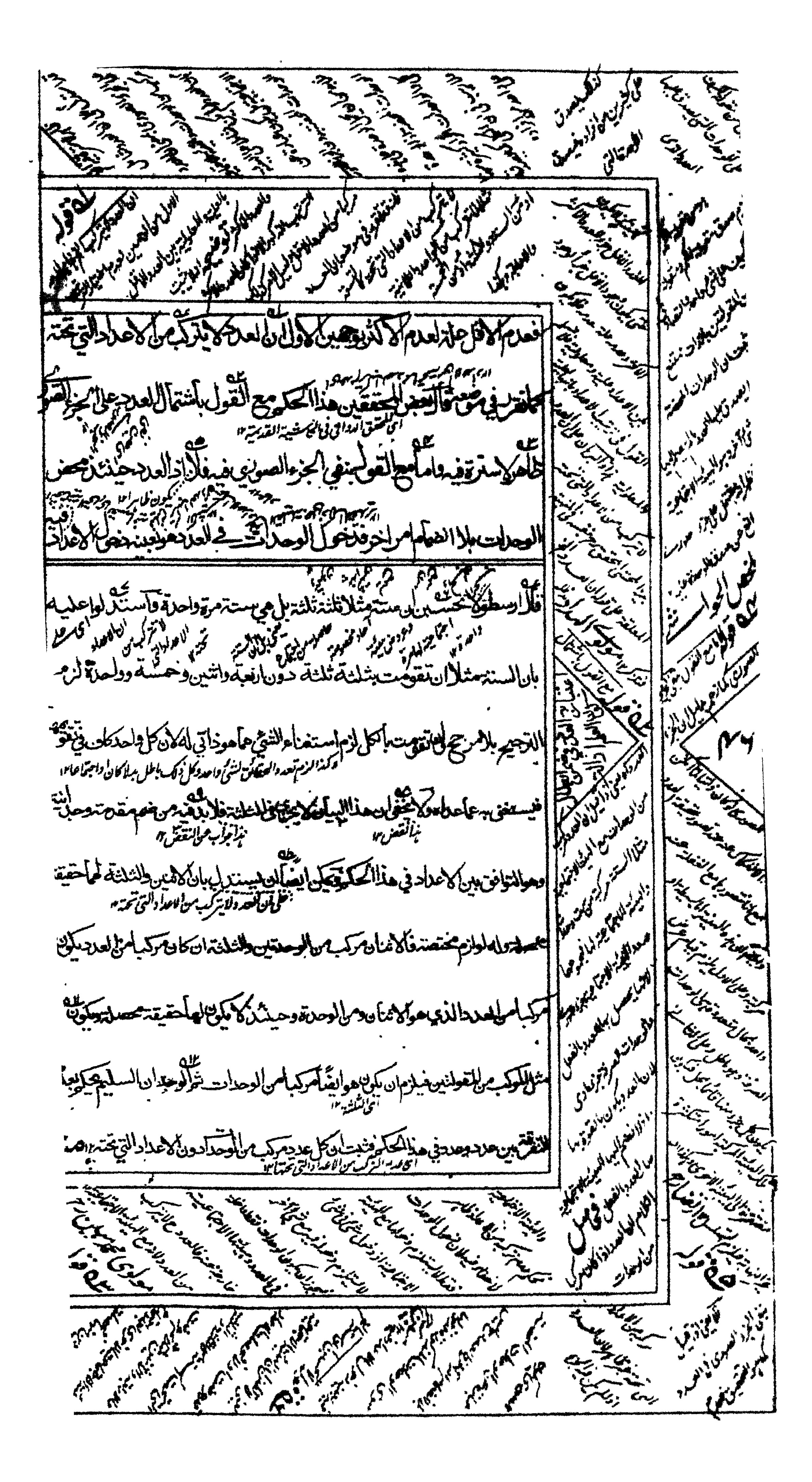
وبالتقدم والتأخر الوضعي كما بين الأجسام والمقادير كذا يحصل بالأزمنة

الملزومية وإنما لم يثبت الترتيب بالعلية والمعلولية بأن الأقل جزء للأكثر

فوجود الأقل علة لوجود الأكثر وعدم العلة علة لعدم المعلول

سواء اعتبر فيه الجزء الصوري أو لا كما لا يخفى ١٢ منه نفي بكلامه في الوجود النفس

الأمري لا الخارجي ١٢ منه كما يشهد به قوله فعدمات الأعداد ١٢ منه



فعدم الاقل علة لعدم الاكثر بوجهين الاول ان العدد لا يتركب من الاعداد التي تحته

كما قرر في موضعه قال بعض المحققين هذا الحكم مع القول باشتمال العدد على الجزء الصوري

ظاهر لا سترة فيه واما مع القول بنفي الجزء الصوري فيه فلان العدد حينئذ محض

الوحدات بلا انضمام امر اخر فدخول الوحدات في العدد هو بعينه دخول الاعداد فيه

قال ارسطو لا تحسبن ان ستة مثلا ثلثة ثلثة بل هي ستة مرة واحدة واستدلوا عليه

بان الستة مثلا ان تقومت بثلثة ثلثة دون اربعة واثنين وخمسة وواحدة لزم

الترجيح بلا مرجح او تقومت بالكل لزم استغناء الشيء عما هو ذاتي له لان كل واحد كاف في تقو

فيستغني به عما عداه ولا يخفى ان هذا البيان لا يجري في الثلثة فلا يدفعه من ضم مقدمة توحيد اثنية

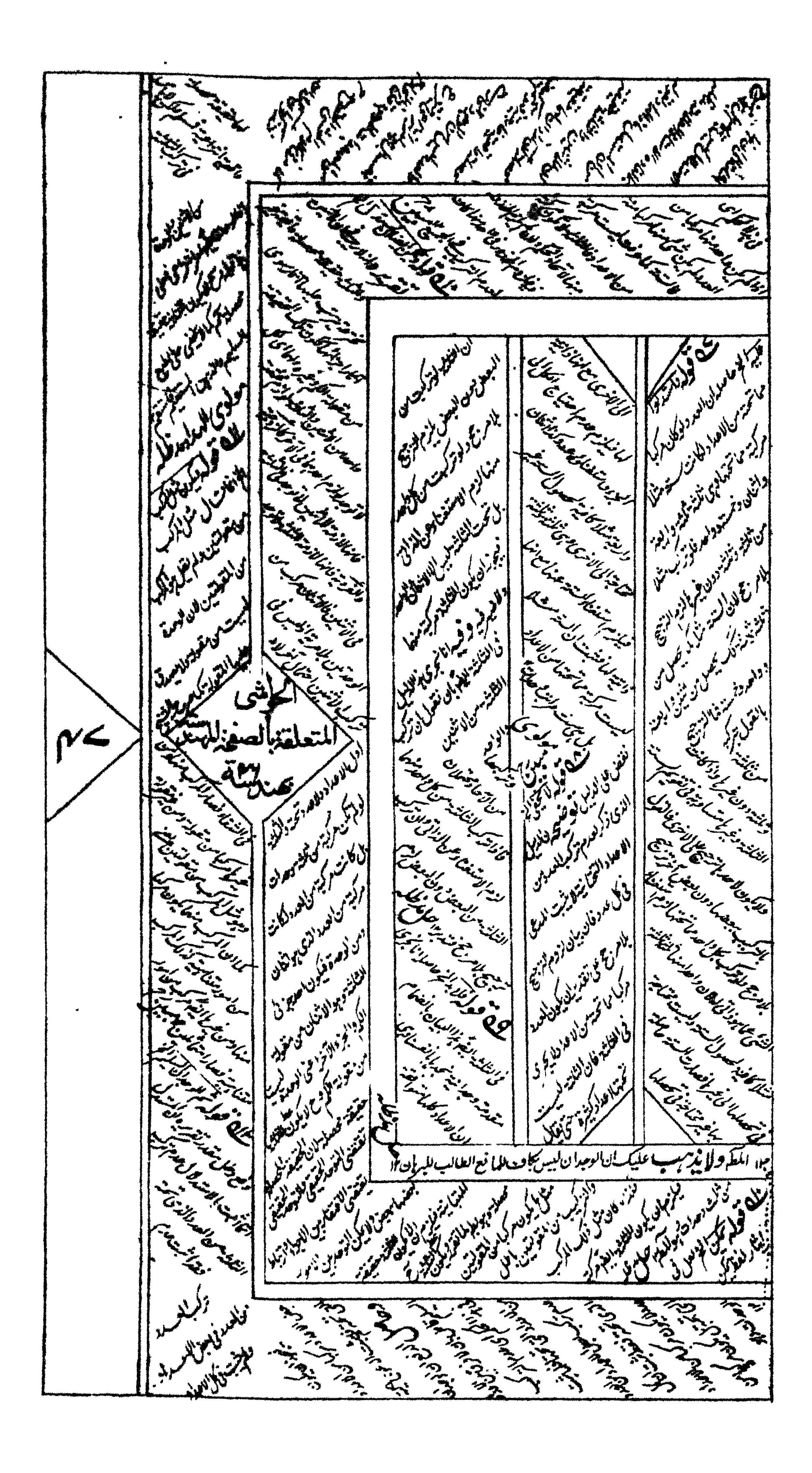
وهو التوافق بين الاعداد في هذا الحكم ويمكن ايضا ان يستدل بان الاثنين والثلثة لهما حقيقة

محصلة وله لوازم مختصة فالاثنان مركب من الوحدتين والثلثة ان كان مركبا من العدد يكون

مركبا من العدد الذي هو الاثنان ومن الوحدة وحينئذ لا يكون لها حقيقة محصلة ويكون

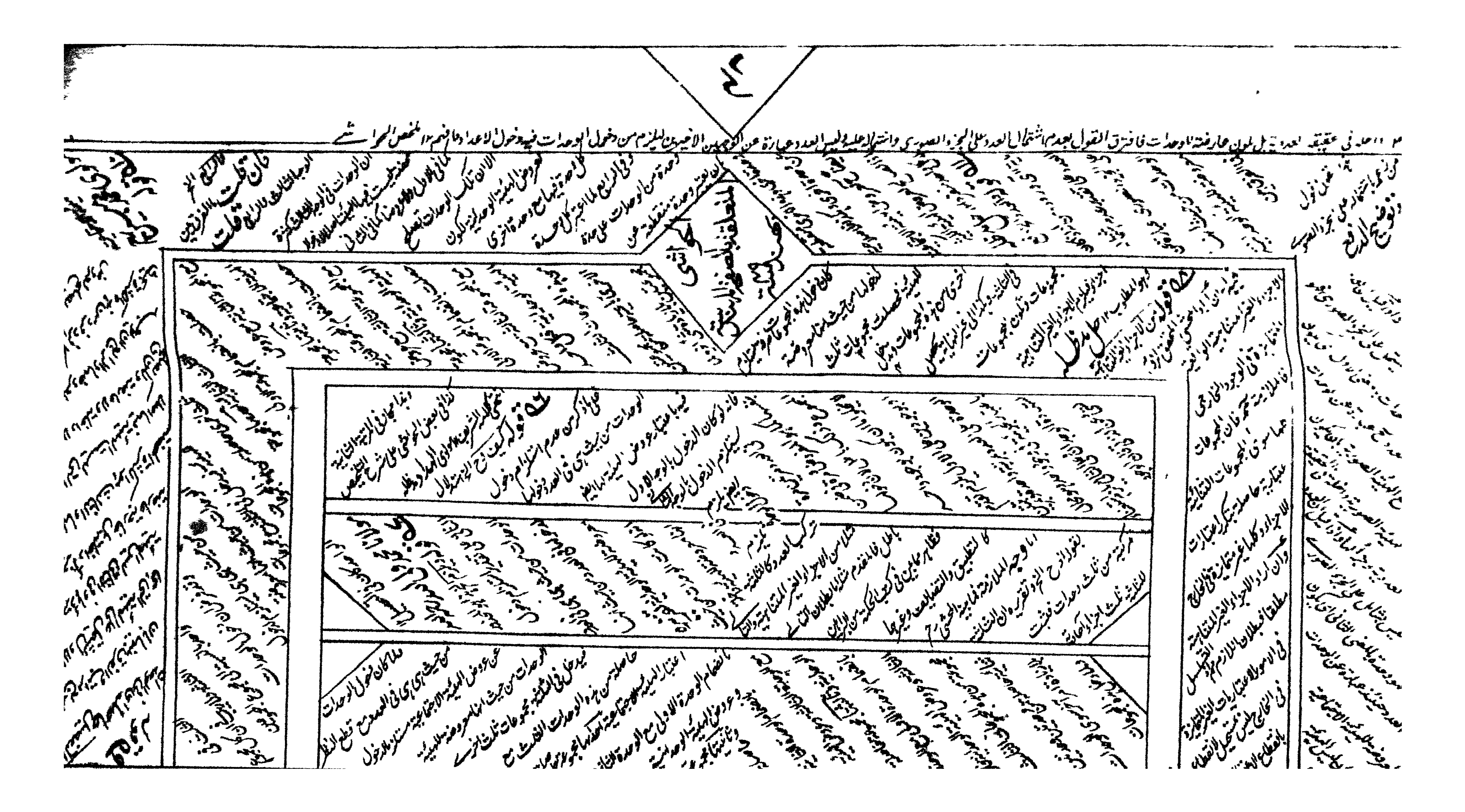
مثل المركب من القولين فيلزم ان يكون هو ايضا مركبا من الوحدات ثم الوجدان السليم يحكم بعدم

الفرق بين عدد وعدد في هذا الحكم فثبت ان كل عدد مركب من الوحدات دون الاعداد التي تحته

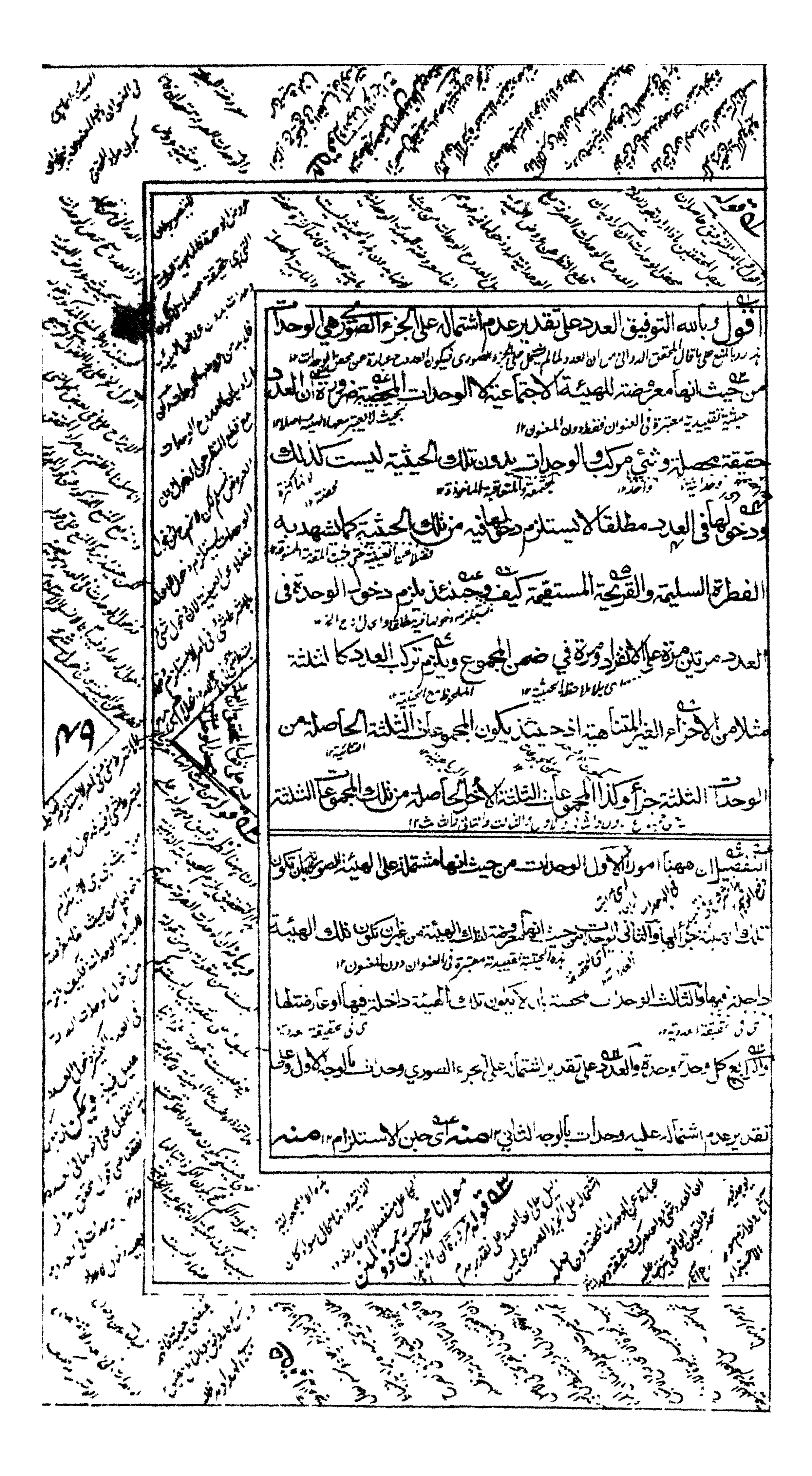


الحواشي المتعلقة بالصفحة للهندسة

ولا يذهب عليك ان الوجدان ليس بكاف المانع الطالب للبرهان ١٢

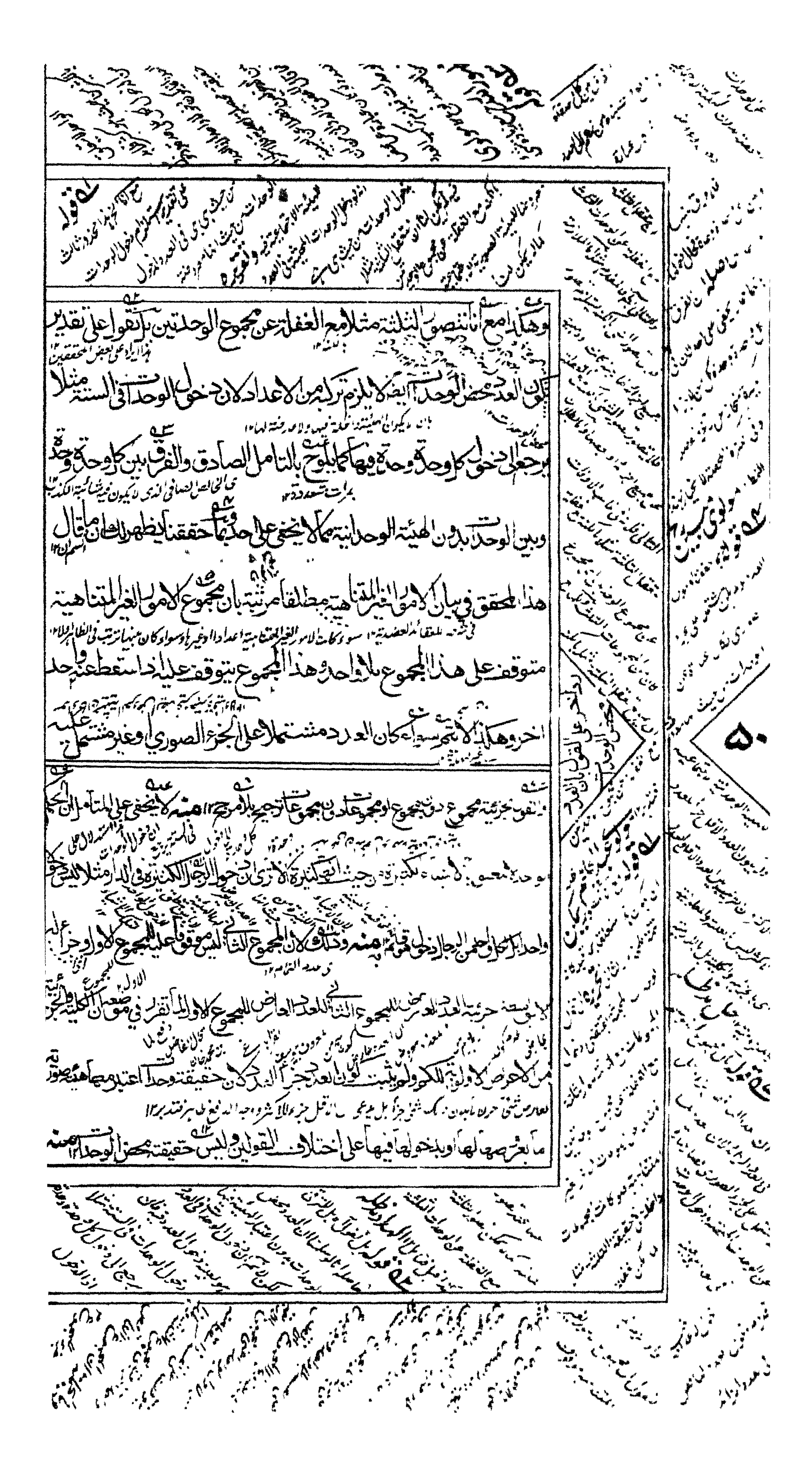


الحواشي المتعلقة بالصفحة الرابعة



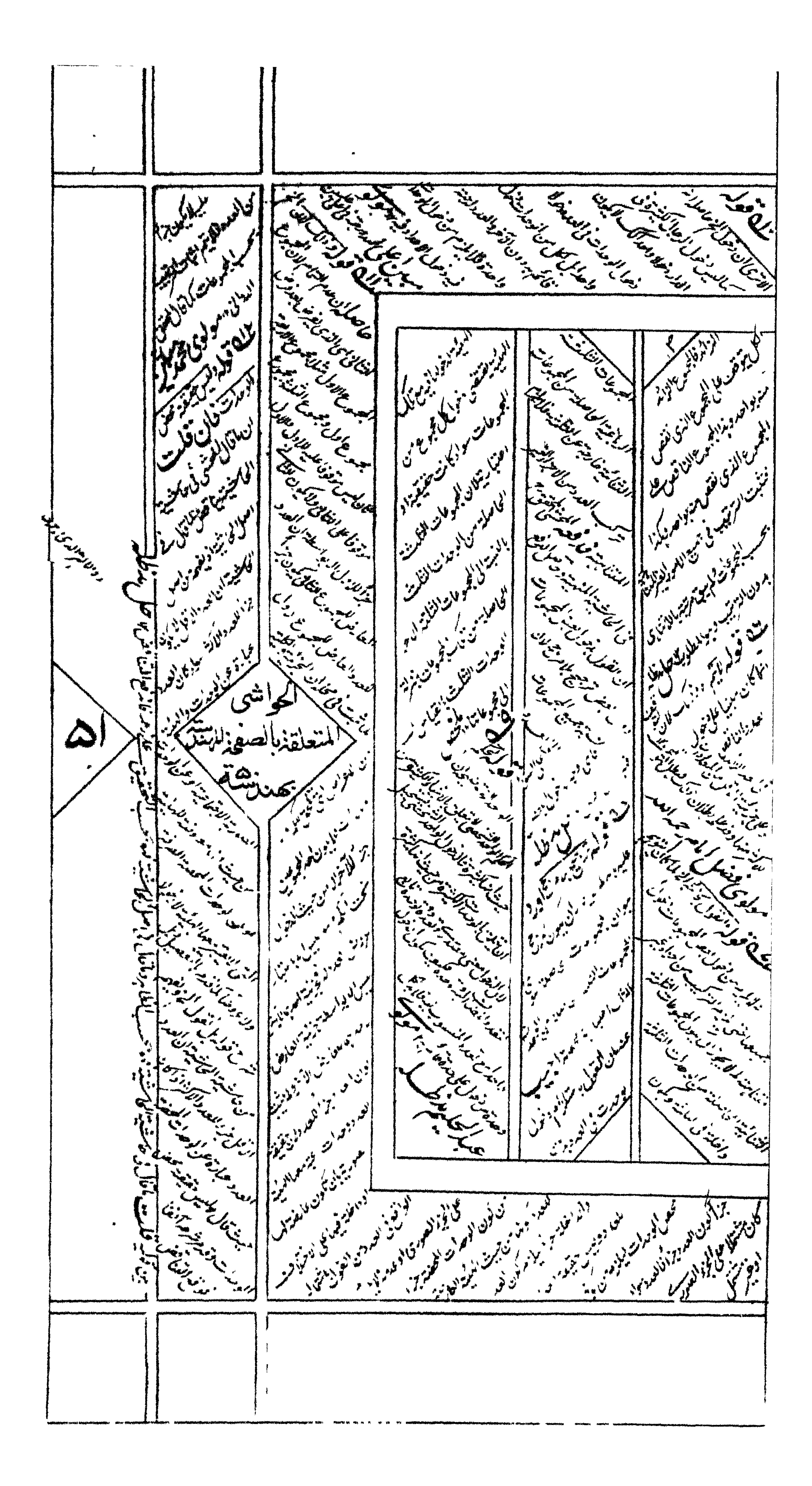
اقول وبالله التوفيق العدد على تقدير عدم اشتماله على الجزء الصوري هي الوحدات
من حيث انها معروضة للهيئة الاجتماعية لا الوحدات المحضة ضرورة ان العدد
حقيقة محصلة وشيء مركب والوحدات بدون تلك الحيثية ليست كذلك
ودخولها في العدد مطلقا لا يستلزم دخولها فيه من تلك الحيثية كما تشهد به
الفطرة السليمة والقريحة المستقيمة كيف وحينئذ يلزم دخول الوحدة في
العدد مرتين مرة على الانفراد ومرة في ضمن المجموع ويلزم تركب العدد كالثلثة
مثلا من الاجزاء الغير المتناهية اذ حينئذ يكون المجموعات الثلثة الحاصلة من
الوحدات الثلثة جزءا وكذا المجموعات الثلثة الاخر الحاصلة من تلك المجموعات الثلثة

تفصيل ههنا امور الاول الوحدات من حيث انها مشتملة على الهيئة الصورية بان تكون
تلك الهيئة جزءا لها والثاني الوحدات من حيث انها معروضة لتلك الهيئة من غير ان تكون تلك الهيئة
داخلة فيها والثالث الوحدات المحضة بان لا يكون تلك الهيئة داخلة فيها او عارضة لها
والرابع كل وحدة وحدة والعدد على تقدير اشتماله على الجزء الصوري وحدات بالوجه الاول وعلى
تقدير عدم اشتماله عليه وحدات بالوجه الثاني ١٢ منه اي حين الاستلزام ١٢ منه



وههنا امر اٰخر وهو انا ننصّ لثلثة مثلا مع الغفلة عن مجموع الوحدتين بل نقول على تقدير
كون العدد محض الوحدات ايضا لا يلزم تركبه من الاعداد لان دخول الوحدات في الستة مثلا
يرجع الى دخول كل وحدة وحدة فيها كما يلوح بالتامل الصادق والفرق بين كل وحدة وحدة
وبين الوحدات بدون الهيئة الوحدانية مما لا يخفى على احد وبما حققنا ظهر لك ان ما قال
هذا المحقق في بيان ان الامور الغير المتناهية مطلقا مرتبة بان مجموع الامور الغير المتناهية
متوقف على هذا المجموع بلا واحد وهذا المجموع يتوقف عليه اذا اسقط عنه واحد
اخر وهكذا لا يتم سواء كان العدد مشتملا على الجزء الصوري او غير مشتمل عليه

نقول جزئية مجموع دون مجموع او مجموع عاد دون مجموع غير عاد ترجيح بلا مرجح منه لا يخفى على المتامل ان الحكم
بوحدة المعدود لا بشرط الكثرة حين الكثرة الا ترى ان دخول الرجال الكثيرة في الدار مثلا ليس دخول
واحد بل كل واحد من الرجال داخل فيها منه وذلك لان المجموع الثاني ليس موقوفا عليه للمجموع الاول وجزءا له
لا يجوز جزئية العدد العارض للمجموع الثاني للعدد العارض للمجموع الاول لما تقرر في موضعه ان الكلية والجزئية
من الاعراض الاولية للكم ولو ثبت كون العدد جزءا للعدد لكان حقيقة وحدات اعتبر معها هيئة صورية
ما يعرضها لها او يدخلها فيها على اختلاف القولين وليس حقيقة محض الوحدات منه



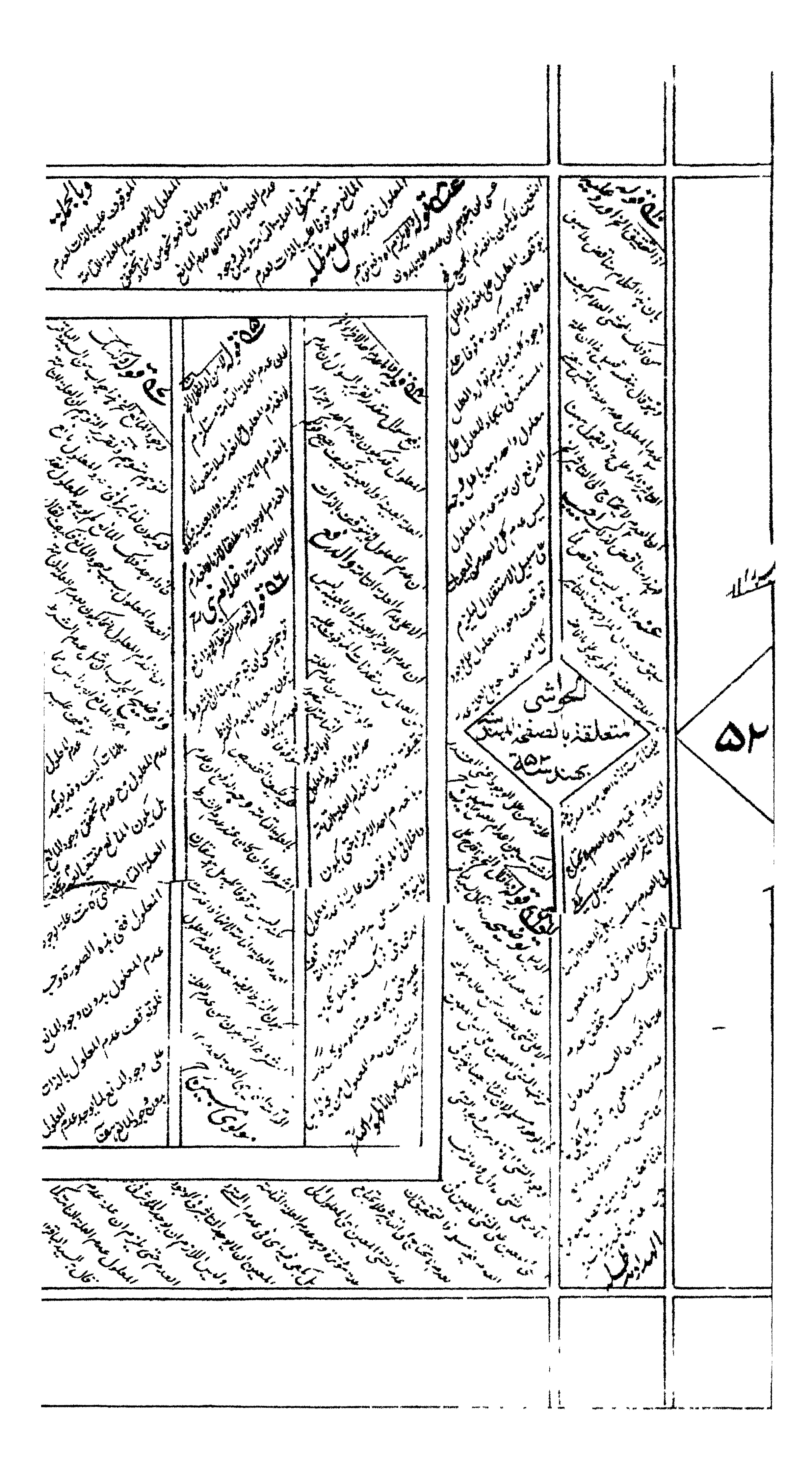
الحواشی

المتعلقة بالصفحة الدرسیة

۵۱

قوله

فان قلت



الحواشي
متعلقة بالصفحة المتن
بعد سطر ٥٢

٥٢

فالان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثاني وذلك للمجموع الثالث

وهكذا لكان صحيحا لانه اذا تحقق مجموع احاد العشرة مثلا تحقق كل واحد واحد

من احاد مجموع الخمسة واذا تحقق كل واحد واحد منها تحقق مجموعها بالضرورة

هذا والوجه الثاني ان علة عدم المعلول ليست عدم العلة المعينة بل عدم علة ما

واما عدم العلة المعينة فهو مستلزم لعدم المعلول قال بعض الافاضل عدم المعلول

ليس يتوقف بالذات الا على عدم العلة التامة فشيء بعينه لا يترتب وجودا وعدما الا على شيء بعينه واما

عدم احد الاجزاء بعينه او لا بعينه فعلى خلاف تصورات الجماهير من مقارنات الموقوف عليه

ويتوهم من انه خلاف عدم الشرط ليس مما يتوقف عليه عدم المشروط بل هو مقارن

لعدم العلة التامة الذي هو العلة للعدم وكذلك وجود المانع ليس يتوقف عليه عدم

المعلول بل ربما ينتفي المعلول مع انتفاء المانع لعدم تحقق العلة التامة

وبهذا يتم استلزام التسلسل لا يكون لاحد ... المصنف رحمه الله منه ... لا يلزم عند انعدام العلل توارد العلل

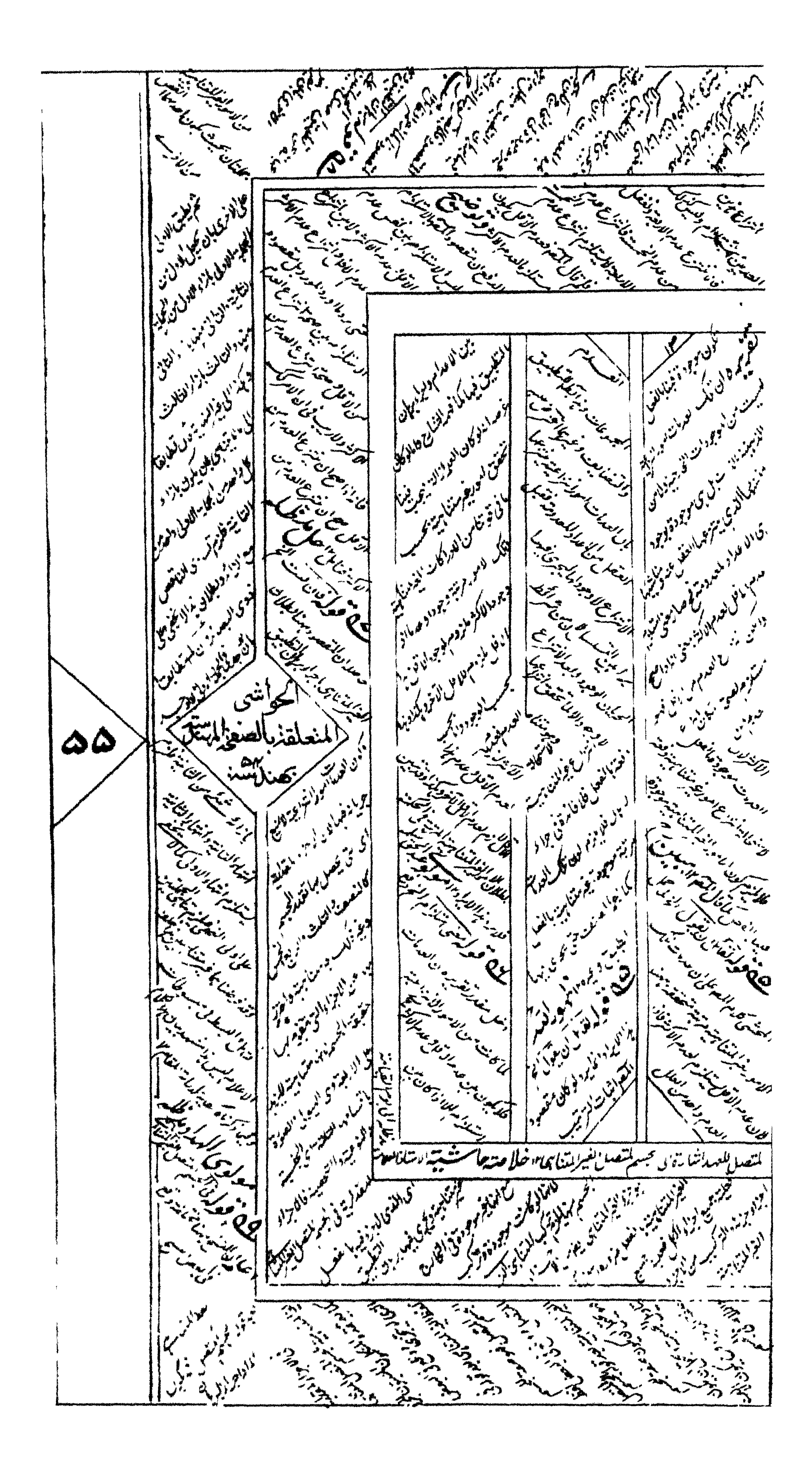
المستقلة على معلول واحد منه هو مير باقر ... اقول المراد منه ما قال ان شيئا بعينه لا يترتب وجودا وعدما الا على

شيء بعينه ففي الوجه مسلم ومنه اذ التحقيق ان العدم لا يحتاج الى التاثير ... في سلب التاثير في الوجود منه

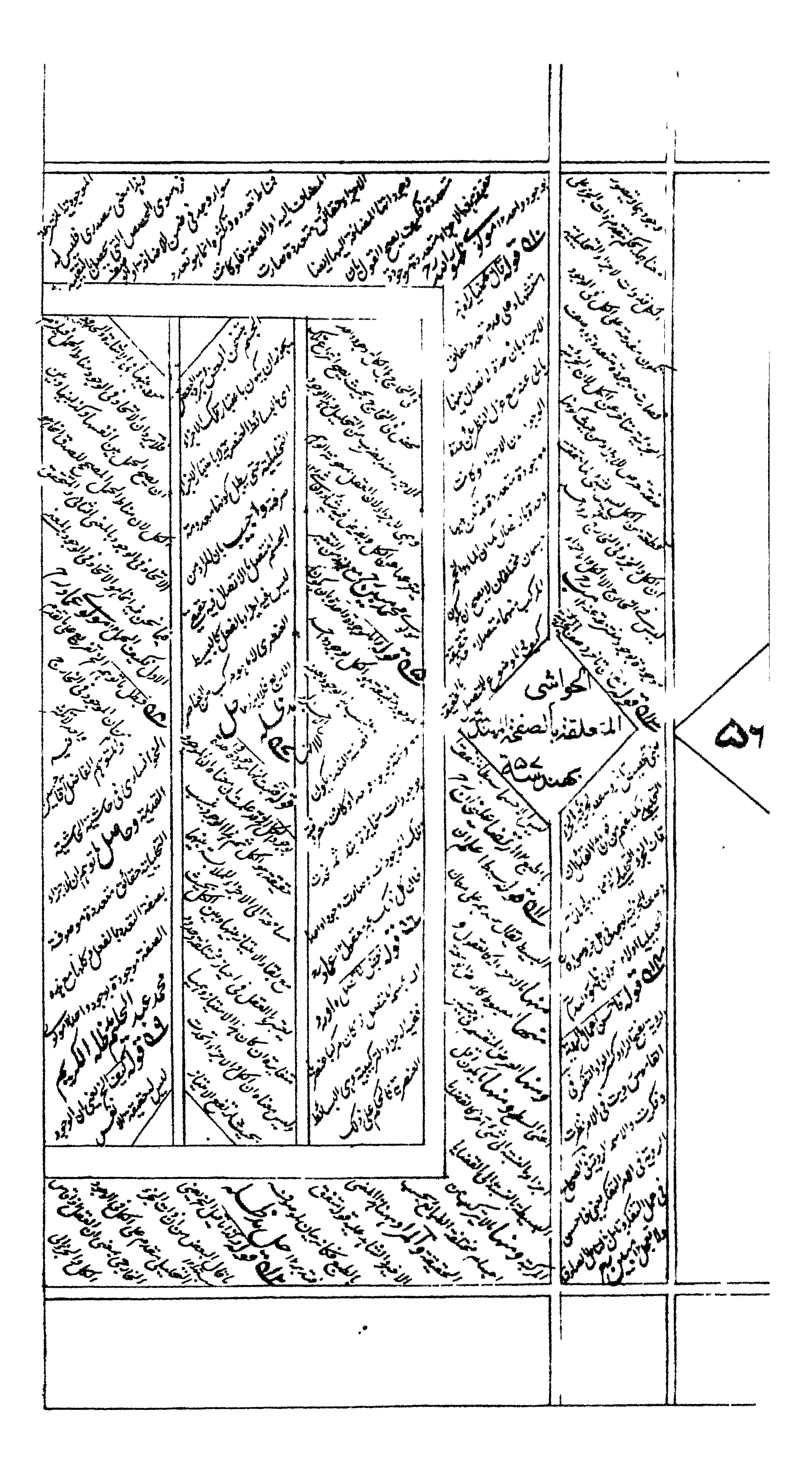
٥٨



اقول العلة التامة الموقوف عليها المعلول هو مجموع العلل الناقصة بمعنى احادها
لا بمعنى المركب منها للتغاير لهما والا لزم ان يكون العلة التامة جزء النفسها
لانها جملة ما يتوقف عليه فلو كانت هي ايضا من جملة ما يتوقف عليه لزم
ان يكون هي جزء التلك الجملة التي هي نفسها ولهذا قال بعضهم المعلول يتوقف
على العلة التامة بتوقفات كثيرة ويصدق العلة التامة عليها بوصف الكثرة فعدم
العلة التامة ليس الا عدم احاد العلل الناقصة كما ان وجودها ليس الا وجودات
تلك العلل فلو كانت علة عدم المعلول عدم العلة التامة دون عدم واحد منها يلزم ان
لا يعدم المعلول الا عند عدماتها وظاهر ان الامر ليس كذلك اذ كثيرا ما يعدم المعلول عند عدم
واحد من العلل الناقصة قوله فعدمات الاعداد الخ قال قائل ان يقول ان تلك العدمات امور
انتزاعية ينتزعها العقل من الاعداد المعدومة ومعنى استلزام عدم الاقل لعدم الاكثر
استلزام صحة انتزاع العدم من الاقل لصحة انتزاع العدم من الاكثر فلا تكون تلك العدمات
موجودة غير متناهية بالفعل فان قلت المقصود اجراء برهان التطبيق في تلك العدمات
وكونها امورا انتزاعية لا يمنع ذلك لان الاجزاء المقدارية في الجسم المتصل الغير المتناهي



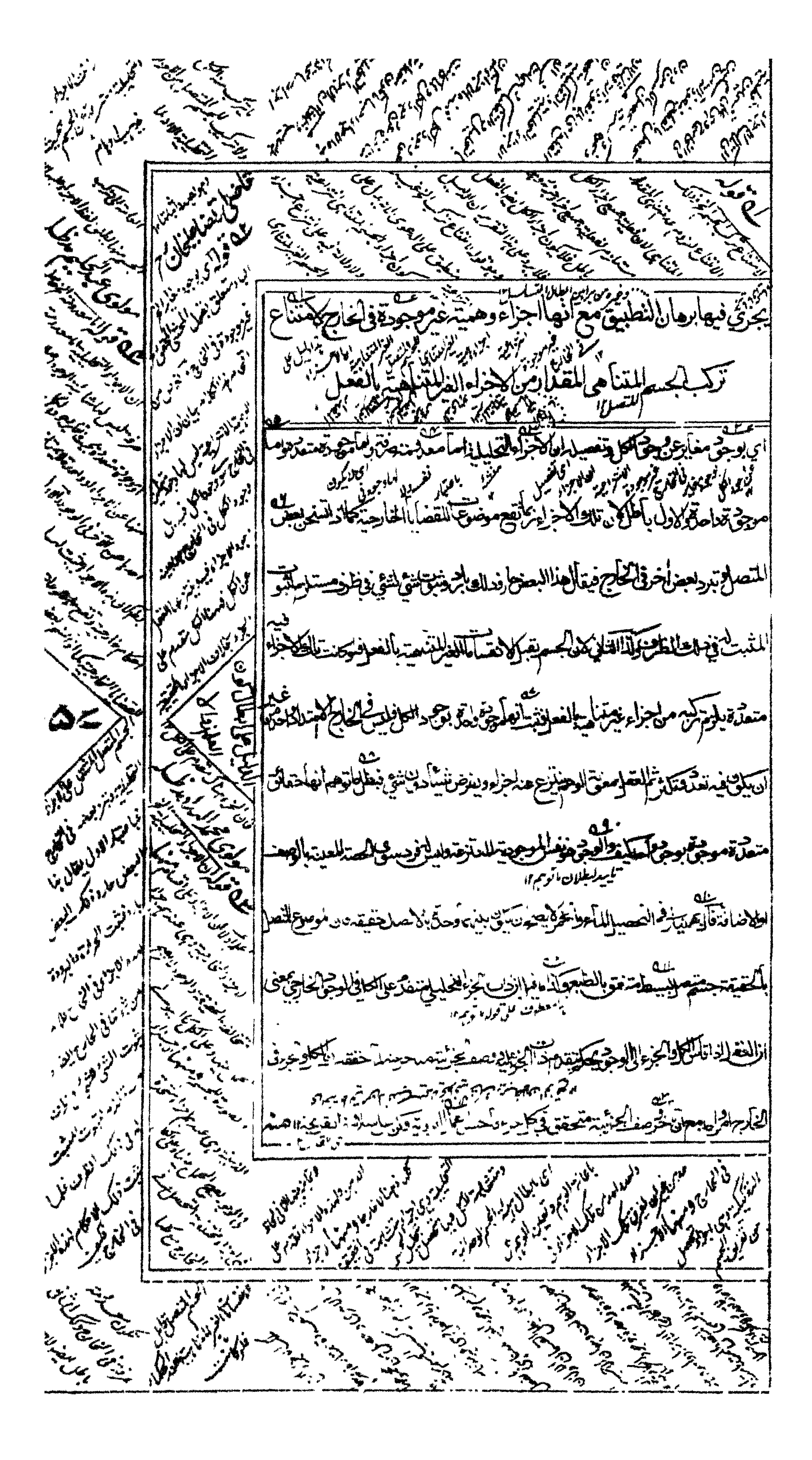
٥٥
الحواشي
المتعلقة بالصفحة



الحواشي

المتعلقة بالصفحة

٥٦



يجري فيها برهان التطبيق مع انها اجزاء وهمية غير موجودة في الخارج لامتناع

تركب الجسم المتناهي المقدار من الاجزاء الغير المتناهية بالفعل

اي بوجود مغاير عن وجود الكل وتفصيله ان الاجزاء التحليلية اما معدومة منتفية او ليما موجودة متعددة بوجودات

موجودة متعددة والاول باطل لان تلك الاجزاء مما تقع موضوعات للقضايا الخارجية كما اذا التصق بعض

المتصل ببعض آخر في الخارج فيقال هذا البعض حار وذلك بارد وثبوت شيء لشيء في ظرف مستلزم لثبوت

المثبت له في ذلك الظرف وكذا الثاني لان الجسم يقبل الانقسامات الغير المتناهية بالفعل فلو كانت تلك الاجزاء

متعددة يلزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل فثبت انها موجودة ومتحدة بوجود الكل وليس في الخارج الا امتداد واحد من غير

ان يكون فيه تعدد وتكثر ثم العقل بمعونة الوهم ينتزع عنه اجزاء ويفرض شيئا دون شيء فبطل ما توهم انها حقائق

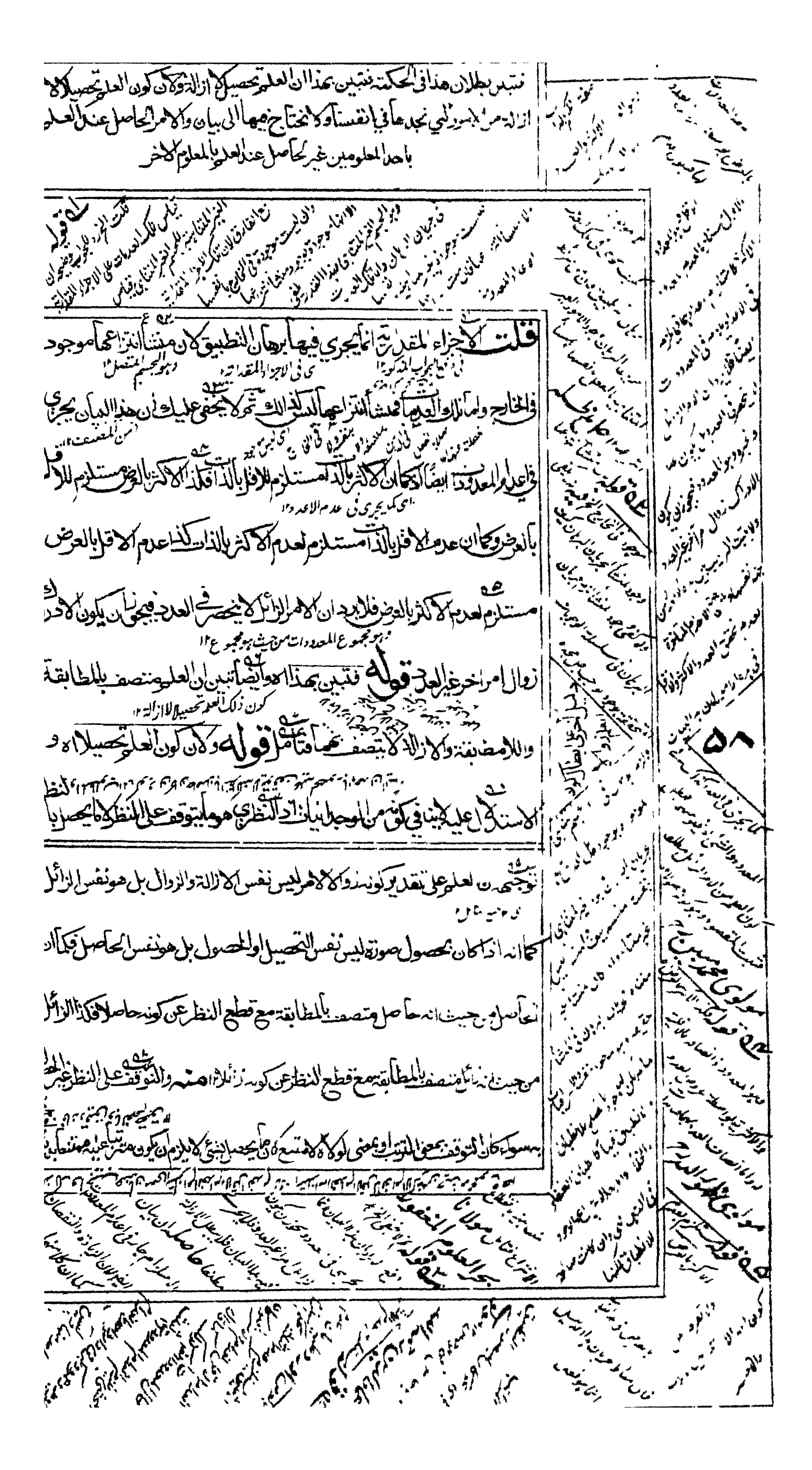
متعددة موجودة بوجود واحد كيف والوجود هو نفس الموجودية المنتزعة وليس لفرد سوى الحصة المعينة بالوصف

او الاضافة فان تعددها في التحصيل [illegible] لا يتصور [illegible] وحدة بالاصل حقيقة [illegible] موضوع المتصل

بالحقيقة جسم متصل بسيط متحد بالطبع وكذا ما قيل ان ذات الجزء التحليلي متقدم على الكل في الوجود الخارجي بمعنى

ان العقل اذا تأمل الكل والجزء الى الوجود يحكم بتقدم ذات الجزء عليه [illegible] حقيقة [illegible] الكل وجزء في

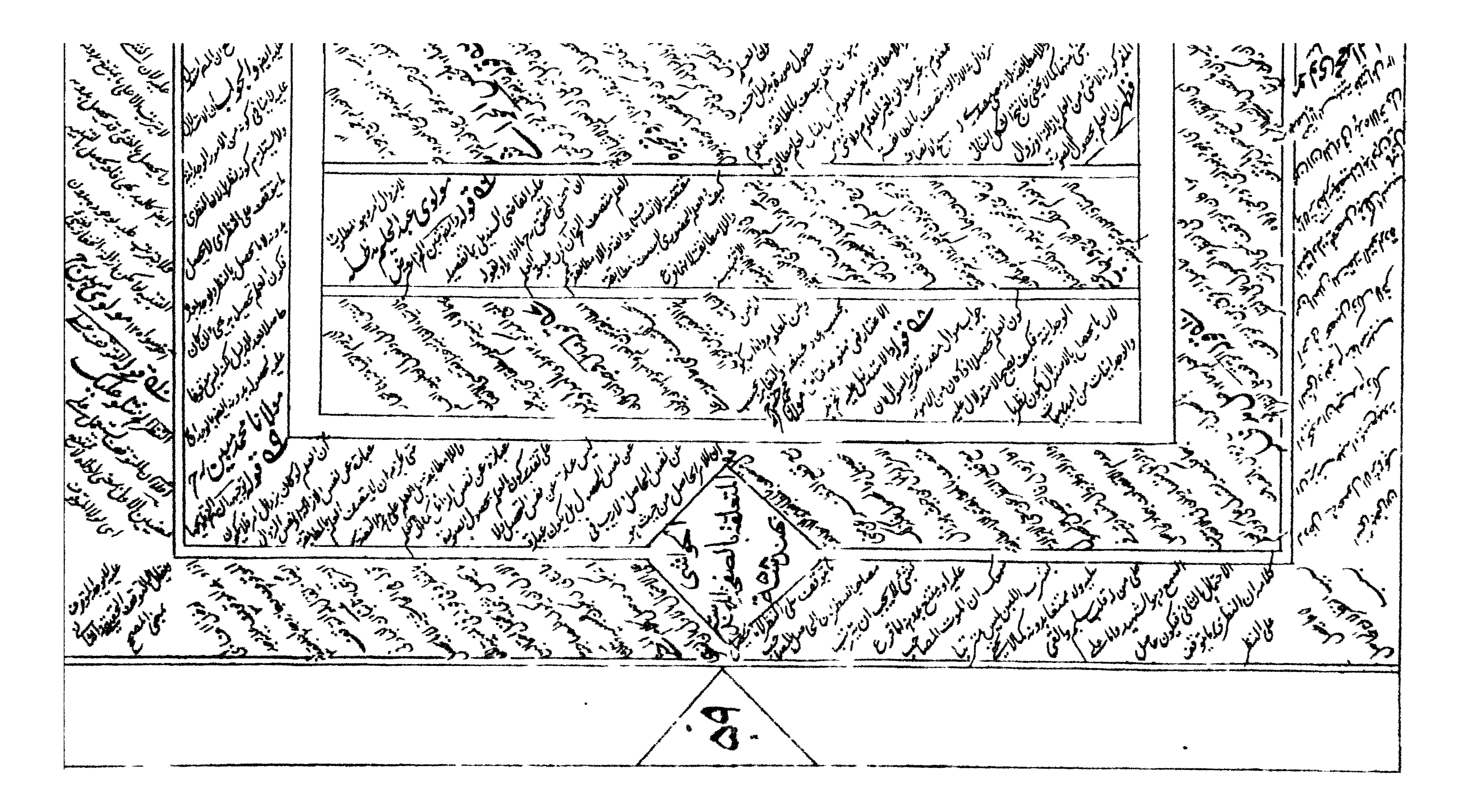
الخارج [illegible] الجزئية متحقق في كل واحد [illegible]



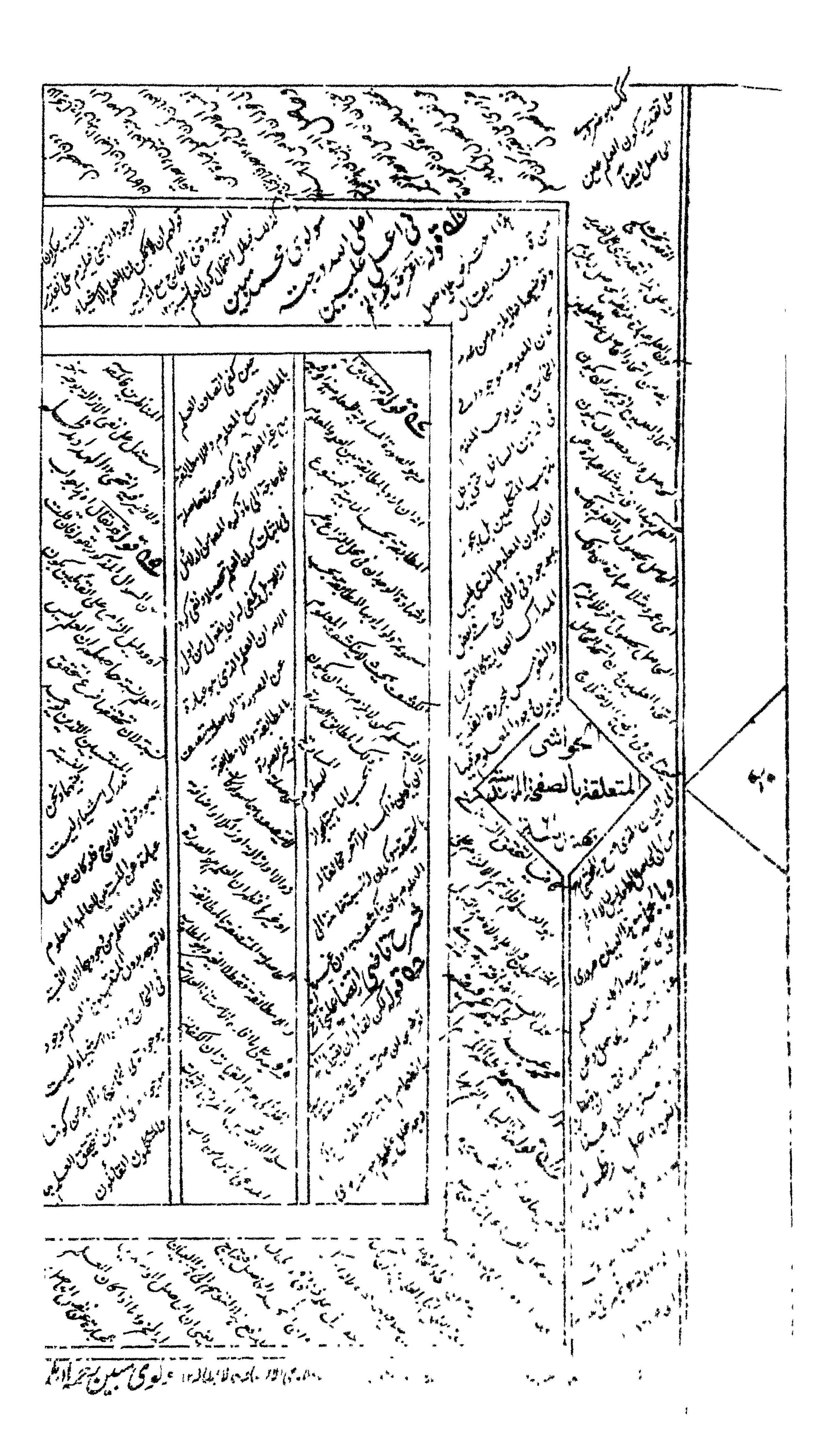
نتبين بطلان هذا في الحكمة فتبين بهذا ان العلم تحصيلا او ازالة وكان كون العلم تحصيلا او
ازالة من الامور التي نجدها في انفسنا ولا نحتاج فيها الى بيان ولا الامر الحاصل عند العلم
باحد المعلومين غير الحاصل عند العلم بالمعلوم الآخر

قلت الاجزاء المقدرة انما يجري فيها برهان التطبيق لان منشأ انتزاعها موجود
في الخارج واما الاعدام فمنشأ انتزاعها النسب لذلك ثم لا يخفى عليك ان هذا البيان يجري
في اعدام المعدودات ايضا اذ كما ان الاكثر بالذات مستلزم للاقل بالذات فكذا الاكثر بالعرض مستلزم للاقل
بالعرض وكما ان عدم الاقل بالذات مستلزم لعدم الاكثر بالذات كذا عدم الاقل بالعرض
مستلزم لعدم الاكثر بالعرض فلا بد ان الامر الزائل لا ينحصر في العدد فيجوز ان يكون الادراك
زوال امر آخر غير العدد قوله فتبين بهذا اه وايضا تبين ان العلم متصف بالمطابقة
واللامطابقة والازالة لا يتصف بهما فتأمل قوله ولا ان كون العلم تحصيلا اه و
الاستدلال عليه لا ينافي كونه من الوجدانيات اذ النظري هو ما يتوقف على النظر لا ما يحصل بالنظر
فوجه ان العلم على تقدير كونه زوال الامر ليس نفس الازالة والزوال بل هو نفس الزائل
كما انه اذا كان بحصول صورة ليس نفس التحصيل او الحصول بل هو نفس الحاصل فكما ان
الحاصل من حيث انه حاصل متصف بالمطابقة مع قطع النظر عن كونه حاصلا فكذا الزائل
من حيث انه زائل متصف بالمطابقة مع قطع النظر عن كونه زائلا منه والتوقف على النظر عبر
بمعنى كان التوقف بمعنى الترتب او بمعنى لولاه لامتنع ان يحصل الشيء لا يلزم ان يكون مترتبا عليه ومتعلقا به

٥٨



الحواشي
المتعلقة بالصفحة ... ٥٥



الحواشي
المتعلقة بالصفحة المذكورة
٦١

قوله لما سبق اي من انه لا يكون العلم باحدهما عين العلم بالآخر وذلك لان الحاصل الواحد ليس له

الا حصول واحد ووجه آخر لو كان الحاصل عند العلم بالشيء هو الحاصل عند العلم بذلك يلزم

تحصيل الحاصل او التحصيل الاول انما اشتهر ان النفس في آن واحد لا تتوجه الى شيئين قوله

فيلزم ان يكون الخ فان قلت يجوز ان يكون ذلك الامر العقلي مما لا يجري فيه المطابقة واللامطابقة

كالاضافة بين العالم والمعلوم على ما هو مذهب جمهور المتكلمين قلت العلم يتصف بالمطابقة

واللامطابقة كما يشهد به الضرورة فيلزم ان يكون لكل معلوم امر مطابق له هذا لكن لقائل

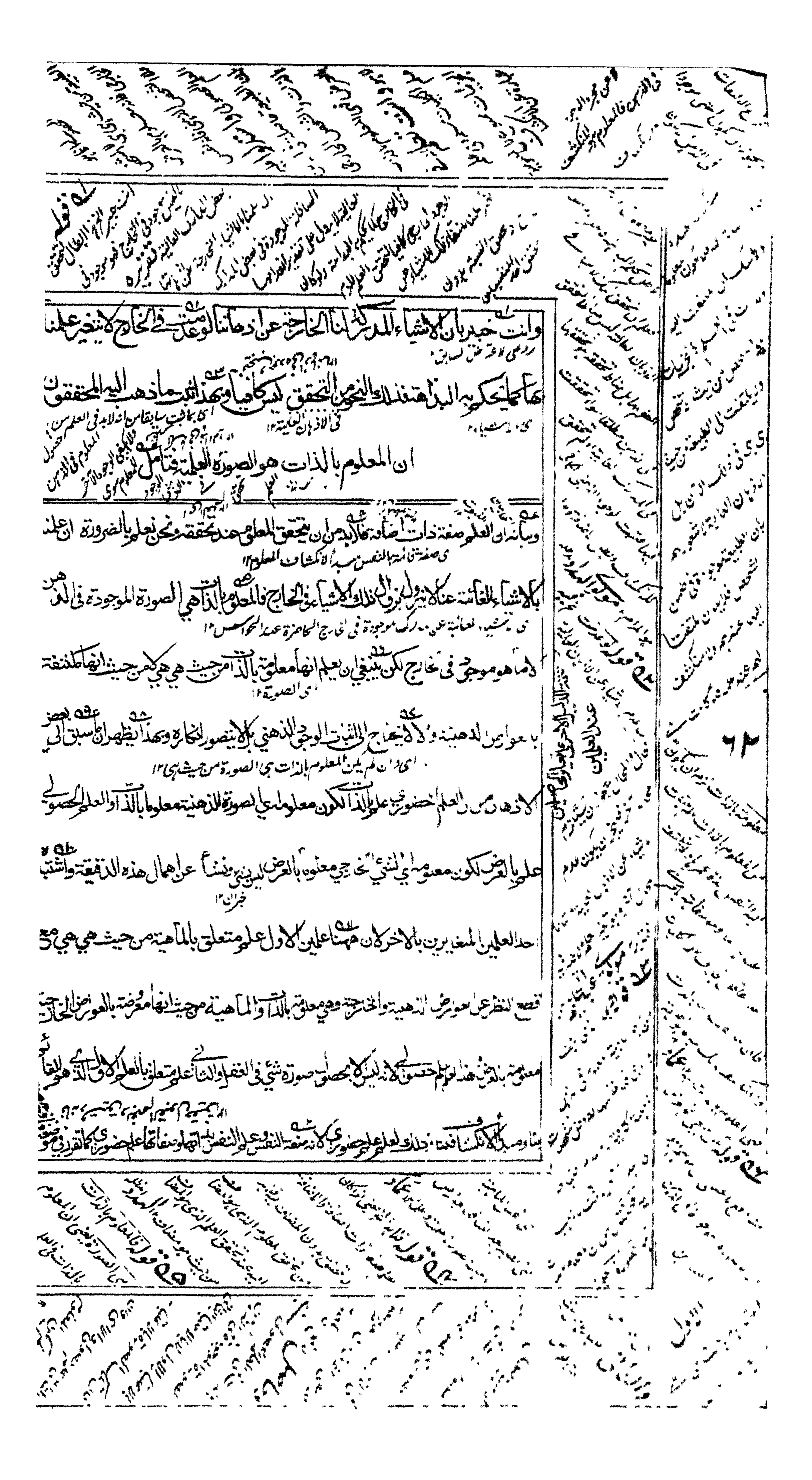
ان يقول فح لا حاجة الى ما ذكره من المقدمات بل يكفي ان يقال العلم متصف بالمطابقة

واللامطابقة وغير الصورة الحاصلة لا يتصف بهما فتدبر وقد يقال العلم ليس نسبة بين العالم

والمعلوم لان تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين ونحن ندرك ما ليس موجودا في الخارج فلا بد له من وجود

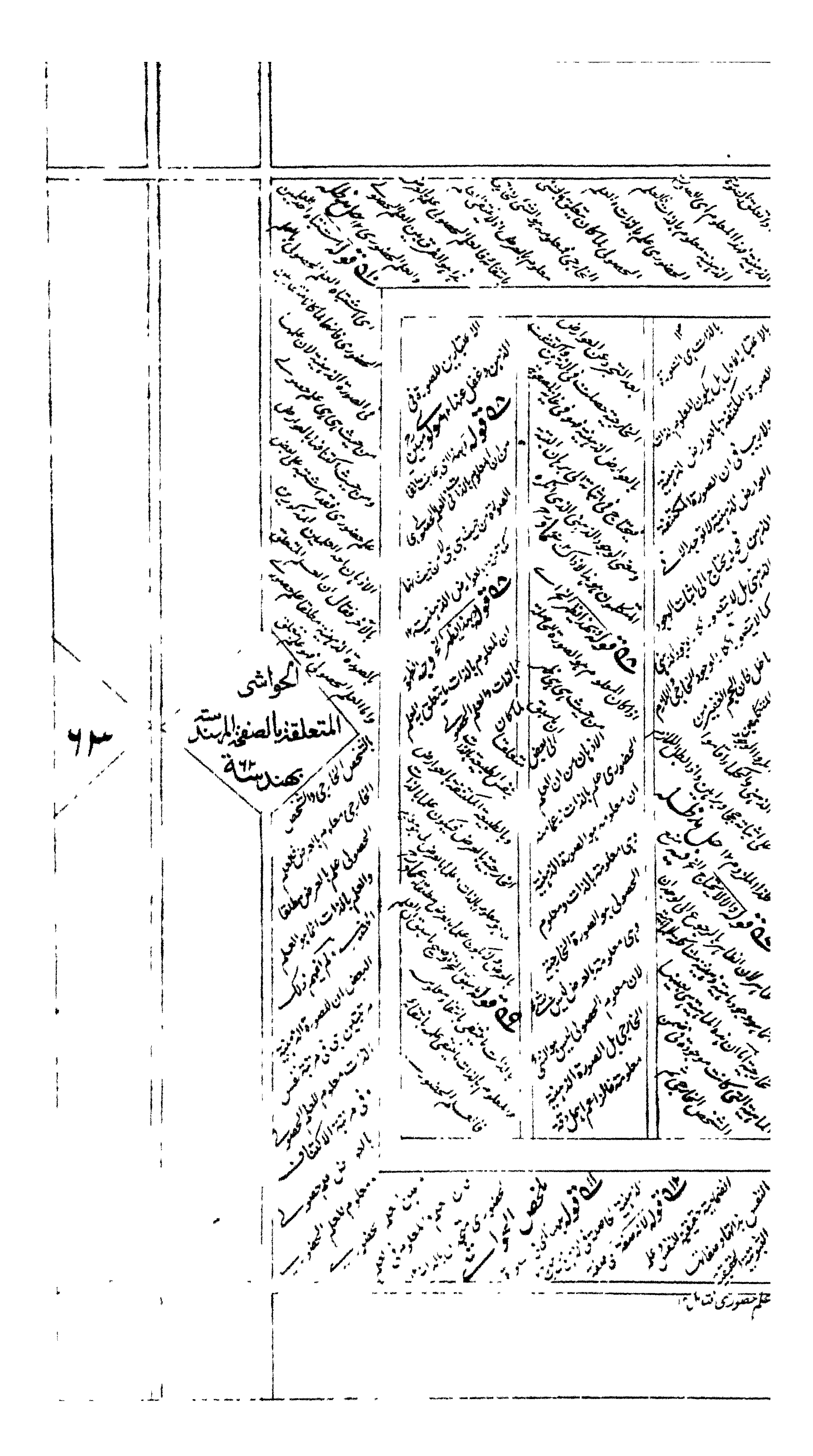
اذ ليس له وجود في الخارج فهو في الذهن واعترض عليه بانه يجوز ان يتحقق ذلك في بعض المدارك العالية

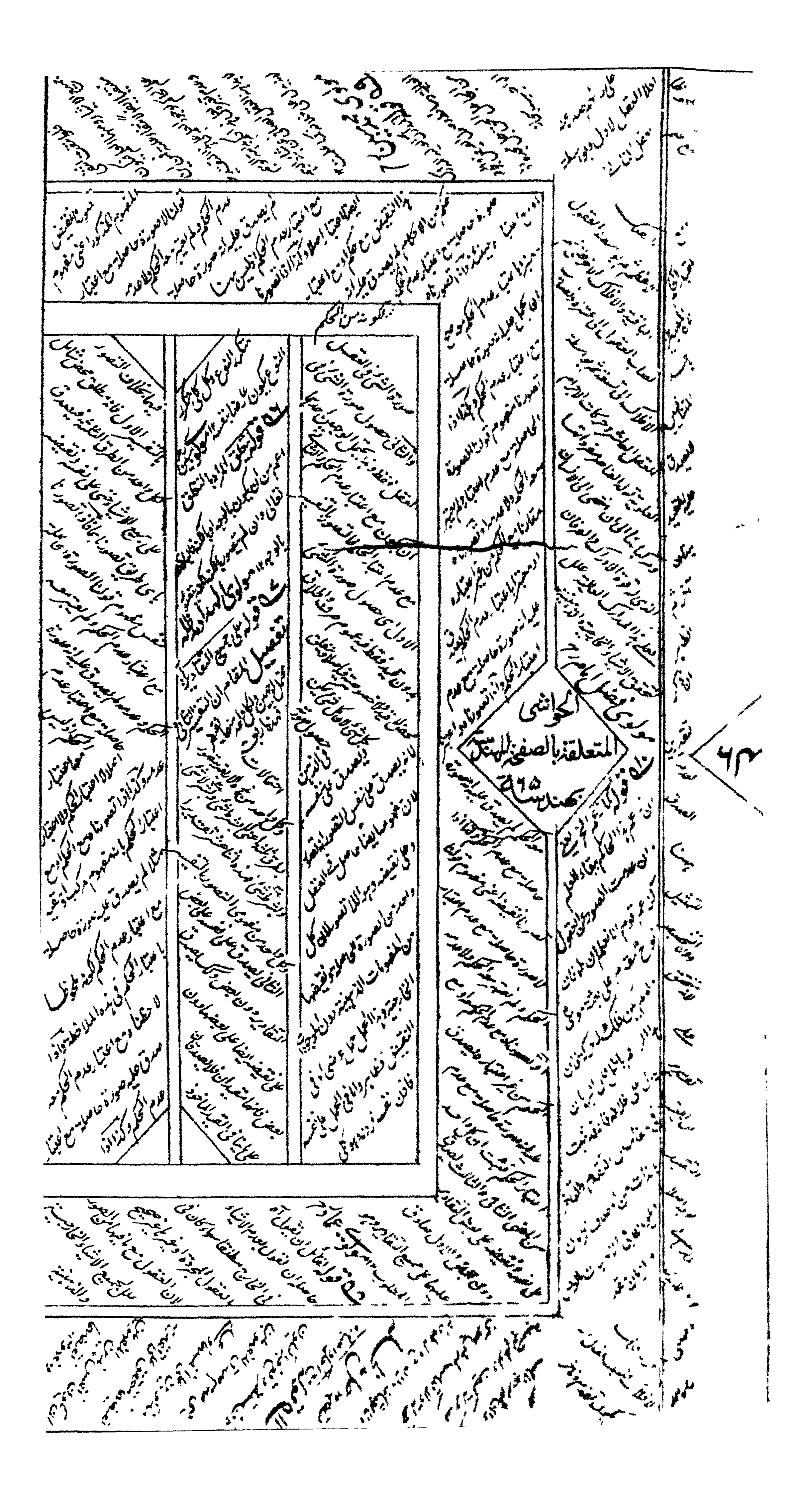
هذا البيان على تقدير ان يكون العلم عين الحاصل ايضا ظاهر اذ لا يمكن ان يتوهم على هذا التقدير ان العلم بهذا هو الحاصل بحصول والعلم بذلك هو هذا الحاصل بحصول آخر منه اشارة الى انه يمكن ان يقال العلم على تقدير [illegible] ايضا يتصف بهما كما مر بيانه في حاشية الحاشية فلما كان لم يتصف بهما منحصرا في الحاصل ولم يذكر المصنف تلك المقدمة في بيانه [illegible]



وانت خبير بان الاشياء المدركة لنا الخارجة عن اذهاننا لو عدمت في الخارج لا نتغير علمنا
بها كما يحكم به البداهة فتلك الاشياء من التحقق ليس كافيا وبهذا اثبت ما ذهب اليه المحققون
ان المعلوم بالذات هو الصورة العلمية فتامل

وبيانه ان العلم صفة ذات اضافة فلا بد من ان يتحقق المعلوم عند تحققه ونحن نعلم بالضرورة ان علمنا
بالاشياء الغائبة عنا لا يزول بزوال تلك الاشياء في الخارج فالمعلوم بالذات هي الصورة الموجودة في الذهن
لا ما هو موجود في الخارج لكن ينبغي ان يعلم انها معلومة بالذات من حيث هي هي لا من حيث انها مكتنفة
بالعوارض الذهنية والا لاحتاج الى اثبات الوجود الذهني بل لا يتصور انكاره وبهذا يظهر ان ما سبق الى
الاذهان من ان العلم الحضوري علم بالذات لكون معلومه اي الصورة الذهنية معلوما بالذات او العلم الحصولي
علم بالعرض لكون معلومه اي الشيء الخارجي معلوما بالعرض ليس بشيء منشأه عن اهمال هذه الدقيقة واشتبه
احد العلمين المتغايرين بالاخر لان ههنا علمين الاول علم متعلق بالماهية من حيث هي هي مع
قطع النظر عن عوارض الذهنية والخارجية وهي معلومة بالذات والماهية من حيث انها معروضة بالعوارض الخارجية
معلومة بالعرض هذا نوع علم حصولي لانه ليس الا بحصول صورة شيء في العقل والثاني علم متعلق بالعلم الاول الذي هو القائم
بنا ومبدأ الانكشاف فهذا علم حضوري لانه صفة النفس وعلم النفس بنفسه وبصفاتها علم حضوري كما تقرر في موضعه


٦٣
الحواشي
المتعلقة بالصفحة المرتسمة
بهندسة ٦٢



وذلك هو المراد بحصول صورة الشيء في العقل ويجب أن يكون هذا العلم أعم من أن يكون مطابقا لما في نفس الأمر أو غير مطابق جازما أو غير جازم ليشمل جميع التصورات
والتصديقات إذ المنطق إنما يبحث فيه عن المعاني الكلية الشاملة وعن الصناعات الخمس وإذا تقرر هذا فنقول فسر التصور بأمور أحدها أنه عبارة عن حصول
صورة الشيء في العقل وهو بهذا المعنى لا اعتبار

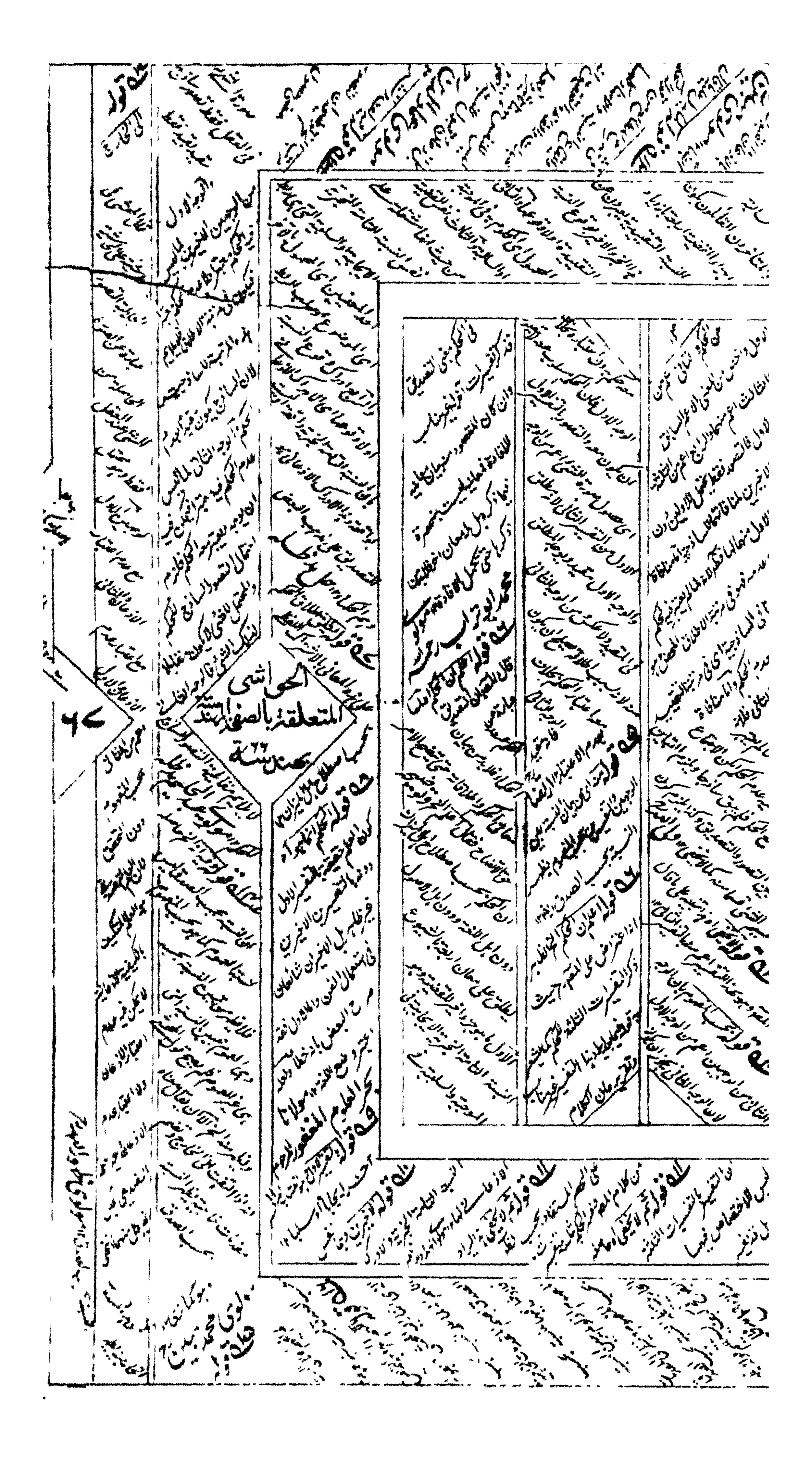
فان للمناقشة فيه مجالا **قوله** وذلك هو المراد بحصول الصورة فالمراد بحصول الصورة الصورة الحاصلة أي المطابقة
والمطابقة إنما هي متحققة فيها وهذا يدل على أن مورد القسمة في التصور والتصديق هو العلم بمعنى الصورة الحاصلة
كما حققناه **قوله** ويجب أن يكون الخ وإنما أريد تعميم العلم بحيث يشمل التصورات أيضا لأن شمول
العلم لها ظاهر بخلاف شموله للتصديقات الغير المطابقة وغير الجازمة وشموله للتصديقات
المطابقة والجازمة وإن كان ظاهرا لكن أورده بواسطة مقابليهما **قوله** فسر التصور الخ التصور
بالتفسير الأول كان في صرافة العموم ومحوضة الإطلاق حتى يتعلق بكل شيء ويصدق على نفسه
ونقيضه بالحمل العرضي والتصور بالتفسيرين الأخيرين وإن كان يتعلق بكل شيء على ما ذهب إليه
المحققون والمذاهب يجري في التصور لكن لا يصدق على نفسه ونقيضه بالحمل العرضي على جميع التقادير

لقائل أن يقول [illegible] علية مع ما فيها من الصور العلمية على التحقق للأشياء الخارجية والذهنية وعلى تقدير انتفائه يلزم
انتفاء المعلوم [illegible] بداهة [illegible] على جهة [illegible]
[illegible] إنه منسوب إلى بداهة الوهم [illegible] البرهان على بطلانه منها [illegible] الصورة [illegible]
العقلية دون الموجودات الخارجية منها [illegible] مع [illegible] الحكم [illegible]
الحكم منه [illegible] صدق على تقدير [illegible] ونقيضه مع الحكم [illegible]

مرادف للعلم وثانيها انه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل فقط وهو محتمل لوجهين احدهما حصول صورة الشيء مع اعتبار عدم الحكم وثانيهما حصول صورة الشيء مع عدم اعتبار الحكم وهو بهذا التفسير اعم منه بالتفسير الثاني لانه جاز ان يكون مع الحكم واخص منه بالتفسير الاول لانه جاز ان يكون مع اعتبار الحكم وفسر التصديق بامور احدها بانه عبارة عن الحكم ونسب هذا التفسير الى الحكماء وفسر الحكم بثلث تفسيرات احدها بانه عبارة عن انتساب امر الى اخر ايجابا او سلبا

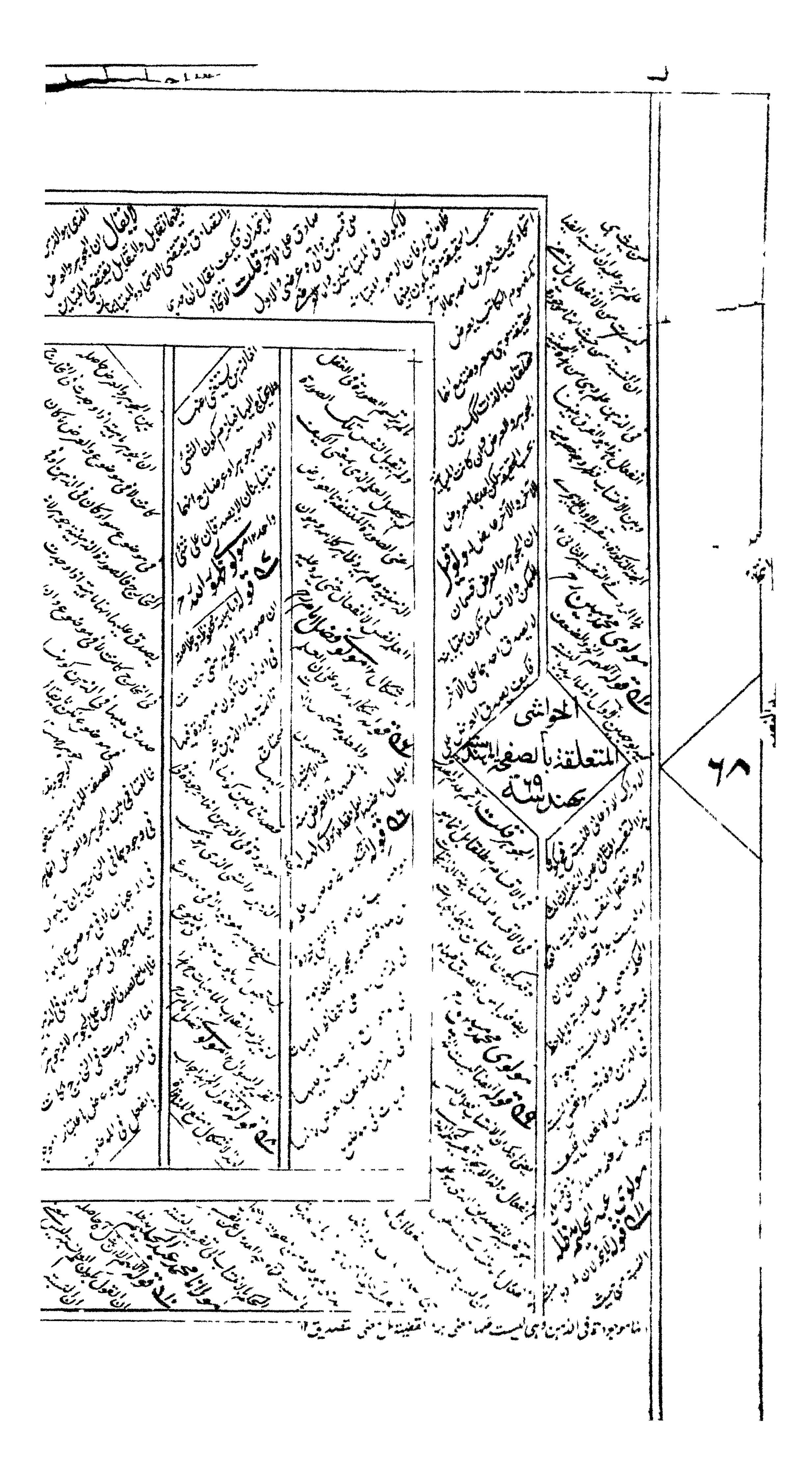
قوله مرادف للعلم اي الحكمي الذي هو مورد القسمة **قوله** وهو محتمل لوجهين آه هو غير محتمل للوجهين الاخرين اي حصول صورة الشيء مع عدم اعتبار الحكم وعدمه وحصول صورة الشيء مع عدم اعتبار عدم الحكم لعدم ملايمتهما للساذجية ومقابلة الحكم **قوله** وهو بهذا التفسير آه لا يخفى عليك انه بين النسبة بين الوجهين والتفسيرين بحسب المفهوم ويظهر منه بحسب الصدق ايضا **قوله** احدها بانه عبارة عن الحكم اعلم ان الحكم يطلق على معان اربعة الاول جزء القضية اي وقوع النسبة اولا وقوعها والثاني المحكوم به والثالث القضية من حيث اشتمالها على ربط احد المعنيين بالاخر او سلب الربط والرابع التصديق على مذهب البعض **قوله** وفسر الحكم آه الحكم انما هو بالتفسير الاول على الحقيقة وبالتفسيرين الاخيرين على المجاز ثم لا يخفى ان الاذعان والقبول ايضا من تفسيراته كما يدل عليه ما قال في شرح المطالع

فيه لف ونشر مرتب لتعلق الاول بالاول والثاني بالثاني ۔ **منه** وفيه انه لم يفهم من تبيين النسبة بحسب المفهوم النسبة بحسب الصدق فكيف يصح قوله يظهر منه بحسب الصدق ايضا اللهم الا ان يقال لما بين النسبة بحسب المفهوم علم بالالتفات الى الخارج النسبة بحسب الصدق ۱۲ **منه**



الحواشي المتعلقة بالصفحة عدد ٦٦

٦٧



الحواشي المتعلقة بالصفحة المبتدئة ٦٩ بهندسة



قوله وثانيهما بانه عبارة عن نفس النسبة ايراد هذا التفسير في هذا المقام غير مناسب لان الكلام

في الحكم بمعنى التصديق لا الحكم بمعنى جزء القضية قوله لان الانتساب آه لا يخفى

ما فيه فافهم قوله والعلم انفعال آه للذهب للتصور في العلم انه من مقولة الكيف كما تقرر

في موضعه ولعله اراد ان العلم حاصل بالانفعال اعلم ان ههنا اشكالا مشهورا اورده

الشيخ في الهيات الشفاء واجاب عنه حيث قال القائل ان يقول العلم هو للذهن من صور

الموجودات مجردة عن موادها وهي صور جواهر واعراض فان كانت صور الاعراض اعراضا

فصور الجواهر كيف تكون اعراضا فان الجوهر لذاته جوهر فماهيته لا تكون في موضوع البتة

وماهيته محفوظة سواء نسبت الى ادراك العقل لها او نسبت الى الوجود الخارجي فنقول ان ماهية

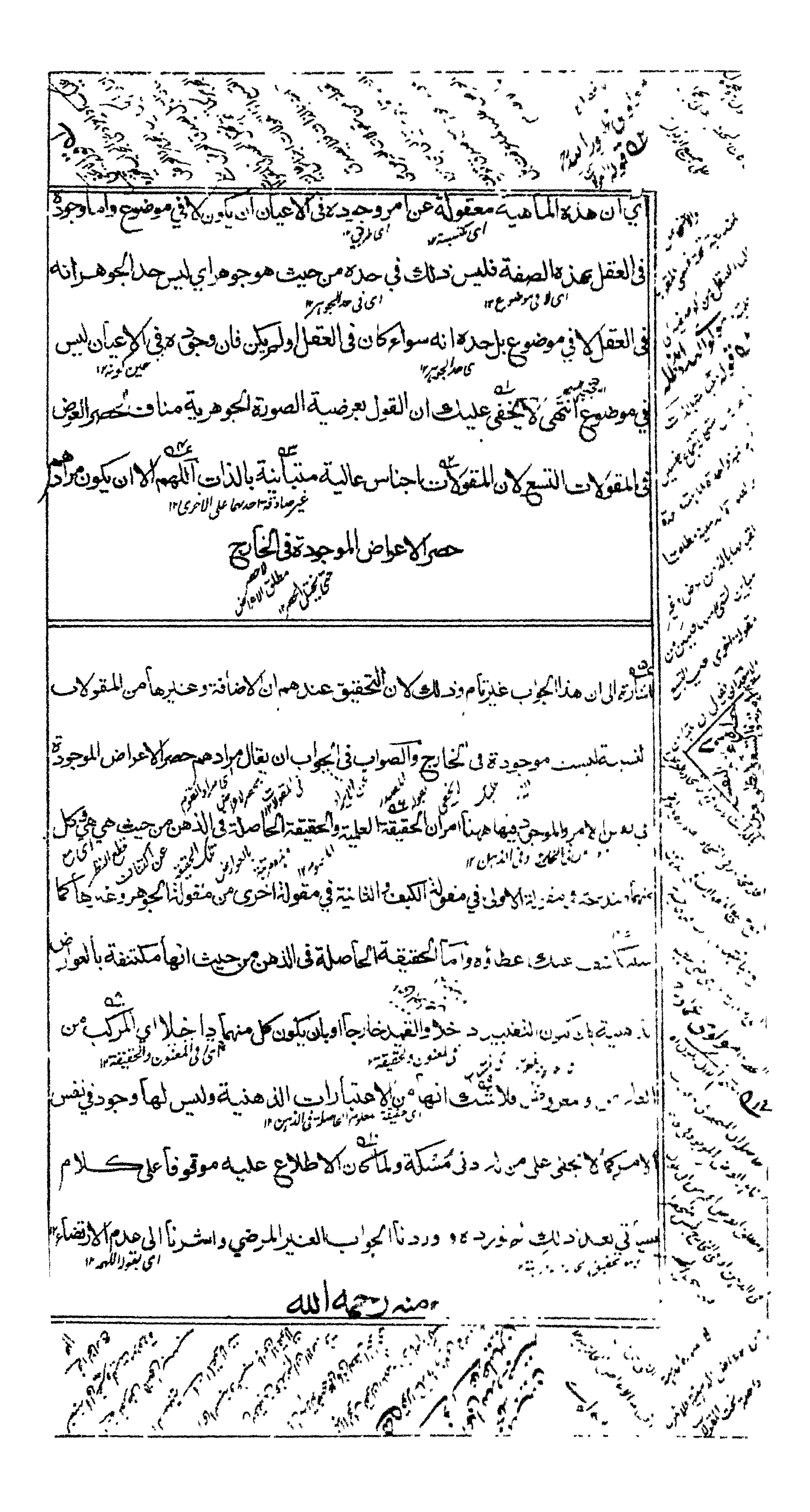
الجوهر جوهر بمعنى انه موجود في الاعيان لا في موضوع وهذه الصفة موجودة لماهية

الجواهر المعقولة فانها ماهية من شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع

لا يخفى ان النسبة ايضا ليست من الانفعال اللهم الا ان يقال المراد هو النسبة من حيث انها

موجودة في الذهن ولا شك انها حينئذ تصير علما او انفعالا وبهذه العناية لا يتجه

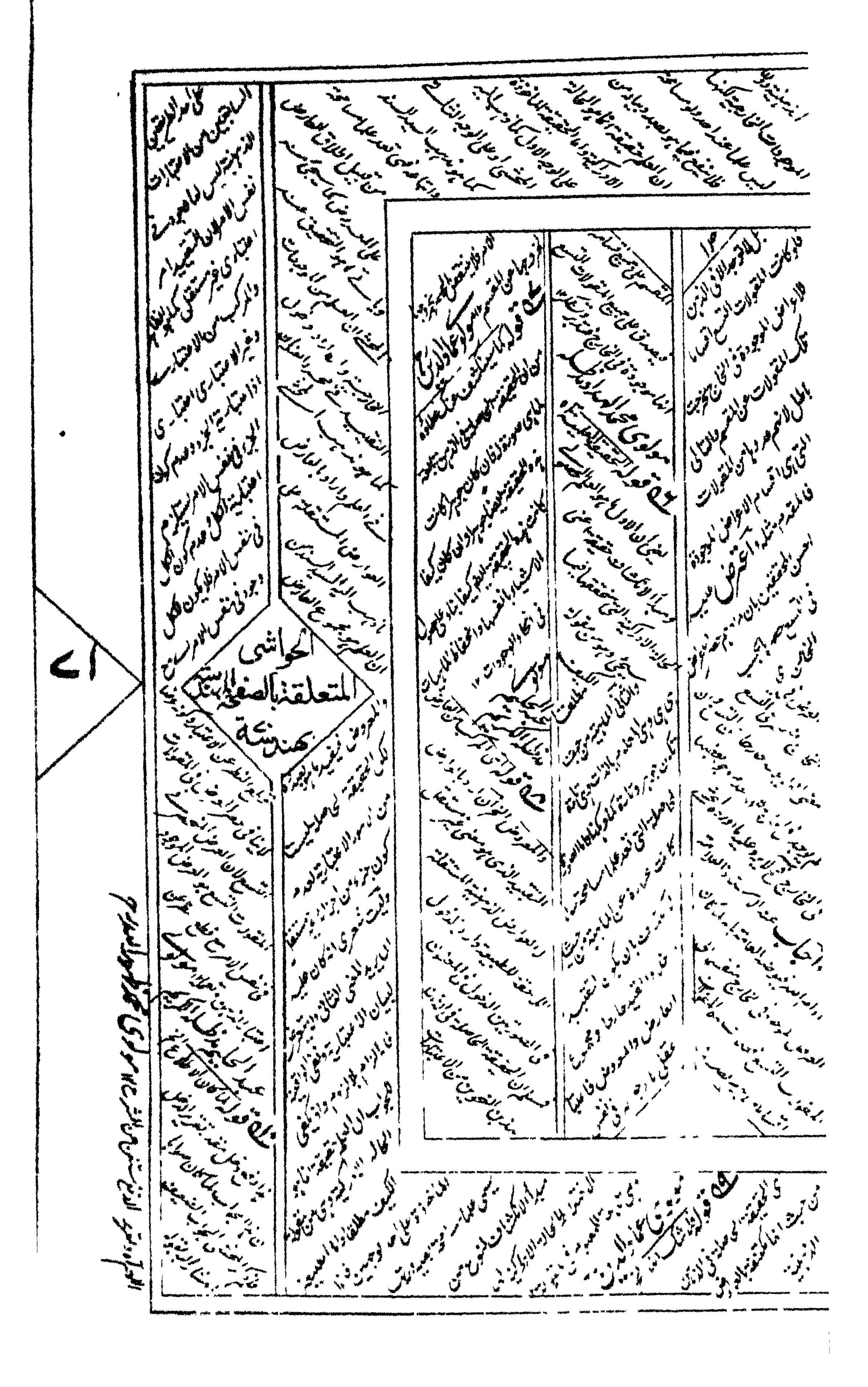
ما اورد في الحاشية الاولى ان ايراد هذا التفسير غير مناسب ١٢ منه



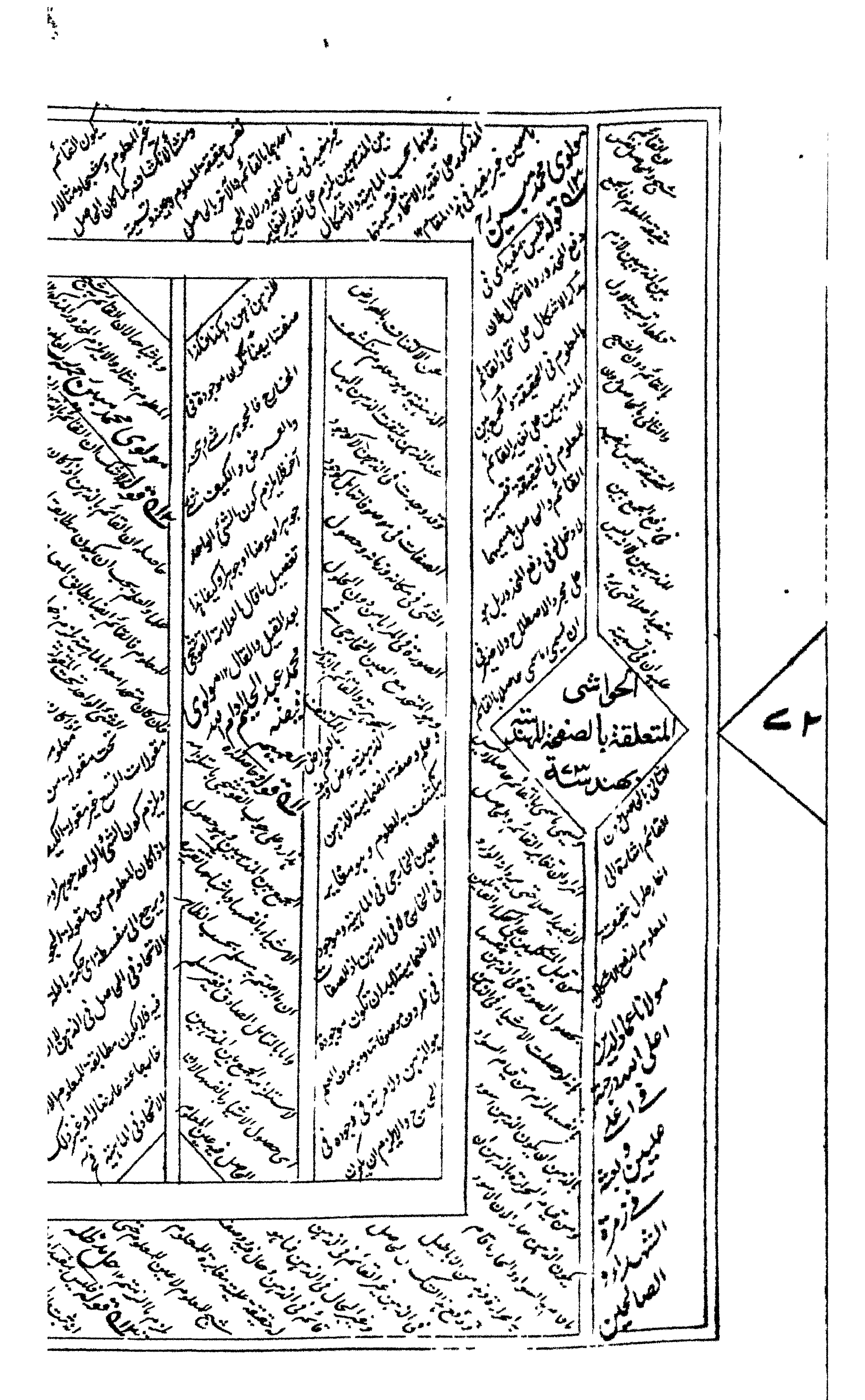
اي ان هذه الماهية معقولة عن امر موجود في الاعيان ان يكون لا في موضوع واما وجوده في العقل بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر اي ليس حد الجوهر انه في العقل لا في موضوع بل حده انه سواء كان في العقل او لم يكن فان وجوده في الاعيان ليس في موضوع انتهى لا يخفى عليك ان القول بعرضية الصورة الجوهرية مناف لحصر العرض في المقولات التسع لان المقولات اجناس عالية متباينة بالذات اللهم الا ان يكون مرادهم حصر الاعراض الموجودة في الخارج

اشارة الى ان هذا الجواب غير تام وذلك لان التحقيق عندهم ان الاضافة وغيرها من المقولات النسبية ليست موجودة في الخارج والصواب في الجواب ان يقال مرادهم حصر الاعراض الموجودة في نفس الامر والموجود فيما هاهنا امران الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي هي كل منهما مندرجة ... الاولى في مقولة الكيف والثانية في مقولة اخرى من مقولة الجوهر وغيرها كما ... عليك ... واما الحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث انها مكتنفة بالعوارض الذهنية ... خارجا او بان يكون كل منهما داخلا اي المركب من العارض والمعروض فلا شك انها من الاعتبارات الذهنية وليس لها وجود في نفس الامر كما لا يخفى على من له ... مسئلة ولما كان الاطلاع عليه موقوفا على كلام ... ذلك ... ورد نا الجواب الغير المرضي واشرنا الى عدم الارتضاء

منه رحمه الله



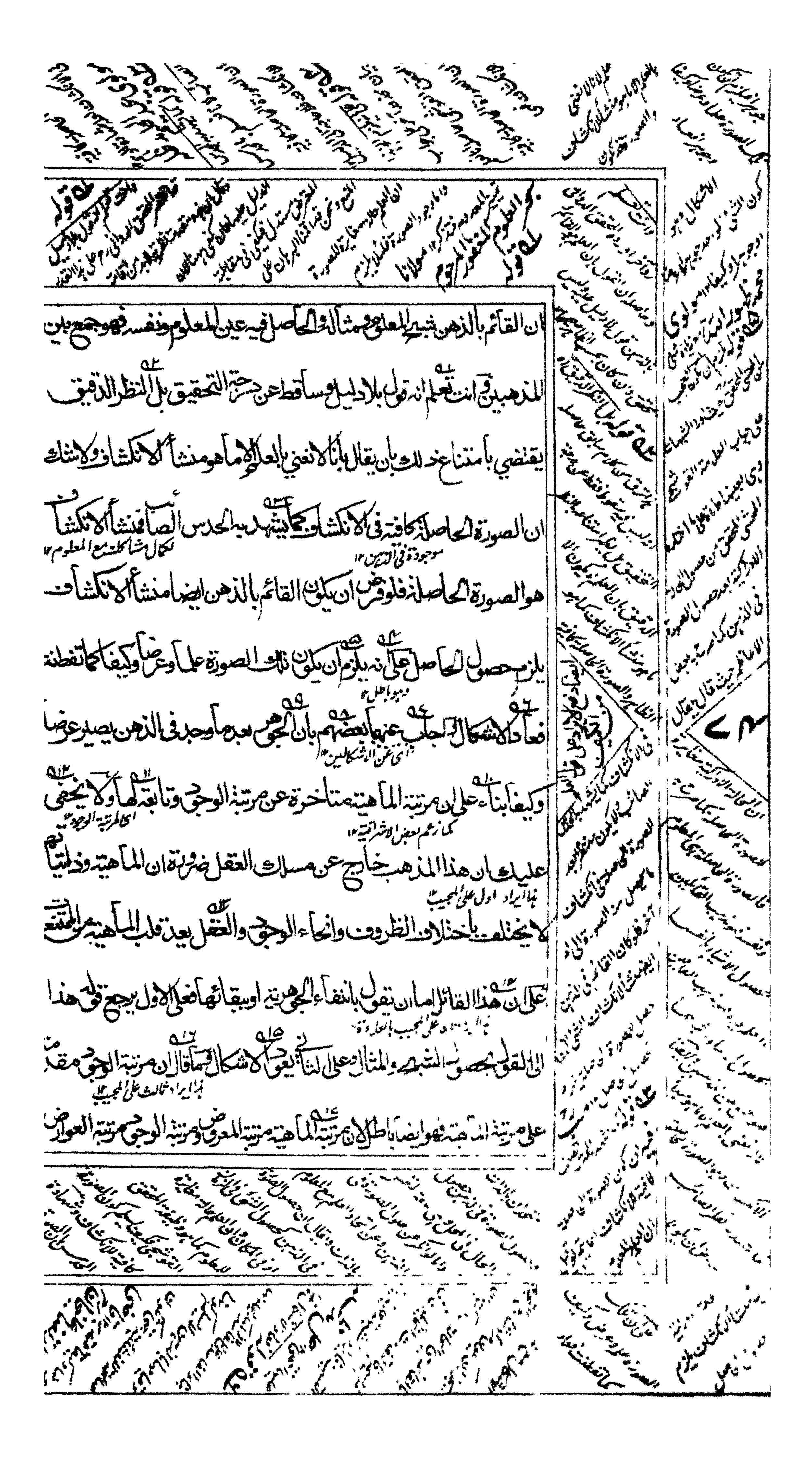
الحواشي المتعلقة بالصفحة الهندسية


الحواشي



وما ورد على الحصر من النقض بالوحدة والنقطة فمدفوع لان الوحدة ليست
من الموجودات الخارجية والنقطة من مقولة الكيف كما صرح به الفارابي في التعليقات
حيث قال النقطة كيفية في الخط وهو مثل التربيع لانها حالة للخط المتناهي ثم ههنا
اشكال اخر وهو ان العلم من الكيفيات النفسانية فيلزم ان يكون الشيء الواحد
جوهرا وكيفا مع انهما مقولتان وصدقهما على شيء واحد ممتنع وقد اجيب
عن الاشكالين بعض المتاخرين بالفرق بين القيام والحصول بان ما هو جوهر
معلوم وحاصل في الذهن وموجود فيه وما هو عرض وكيف علم وقائم
بالذهن وموجود في الخارج وحاصل له كما يظهر بالتامل الصادق

ولا شك ان القائم بالذهن لما كان علما يجب ان يكون صورة مطابقة للمعلوم
فاما ان تكون مغايرة له او متحدة معه والتالي باطل والا لعود الاشكال ويرجع الى
السفسطة لثبوته في الحاصل في الذهن فتعين الاول فالقائم بالذهن شبح
المعلوم كما ان الحاصل في الذهن نفس حقيقته واما تسمية احدهما بالقائم والاخر
بالحاصل فليس بمفيد كما لا يخفى منه



ان القائم بالذهن شبح المعلوم ومثاله والحاصل فيه عين المعلوم ونفسه فهو جمع بين

المذهبين وفي انت تعلم انه قول بلا دليل وساقط عن درجة التحقيق بل النظر الدقيق

يقضي بامتناع ذلك بان يقال بانا لا نعني بالعلم الا ما هو منشأ الانكشاف ولا شك

ان الصورة الحاصلة كافية في الانكشاف كما يشهد به الحدس الصائب فمنشأ الانكشاف

هو الصورة الحاصلة فلو فرض ان يكون القائم بالذهن ايضا منشأ الانكشاف

يلزم حصول الحاصل على انه يلزم ان يكون تلك الصورة علما وعرضا وكيفا كما تفطنه

فعاد الاشكال الذي اجاب عنهما بعضهم بان الجوهر بعد ما وجد في الذهن يصير عرضا

وكيفا بناء على ان مرتبة الماهية متاخرة عن مرتبة الوجود وتابعة لها ولا يخفى

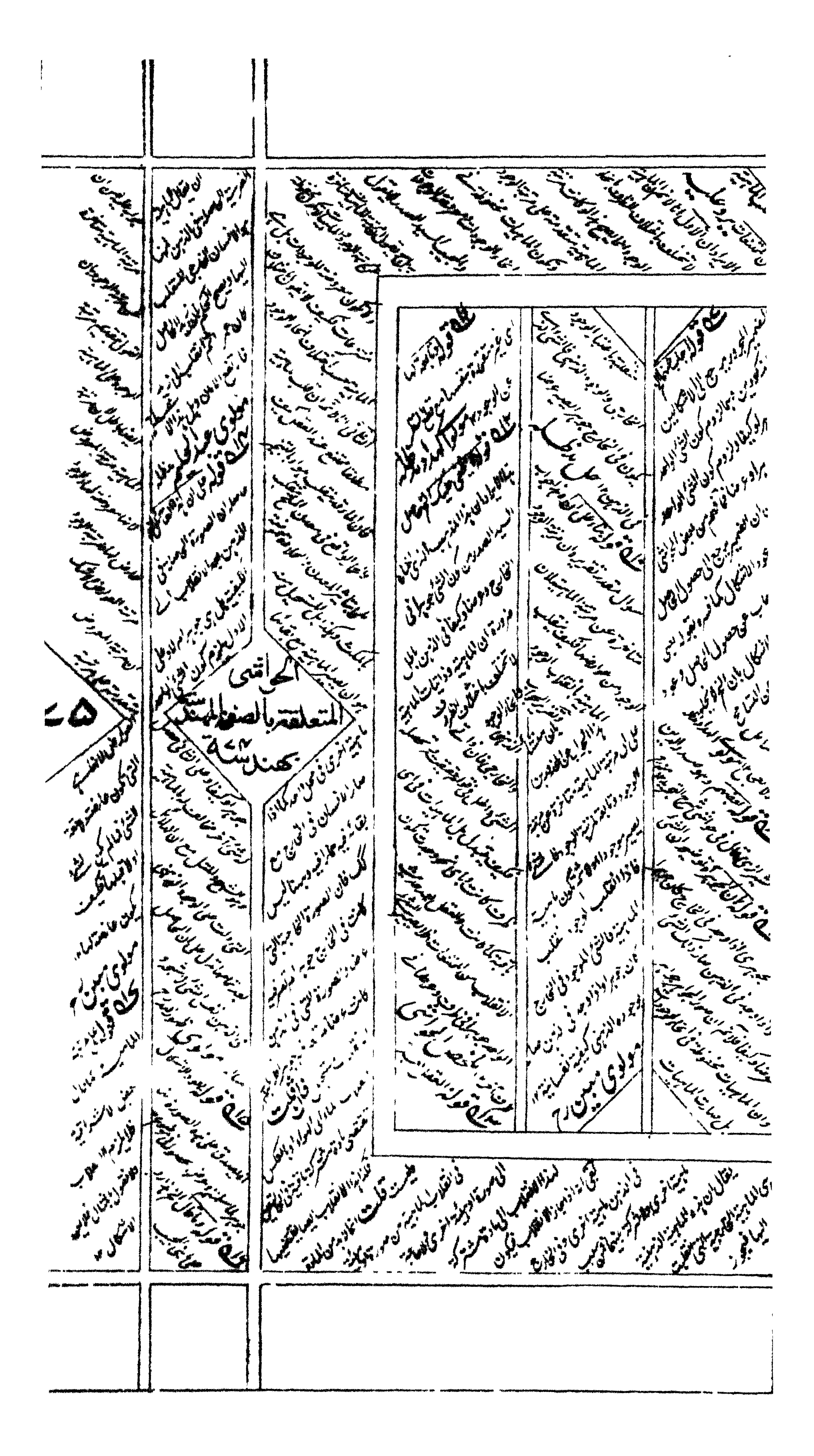
عليك ان هذا المذهب خارج عن مسلك العقل ضرورة ان الماهية وذاتياتها

لا تختلف باختلاف الظروف وانحاء الوجود والعقل يعد قلب الماهية من الممتنع

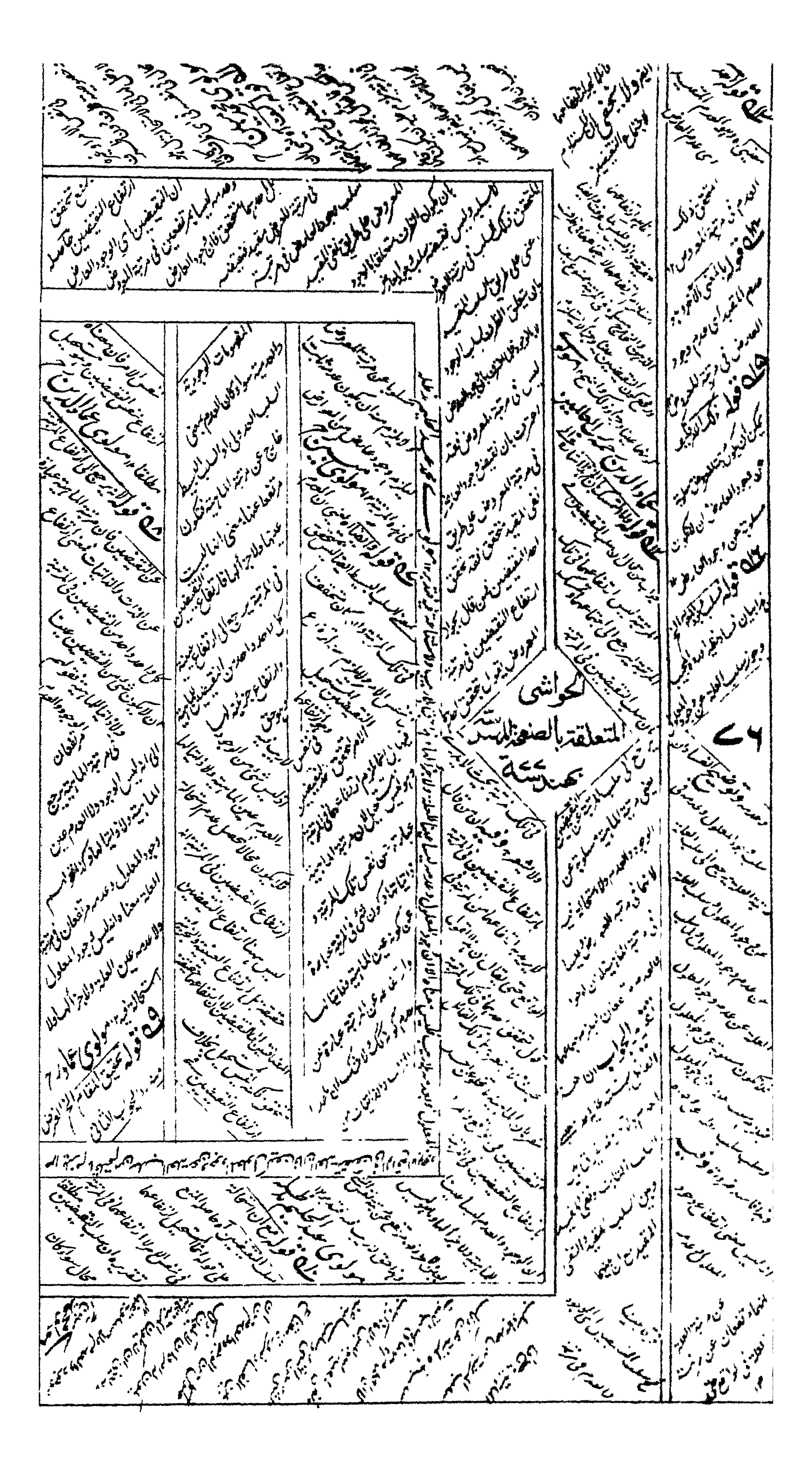
على ان هذا القائل اما ان يقول بانتفاء الجوهرية او ببقائها فعلى الاول يرجع قوله هذا

الى القول بحصول الشبح والمثال وعلى الثاني يعود الاشكال فيما قال ان مرتبة الوجود مقدم

على مرتبة الماهية فهو ايضا باطل لان مرتبة الماهية مرتبة المعروض ومرتبة الوجود مرتبة العوارض



الحواشي المتعلقة بالصفحة المسطورة


الحواشي

ولا شك ان مرتبة المعروض مقدمة على مرتبة العوارض

لعلك تقول اذا كان مرتبة المعروض مقدمة على مرتبة العارض فلا يكون وجود العارض في مرتبة المعروض بالضرورة
فيكون عدمه في تلك المرتبة والا لزم ارتفاع النقيضين فيها مع انه ايضا من العوارض حال كونه مضافا الى المعروض فنقول
العدم الذي هو من العوارض هو العدم بمعنى السلب العدولي والعدم الذي هو نقيض الوجود هو العدم بمعنى السلب
البسيط وايضا ارتفاع النقيضين المستحيل انما هو ارتفاع النقيضين في نفس الامر واللازم ههنا ارتفاعهما في المرتبة
وهو ليس بمستحيل لانه يرجع الى ارتفاع المرتبة عن النقيضين مثلا ارتفاع وجود المعلول وعدمه في مرتبة وجود العلة
يرجع الى ارتفاع العلة عن وجود المعلول وعدمه وهذا كما تراه ليس بمحال وتحقيق المقام ان نقيض الوجود في المرتبة سلب
الوجود فيها على طريق نفي المقيد لا سلب الوجود المتحقق ذلك السلب فيها اعني النفي المقيد فالقول بان الوجود ليس
في المرتبة هو بعينه قول بتحقق نقيض الوجود فيها على الطريق المذكور فمن قال بجواز ارتفاع النقيضين في المرتبة يقول
بتحقق احدهما فيها من حيث لا يدريه مع ان استحالة سلب النقيضين ليس بخصوصية ظرف دون ظرف بل هو في نفسه
محال في اي ظرف كان كما يشهد به الفطرة السليمة كيف وارتفاع النقيضين في ظرف يرجع الى اجتماعهما في ذلك
الظرف اذ يتحقق سلب الوجود في ذلك الظرف عند نفي الوجود عنه ويتحقق سلب سلب الوجود فيه عند نفي سلبه عنه واما
التمسك بان سلب النقيضين في المرتبة يرجع الى سلب المرتبة عنهما فناش عن اشتباه
احد معنيي العدم بالمعنى الآخر لان الكلام ههنا في سلب الثبوت ونفي المقيد لا السلب الثابت
والنفي المقيد فسلب النقيضين في المرتبة يرجع الى سلب المرتبة عن احد النقيضين وسلب سلبها عنه
وهو بين الفساد ضرورة امتناع خلو كل من الوجود والعدم عن ان يكون له مرو ان لا يكون له فلا في الامر فسلب وجود
المعلول وعدمه في مرتبة العلة مثلا يرجع الى سلب العلة عن الوجود وسلب سلبها عنه ١٢ منه



فان قلت التقدم عند القوم منحصر في التقدمات الخمسة المشهورة وتقدم المعروض

على العارض ليس شيئا منها اما التقدم بالزمان والتقدم بالشرف فظاهر واما

غيرهما فلان التقدم بالطبع تقدم بحسب الوجود والتقدم بالعلية تقدم بحسب الوجوب

والتقدم بحسب الرتبة ما يصح فيه ان يكون المتقدم متاخرا والمتاخر متقدما

قلت هذا التقدم وراء تلك التقدمات كما صرح به المحقق الطوسي في نقد التنزيل

وقد عبر الشيخ في الهيات الشفاء عن هذا التقدم بالتقدم بالذات وبعضهم عبر عنه

بالتقدم بالماهية والقوم انما حصروا التقدم الذي هو بحسب الوجود وقد اجاب

بعض المحققين عن كون العلم جوهرا وكيفا بان عدهم العلم من مقولة الكيف

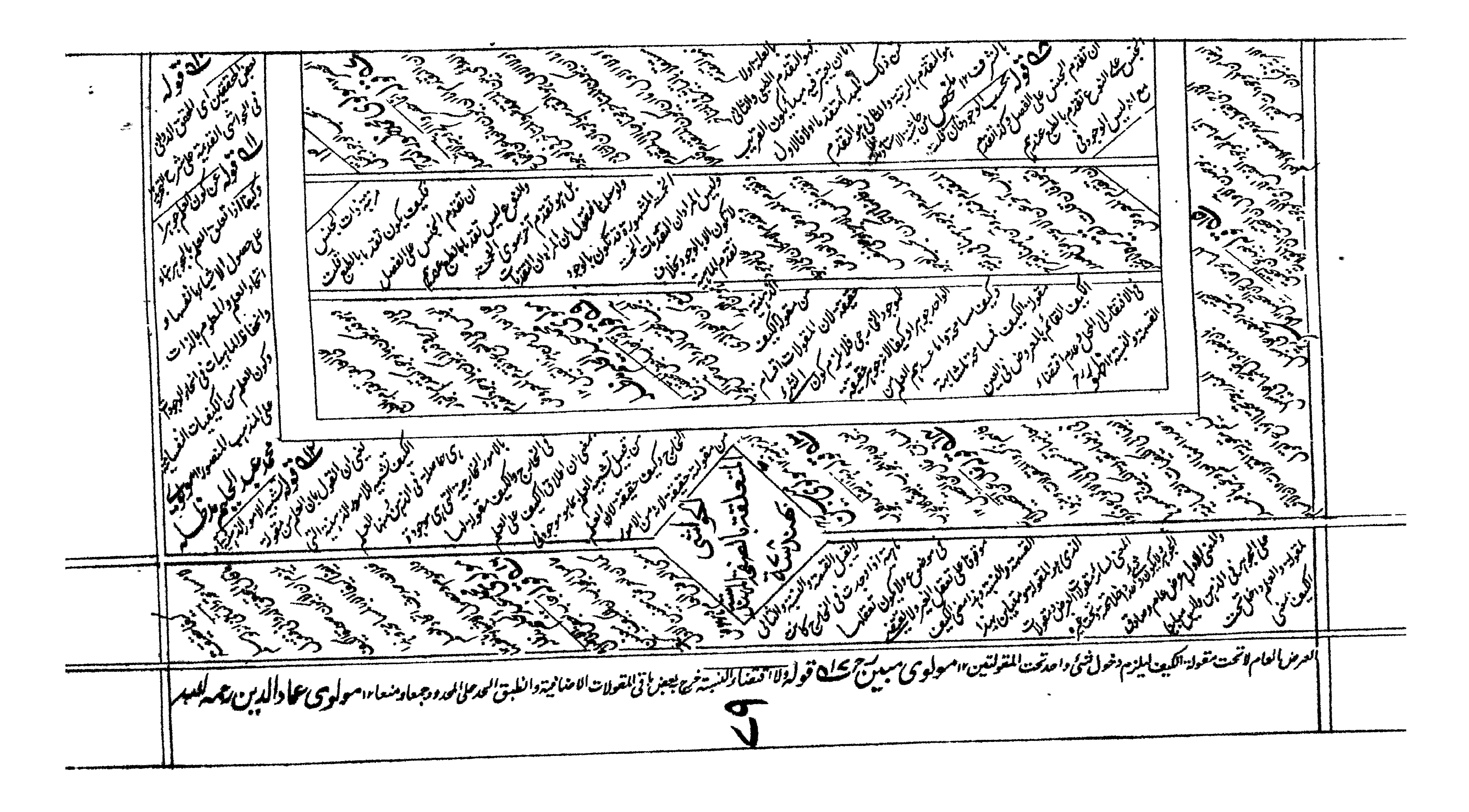
على طريق المسامحة وتشبيه الامور الذهنية بالامور العينية وهذا ايضا كما تراه

خال عن التحصيل وبعيد عن التحقيق واجاب بعض الافاضل عن ذلك بان العلم

كيف بمعنى العرض العام وهو اعم من المقولة اذ الكيف الذي هو المقولة معناه

ماهية اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع ولا يكون تعقلها موقوفا على

تعقل الغير ولا يكون فيها اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة والكيف



الحواشي المتعلقة بالصفحة المنتهية بهندسة ٧٨

قوله بعض المحققين اي المحقق الدواني في الحواشي القديمة على شرح التجريد ۱۲

قوله عن كون العلم جوهرا وكيفا اذا تعلق العلم بالجوهر بناء على حصول الاشياء بانفسها واتحاد العلم والمعلوم بالذات وانحفاظ الماهيات في انحاء الوجود وكون العلم من الكيفيات النفسانية على المذهب المنصور ۱۲ مولوي محمد عبد الحليم مرحوم

قوله التشبيه الامور الذهنية يعني ان القول بان العلم من مقولات الكيف تشبيه للامور الذهنية التي لا تحقق لها في الذهن ...

قوله يجب الوجود كان تقدم الجنس على الفصل وكذا تقدم الجنس على النوع تقدم بالطبع عندهم مع انه ليس الوجود في ...

العرض العام لا تحت مقولة الكيف لئلا يلزم دخول شيء واحد تحت المقولتين ۱۲ مولوي مبين رحمه الله قوله ولا اقتضاء النسبة خرج بعض باقي المقولات الاضافية والطبق الحد على المحدود جمعا ومنعا ۱۲ مولوي عماد الدين رحمه الله

الذي هو عرض عام واعم من المقولة هو عرض موجود في الموضوع بحيث لا يكون

تعقله موقوفا على تعقل الغير ولا يكون فيه اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة

ولا يخفى عليك ان ذلك بعد تسليم ان القوم يطلقون الكيف على هذين المعنيين

يشكل بالصورة الجزئية الحاصلة من الاضافة المخصوصة او المقدار المتشخص مثلا

وانا نقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق الاشياء اذا حصلت

في الاذهان يحصل لها وصف وهو ليس بحاصل لها وقت كونها في الاعيان

ويحمل ذلك الوصف عليها فيقال مثلا الانسان صورة علمية وعلم ولا شك

ان المحمول في تلك القضية ليس نفس الموضوع ولا ذاتياله والا لكان محمولا عليه

على تقدير كونه في الخارج ايضا ضرورة ان الذات والذاتي لا يختلفان باختلاف الوجود

فهذا الحمل حمل عرضي مثل حمل الكاتب على الانسان فالعلم حقيقة هو غير الحاصل في

الذهن وهو ليس الا من مقولة الكيف لصدق رسم الكيف عليه فما وجد في

الذهن عرض لانه موجود في الموضوع وتابع للموجود الخارجي لانه متحد معه في الماهية

النوعية فهو ان كان كيفا فذلك ايضا كيف وان كان جوهرا فذلك ايضا جوهر وهكذا

واطلاق العلم على الحاصل في الذهن من قبيل اطلاق العارض

على المعروض مثل اطلاق الضاحك على الانسان فالعارض

ليس الا عرضا من مقولة الكيف والمعروض ليس

الا عرضا تابعا للموجود الخارجي ولقد اطنبنا الكلام

في هذا المقام اذ ههنا قد تحيرت الافهام واختلفت

الاقوام وزلت الاقدام

تمت

خاتمة الطبع بعون الملك العلام الذي جعل المنطق وسيلة لافادة ما في الجنان من المعقولات وفضل الانسان بشرف العلم على سائر الموجودات قد استتب طبع الحواشي الزاهدية على الرسالة القطبية بتحشية السميدع اللوذعي العالم الالمعي عالي مرتبت رفيع الشان مولانا مولوي محمد الله داد خان دام فيضه الاستنان في وائل جمادى الاولى من شهور سنة سبع وثمانين بعد الف ومائتين من هجرة نبي الخافقين على هاجرها التحية في المطبع النظامي الواقع في كانپور صانها الله عن الفتن والشرور وكان هذا الطبع المطبوع لامر من سعد المروة نحرير الفتوة جامع العلوم العقلية والنقلية كانه مجمع البحرين مولانا المولوي خادم حسين حسنا في اليلين باهتمام عبد الراجي الى الغفران محمد عبد الرحمن

بن الحاج محمد روشن خان اسكنه الله في روضة الرضوان

تتمة القول بالعلم من مقولة الكيف

العذر عند كرام الناس مقبول

اعلموا ايها الطلاب بانه لما فرغ النساخ من نسخ هذا الكتاب جئ كل ذي فقه عند هذا الاقل من افراد الانسان فعاينت فيه نوعا من الخلل والنقصان

اما الاول فهو انه جئ بعد الاسم الفخيم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم مد ظله او عم فيضه او غيره مما يدل على حياة المغيفة لفيضه العميم مقام رحمه الله واد خله الله جنات النعيم سو عذره جهل الكاتب لمحاورة مولانا الممدوح بجوار رحمة ربه الغفور الرحيم ولو اعتذر من قبله لدفع هذا الخلل بانه ايماء الى نيله مقام الشهداء الذين في حقهم قال عز من قائل وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ اَمْوَاتٌ بَلْ اَحْيَاءٌ وَّلٰكِنْ لَّا تَشْعُرُوْنَ ○ لانه رحمه الله مات مريضا ومن مات مريضا مات شهيدا كما في الحديث لامكن واما الثاني فهو في بعض المقام ترك من اول اعلام الاعلام ما يدل على التعظيم والاكرام فعذره بانا التزم ابتداء كل حاشية من اول السطر وابتداء الله وانتهاؤه على انتهائه فلاجل هذا المرام في بعض المواضع لم يسعه المقام لتحرير ما يدل على التكريم والاحترام والمحو والاثبات لاصلاح هذه النقيصة من كل صحائف الكتاب كما علم في غاية الاشكال فلاجرم بحكم الضرورة تركته على الحال فان الضرورات تبيح المحذورات واللّٰهُ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهٖ وَيَعْفُوْ عَنِ السيئات

كشف الرموز المرقومة في الحواشي الكاشفة للخبايا والغواشي

بحر	حكي من حاشية بحر العلوم مولانا عبد العلي المرحوم غفر له الله الحي القيوم
حسن	ومن حاشية ملا حسن نيفض عليه شئابيب الرحمة والمنن
عماد	شارح عن شرح مولانا عماد الدين علي الله درجته في اعلى عليين
مب	كناية من تعليقات مولانا محمد مبين بعثه الله في زمرة الشهداء والصالحين
ظهور	مشعر عن احل المولانا ظهور الله برد الله مضجعه وطاب ثراه
ولي	اشارة الى تحرير مولانا ولي الله جعل الله الجنة مثواه
فضل	تنبيه على افادات مولانا فضل امام صيره الله دار المقامة دار السلام
احمد	اشعار من حواشي قاضي احمد علي السنديلي غفر له الله العلي
رستم	منبئ عن تحريرات مولانا رستم علي عفا عنه الله القوي
اتنا	كاشف عن شرح قاضي ارتضا عليخان اسكنه الله بحبوحة الجنان
عبد حل	مرموز حل الحافظ الحاج مولانا محمد عبد الحليم ادخله الله جنات النعيم
لخص	مشير الى خلاصة الحواشي للعلماء الاعلام اقامهم الله في وسط دار السلام
امداد	منبئ الى فوائد جديدة وعوائد مفيدة لمولانا امداد خان ادام الله ظله وفيضه بالجود والاحسان

الالتماس

لما كان هذا الكتاب غالبا في دفتر الحكمة العالية گورنمنت كلكته التي هي دار الامارة فلا يطبعه بدون اجازة هذا العبد المعتني بالطبع مخصوص احد من اهالي المطابع وارباب التجارة وليعلم انه مطبوع في المطبع النظامي الواقع في الكانبور قد ختم ختمه ورسم علامة خطه على الختم صين عن مكاره الدهور

العبد

عبد الله رفيع بن حاجي محمد روشن خان حنفي نقشبندي

محمد روشن خان حنفي سنه ۱۲۶۳

محمد عبد الرحمن بن حاجي